المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثانية 2023-2024

الجلسة التاسعة	9	الإثنين 20 نوفمبر 2023

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 746
2- عرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة رئاسة الجمهورية لسنة 2024..... 746
3- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيد المستشار الأول لدى رئيس الجمهورية..... 761
4- استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة رئاسة الحكومة لسنة 2024..... 765
5- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيدة مديرة ديوان السيد رئيس الحكومة..... 792
6- رفع الجلسة..... 798
II. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 798

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة التاسعة وأربعين دقيقة من صباح يوم الإثنين 20 نوفمبر 2023 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروع ميزانية مهمة رئاسة الجمهورية ومهمة رئاسة الحكومة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب الزملاء المحترمون،

أسعد الله صباحكم بكل خير،

باسمكم جميعا،

أرحب بالسيدات والسادة المستشارين والإطارات العليا الذين يمثلون رئاسة الجمهورية في مناقشة مشروع ميزانية مهمة رئاسة الجمهورية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

السيدات والسادة الزملاء الأفاضل،

لقد سبق أن تم إعلامكم في مستهل الجلسة العامة المتواصلة المخصصة للنظر في المهمات الخاصة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 بالترتيبات التي أقرها مكتب المجلس لحسن تنظيم سير الجلسات، لذلك الرجاء من الأعضاء الراغبين في التدخل في النقاش العام التفضل بتوجيه طلباتهم كتابيا إلى رئاسة الجلسة وذلك قبل الانتهاء من تلاوة التقرير الذي أعدته لجنة الحقوق والحريات.

زميلاتي زملائي الأعزاء،

قبل أن أحيل الكلمة إلى لجنة الحقوق والحريات للاستماع إلى تقريرها حول مهمة رئاسة الجمهورية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، يسعدني أن أتوجه باسمكم جميعا إلى مكتبها وإلى كافة أعضائها وطاقمها الإداري بالتحية وبالشكر وبالغ التقدير على المجهودات المبذولة وأدعوها لتستعرض تقريرها، تفضل.

أظن أننا قد أعلنا منذ الأمس أن الجلسة متواصلة.

الكلمة للنائب المحترم السيد عصام شوشان، تفضل.

السيد عصام شوشان

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير جميعا،

مرحبا بضيوفنا الكرام،

السيد الرئيس، نطلب منك الإذن نحن كلجنة المالية لمغادرة الجلسة العامة والالتحاق بقاعة لجنة المالية وذلك لمناقشة فصول ميزانية سنة 2024 وللاستماع إلى بعض القطاعات التي في انتظارنا بهو المجلس وشكرا.

عرض ومناقشة

مشروع ميزانية مهمة رئاسة الجمهورية لسنة 2024

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نحن نفضل أن يكون أغلب النواب حاضرين ولكن إذا كان هناك مسألة خاصة فلا بأس من ذلك، يمكنكم الالتحاق بقاعة اللجنة ومرحبا بكم، بمجرد الانتهاء من عملكم نرجو منكم الرجوع إلى قاعة الجلسات، مرحبا بكم، خاصة لجنة المالية لأنها تعتبر أم اللجان بالنسبة إلى الميزانية، مرحبا بكم.

تفضل السيد رئيس لجنة الحقوق والحريات.

السيدة هالة جاب الله، رئيسة لجنة الحقوق الحريات

صباح الخير،

أولا، نترحم على أرواح شهداء العزة والشموخ، شهداء فلسطين.

نرحب بالسيدات والسادة إطارات ممثلي رئاسة الجمهورية والسيدات والسادة النواب وبالمناسبة أشكر جميع الزملاء والزميلات على عملهم الدؤوب ضمن لجانهم في إطار مناقشة المهمات الموكولة إليهم، كما أشكر الزملاء الذين ساهموا في إثراء النقاش حول مهمة ميزانية رئاسة الجمهورية داخل لجنة الحقوق والحريات، فقد كانت فرصة جيدة لمصافحة ممثلي رئاسة الجمهورية والحوار ونقل أهم مشاغل النواب وأهم مشاغل الجهات إلى المؤسسة الرئاسية وكان هذا اللقاء دليل نجاح مسار تركيز الدولة المدنية الديمقراطية من خلال الاحترام والتعاون بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية.

وفي انتظار استكمال المسار الإصلاحي، نرجو استمرارية هذا التواصل والعمل المشترك.

أحيل الكلمة إلى السيد مقرر اللجنة لقراءة التقرير، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد مقرر اللجنة.

السيد محمد علي، المقرر

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد رئيس مجلس النواب،

السادة ممثلو رئاسة الجمهورية،

السادة النواب،

السادة المرافقون المستشارون، مرافقو اللجان،

شكرا لكم جميعا، لأننا وصلنا إلى هذه اللحظة في استكمال مناقشة مشروع ميزانية 2024، مجهود مضني قامت به كل اللجان تقريبا وقد كان مجهودا مضنيا من الجانبين من الوظيفة التنفيذية ومن الوظيفة التشريعية.

تقرير لجنة الحقوق والحريات
حول مهمة رئاسة الجمهورية
من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024

I. التقديم

تنبع مهمة رئاسة الجمهورية من الصلاحيات التي أوكلها دستور 25 جويلية 2022 إلى رئيس الجمهورية وتتعلّق أساسا بتحقيق العدل والحرية والكرامة وإرساء نظام دستوري جديد يقوم في الآن نفسه على دولة القانون وعلى مجتمع القانون.

وتنخرط سياسة مؤسسة رئاسة الجمهورية في إطار سياسة عامة للدولة التونسية تسعى إلى تحقيق ديمقراطية سياسية مشفوعة بديمقراطية اجتماعية واقتصادية وضمان حق المواطنين في الاختيار الحرّ والمساءلة والتوزيع العادل والمنصف للثروات الوطنية.

هذا وتسعى مؤسسة رئاسة الجمهورية للإحاطة بضحايا الاعتداءات الإرهابية وبأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها وتوفير المساعدات اللازمة في كل المجالات وذلك عن طريق مؤسسة فداء التي تمّ إحداثها بمقتضى المرسوم عدد 20 لسنة 2022 والمؤرّخ في 09 أفريل2022 والمتعلّق بمؤسسة فداء للإحاطة بضحايا الاعتداءات

الإرهابية من العسكريين وقوات الأمن الداخلي والديواني وبأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها.

وتهدف رئاسة الجمهورية من خلال نشاطها إلى ضمان استقلال الوطن وسلامة ترابه واحترام الدستور والقانون وتنفيذ المعاهدات وضمان السير العادي للسّلط العمومية واستمرارية الدولة وذلك عبر ممارسة السلطة الترتيبية العامة والحرص على تنفيذ القوانين.

كما تهدف رئاسة الجمهورية إلى ضمان سلامة وأمن الدولة إقليميا واستقلال قرارها إضافة إلى العمل على التصدّي للإرهاب ومكافحته وبناء قدرات الدولة في هذا المجال وتعزيز التدابير الرامية إلى احترام سيادة القانون.

II. أعمال اللجنة :

في إطار دراسة مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 وبناء على قرار مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 19 أكتوبر 2023 والمتعلّق بإبداء الراي في مهمة رئاسة الجمهورية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 طبقا لأحكام الفصل 70 من النظام الداخلي، عقدت لجنة الحقوق والحريات جلسة يوم 15 نوفمبر 2023 استمعت خلالها الى ممثلي رئاسة الجمهورية حول مهمة الرئاسة لسنة 2024.

وفي بداية الجلسة قدم ممثل رئاسة الجمهورية عرضا مفصلا تضمن الملامح العامة للمهمة مؤكدا أنه تم إعدادها وفقا لدستور 25 جويلية 2022 وللقانون الأساسي للميزانية.

وتطرق الى مهام السيد رئيس الجمهورية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة والمتمثلة أساسا في ممارسة الوظيفة التنفيذية بمساعدة الحكومة وضمان استقلالية الدولة وسلامة ترابها واستمراريتها والسهر على احترام الدستور وضبط السياسة العامة للدولة وتحديد اختياراتها الأساسية وممارسة السلطة الترتيبية العامة إضافة الى التعيين في الوظائف العليا العسكرية والمدنية والديبلوماسية.

وأضاف أن مهمة رئاسة الجمهورية تنطوي على ثلاثة برامج كما يلي:

*برنامج الأمن القومي والعلاقات الخارجية والأنشطة الرئاسية ويهدف الى:

- تدعيم الأمن القومي الشامل ومتعدد الابعاد،
- حسن تمثيل الجمهورية التونسية ودعم العلاقات الخارجية.
- الاستشراف والتخطيط الاستراتيجي الشامل.

*برنامج الأمن الرئاسي وحماية الشخصيات الرسمية ويتعلق بـ :

-حماية السيد رئيس الجمهورية والشخصيات الرسمية داخل وخارج أرض الوطن،

- تأمين مقرات السيادة وهي الاقامات الرئاسية وقصر الحكومة ومجلس نواب الشعب،

-حماية ضيوف تونس من الشخصيات الأجنبية خلال زيارتهم الرسمية الى تونس أو المشاركات في التظاهرات التي تنظم في تونس.

* برنامج القيادة والمساندة:

ويهدف الى القيام بعمليات التقييم والاشراف وحسن توظيف الموارد البشرية والعمل على تأهيلها وترشيد النفقات والسهر على تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة وترشيد استهلاك الطاقة وتكريس مبادئ التصرف السليم في المعدات والوسائل وتأمين الاستشارة في مختلف المجالات القانونية والاقتصادية والاجتماعية وتحسين فاعلية برنامج القيادة والمساندة.

إثر ذلك أوضح ممثل رئاسة الجمهورية أنه تم ضبط نفقات مهمة رئاسة الجمهورية لسنة 2024 في حدود 400 200 ألف دينار مقابل 000 191 ألف دينار بعنوان سنة 2023 أي بزيادة قدرها 400 9 ألف دينار تمثل نسبة قدرها 4.9 بالمائة.

وتوزع الاعتمادات المخصصة لسنة 2024 كما يلي:

697 150 ألف دينار نفقات التأجير،373 31 ألف دينار نفقات التسيير، و500 5 ألف دينار نفقات التدخلات و830 12 ألف دينار نفقات الاستثمار.

وفي ما يلي رسم بياني لتوزيع الاعتمادات حسب الأقسام

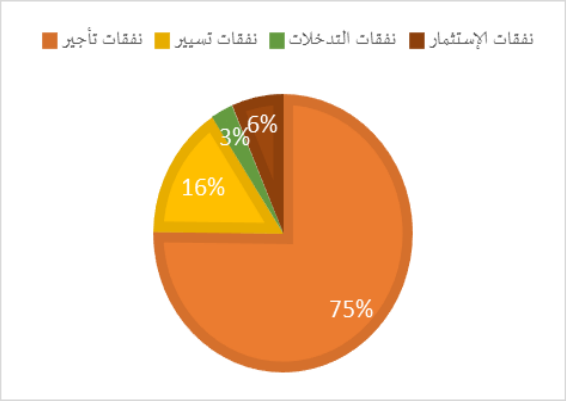

أما التوزيع حسب البرامج فيكون كالاتي:

-ضبطت نفقات برنامج الأمن القومي والعلاقات الخارجية لسنة 2024 في حدود 156 10 ألف دينار مقابل 636.5 10 ألف دينار سنة 2023

-ضبطت نفقات برنامج الأمن الرئاسي وحماية الشخصيات الرسمية لسنة 2024 في حدود 186154 ألف دينار مقابل 123.4 144 ألف دينار سنة 2023 .

- ضبطت نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2024 بـ 058 36 ألف دينار مقابل 240.1 36 ألف دينار سنة 2023.

وعليه تتمثل أهم الزيادات مقارنة بسنة 2023 في قسم نفقات التأجير حيث تبلغ نسبة 82% من مجموع الزيادة في ميزانية رئاسة الجمهورية بين سنوات 2023 و 2024 حيث ارتفعت نفقات التأجير بـ 7.7 مليون دينار أي بزيادة تقدر بنسبة 5.5 % مقارنة بسنة 2023.

في حين تمثل الزيادة في نفقات التسيير نسبة13.8 %من مجموع الزيادة في ميزانية رئاسة الجمهورية بين سنوات 2023 و2024. ويمثل اجمالي الفارق في نفقات التسيير بين ميزانية سنة 2023 و2024 مبلغا قدره 1.3 مليون دينار.

كما انخفضت نفقات التدخلات بين سنوات 2023 و2024 لتبلغ 5.5 مليون دينارسنة2024

وأثناء النقاش تطرق أحد الأعضاء إلى ضمان جودة العمل الرقابي ونجاعته وأكّد على ضرورة إحالة التقارير المنجزة من طرف الهيئات الرقابية الى القضاء واقترح في هذا الإطار تجميع الهياكل الرقابية في هيكل رقابي موحّد يخضع لإشراف رئاسة الجمهورية.

كما اقترح تجميع كل الهياكل المعنية بالدراسات والتخطيط صلب معهد الدراسات الاستراتيجية وذلك لإضفاء الطابع الإلزامي عليها، إضافة إلى تجميع كافة الدراسات صلبه، كما أشار بعض النواب إلى ضرورة تعزيز المعهد بالموارد البشرية اللازمة. وانتقد أحد الأعضاء عمل المعهد مشيرا إلى غياب مخرجات ناجعة.

وفي ذات السياق أشار أحد النواب الى ضعف ميزانية هذا المعهد مقارنة بأهمية المهام التي يضطلع بها، وتساءل عن كيفية تمويل الاستراتيجيات والبحوث التي يتمّ القيام بها.

وأشار أنه يمكن تفعيل دور هذا المعهد ليكون بمثابة القطب الذي يجمّع كل الوزارات للعمل وفق الاستراتيجية التي يضعها هذا المعهد.

في سياق آخر حثّ أحد الأعضاء على مزيد العناية والإحاطة بضحايا الاعتداءات الإرهابية من العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي والديوانة وعائلات شهداء الثورة وجرحاها، واعتبروا أن الميزانية المخصّصة لمؤسسة فداء تعتبر ضعيفة واقترحوا الترفيع فيها.

وأوصى أحد الأعضاء في إطار تفعيل سياسة التقشف باعتماد الطاقات البديلة لترشيد نفقات الرئاسة.

وتطرق النواب الى ضرورة العمل على تطوير الديبلوماسية الاقتصادية كما اقترحوا وضع استراتيجية وطنية للتونسيين بالخارج في اتجاه مزيد الاهتمام بهم وشددوا في هذا الموضوع على ضرورة التصدي للهجرة غير النظامية. واقترح أحد الأعضاء بعث مؤسّسة على غرار الوكالة الوطنية للاتصال الخارجي التي كانت موجودة في التسعينات وذلك بهدف تقديم صورة إيجابية للبلاد التونسية على المستوى الدولي.

وثمّن أعضاء اللجنة الجهود المبذولة لتطويق الإرهاب والحفاظ على استقرار الوضع الأمني، وشدّد أحد النواب على ضرورة التفكير في توحيد الاستخبارات المدنية والعسكرية وتجديد الاستراتيجيات المعتمدة في الغرض.

وناقش الأعضاء بعض المشاكل المتعلّقة بالجهات كما أكّدوا على ضرورة إيلاء العناية لبعض المعتمديات التي تفتقر إلى المرافق الأساسية للعيش الكريم، كما تطرّق الأعضاء إلى المشاريع الكبرى المعطّلة بالجهات والإصلاحات المستوجبة بها.

من جهة أخرى تساءل أحد الأعضاء على مآل ملف إعادة النفايات إلى إيطاليا، وتساءل إن كان هذا الملفّ لا يزال محلّ أنظار الرئاسة.

وفي سياق آخر دعا النواب الى ضرورة استعجال إحصاء أملاك المجالس الجهوية والتدقيق في معاليم استخلاصها ومكافحة الفساد.

كما تعرضوا الى علاقة رئاسة الجمهورية بالبرلمان داعين الى مزيد توطيدها عبر تعيين مخاطب مكلف بالتواصل والتنسيق بينهما. وفي ذات السياق أكدوا على اهمية وضع رزنامة تشريعية تشاركية بين المجلس ورئاسة الجمهورية مشددين على ضرورة التنسيق بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية.

وتساءل أحد الأعضاء على جملة الاتفاقيات التي لها علاقة بالحقوق والحريات وطالب بتفعيل لجنة الملاءمة الموجودة على مستوى رئاسة الحكومة. وفي ذات السياق بتوضيح طريقة التعامل مع الهيئات الوطنية الموجودة حاليا والتي لم ينصّ عليها دستور 25 جويلية 2022باعتبارها لازالت تعمل وترسل تقارير نشاطها إلى مجلس نواب الشعب للتعاطي معها.

من جهة أخرى تطرّق النواب إلى ضرورة دعم توجهات الدولة للتعويل على الذات من خلال دعم صغار الفلاحين ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة لخلق الثروة وتخصيص موارد الاقتراض للإنتاج والاستثمار، وشدّدوا على ضرورة التفكير في رقمنة جميع المجالات لمساهمتها الفعالة في القضاء على الرشوة والفساد.

وتساءلوا عن سبل مقاومة الاقتصاد الموازي وكيفية تنظيمه ودمجه في اقتصاد الدولة وتقنينه. كما تطرقوا إلى مشاكل الحرفيين التونسيين خاصّة في قطاع النسيج ودعوا إلى مزيد الاهتمام بهم ومراجعة التراتيب الموضوعة في الغرض.

وفي إجاباته تطرّق ممثل رئاسة الجمهورية إلى المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية وأوضح أنه يضمّ 15 عونا منهم 8 أعوان قارين ويلجأ في تعامله إلى إبرام عقود مع خبراء مختصين يتم خلاصهم وفق تقدم الدراسات وهو ما يفسر ضعف الاعتمادات المرصودة للتأجير والمخصصة للمعهد.

وأضاف أن المعهد انجز 7 دراسات في مواضيع مختلفة وهي منشورة للعموم بالموقع الخاص به. كما قدم 20 مذكرة جيوسياسية الى رئيس الجمهورية ولم يتم نشرها نظرا لصبغتها الخصوصية المتعلقة بالأمن القومي والعلاقات الخارجية.

وتعهد بإبلاغ السيد رئيس الجمهورية بكل مقترحات النواب المتعلقة بتحسين وتطوير عمل هذا المعهد.

وبخصوص الاستفسار حول التكاليف الناجمة عن حوادث الشغل أوضح ممثل رئاسة الجمهورية ان المبلغ المرصود ضعيف باعتباره لا يشمل كل المبالغ المستوجب دفعها وفق القانون عدد 50 لسنة 2013 المتعلق بضبط نظام خاص للتعويض عن الأضرار الناتجة لأعوان قوات الأمن الداخلي عن حوادث الشغل والأمراض المهنية فيما تتحمل مؤسسة فداء جزء من التعويضات، وأكّد في هذا السياق أن المبلغ المرصود للمؤسّسة يبلغ 5 مليون دينار ويمكن الترفيع فيه حسب الحاجة ليصل إلى 20 مليون دينار.

وحول مقترح الالتجاء إلى الطاقة البديلة أوضح أن رئاسة الجمهورية تعمل على إرساء الطاقة البديلة بالشراكة مع الوكالة العمومية للطاقة والتنسيق مع مختلف المؤسسات المتداخلة.

وأضاف أن السيد رئيس الجمهورية حريص على الضغط على مصاريف التسيير ويسهر على متابعة ملف الطاقات المتجددة وتحلية مياه البحر بالتنسيق مع رئاسة الحكومة والوزارات المعنية.

وفيما يتعلّق بمقترح إحداث مركز وطني للاستخبارات أوضح ممثل رئاسة الجمهورية أنه تمّ إحداث هذا المركز وفق الأمر عدد 71 لسنة 2017 إلاّ أنه غير مفعّل وأوضح أنه يتمّ العمل حاليا على تفعيل دور هذا المركز بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية.

وحول ملف النفايات أجاب أنه تم غلق هذا الملف وبقي فقط محلّ متابعة لتفادي العود.

وبخصوص ضعف الاعتمادات المخصّصة لنفقات الاستثمار أبرز أن ذلك يعود لسببين، الضغط على نفقات الميزانية والمحافظة على ديمومتها من جهة واعتماد الأولويات في انجاز المشاريع نظرا لصعوبة التمويل والضغط الجبائي من جهة أخرى.

وبخصوص المشاريع المعطلة بالجهات أفاد أن رئاسة الجمهورية تتدخل فقط لتذليل الصعوبات إن وجدت لكنها لا تحل محل الوزارات المتدخلة والمسؤولة أساسا على تنفيذ هذه المشاريع كل في مجال اختصاصه.

وفيما يتعلّق بالتنسيق مع رئاسة الجمهورية حول ضبط روزنامة تشريعية أوضح ممثّل رئاسة الجمهورية أنه يجب النظر في الموضوع مع رئاسة الحكومة. كما بيّن أنّ مسألة الرقابة على الجمعيات والتعاونيات تعود بالنظر أساسا إلى وزارة المالية التي تسعى رغم محدودية إطاراتها المكلّفة بالرقابة مقارنة بارتفاع عدد الجمعيات إلى القيام بعملها.

وبخصوص القضاء على الفساد بأنواعه، أشار أن هذا يتطلّب مراجعة المنظومة القانونية والعمل على تطبيقها.

ودعا إلى دعم العمل التشاركي والتنسيق بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية لتحقيق المصلحة العامة.

وفيما يتعلّق بموضوع الهجرة غير النظامية أكّد أن وزارة الشؤون الخارجية تعمل على وضع استراتيجية خاصّة بهذا الملفّ.

وأكّد على أهمية دور الديبلوماسية الاقتصادية مشيرا إلى ضرورة تنمية البلاد لتكون أرضية ملائمة تستقطب المستثمرين مع المحافظة على السيادة الوطنية وأكّد على أهمية حسن توظيف الأموال في خضم التحولات الجيو-سياسية الجديدة.

وحول كيفية ضبط تعامل مجلس نواب الشعب مع الهيئات الوطنية غير المنصوص عليها بدستور 25 جويلية 2022، وتفعيل لجنة الملائمة برئاسة الحكومة، أكّد أنه ستتم استشارة رئيس الجمهورية في الغرض، وامداد المجلس بالردّ.

وفي سياق أخر ثمّن ممثّل رئيس الجمهورية حرص النواب على إيجاد همزة وصل بين الرئاسة والمجلس لمزيد تعزيز التواصل بين الطرفين بما يسمح بالتقدم بالوظيفتين التنفيذية والتشريعية وبما يضمن المصلحة العليا للبلاد.

قرار اللجنة:

انهت لجنة الحقوق والحريات النظر في مهمة رئاسة الجمهورية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنة على عملها القيم والجاد وننتقل الآن إلى النقاش العام.

قائمة أولية في تدخلات السيدات والسادة النقاش العام: مسعود قريرة، منال بديدة، معز الرياحي، بسمة الهمامي، علي زغدود، محمد علي، ظافر الصغيري، النوري الجريدي، رضا الدلاعي ومحمد الشعباني.

الكلمة للنائب المحترم السيد مسعود قريرة عن كتلة الخط الوطني السيادي وله ثماني دقائق.

السيد مسعود قريرة

صباح الخير،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدات والسادة طاقم الرئاسة،

تحية إلى الحضور ومن خلالكم إلى الشعب التونسي،

تحية إلى السيد رئيس الدولة من خلال الطاقم الموجود بيننا،

اسمحوا لي أن أحيي الصامدين بغزة وبكل تراب فلسطين ودفاعهم المستميت عن قضيتهم العادلة.

أيها السادة،

السيد الرئيس،

سيدي رئيس الدولة،

ذكرتم مرارا أن تونس تعيش مرحلة تحرر وطني وفي كل مراحل التاريخ تستوجب مرحلة التحرر الوطني تجميع الوطنيين الصادقين الذين تحدثت عنهم مرارا، لأن جبهة الأعداء تتكتل وتتجمّع وبالتالي فإن أنصار 25 جويلية مهما كانت بعض الخلافات في قراءتهم لهذه اللحظة التاريخية، ألتمس من سيادتكم تجميع هؤلاء تحت قيادتكم لنواجه هؤلاء الأعداء في الداخل والخارج، ونحن لا نكتشف العجلة عندما نقترح هذا الاقتراح ففي آخر الأحداث التي عاشتها الإنسانية وأهمها الحرب العالمية الثانية، الجميع يشهد كيف تم تحديد العدو الرئيسي وهو النازية وكل من ليس مع العدو فهو معنا على قاعدة مقاومة هذا العدو وتقابل الأمريكان مع أعدائهم الروس وانتقلت الدبابات الأمريكية إلى الجبهة السوفياتية وتم الانتصار على العدو وبالتالي فإن مرحلة التحرر الوطني، تستوجب تجميع جميع القوى وكل من ليس مع عدونا فهو معنا.

على هذه القاعدة ألتمس منكم أن يقع النظر في كيفية التعامل.

بعد ذلك، فإن هذه الجبهة أو هذه الكتلة، على قاعدة السيادة الوطنية، على قاعدة التحرر الوطني، على قاعدة الدولة الاجتماعية الراعية، على قاعدة تحرير فلسطين، على قاعدة العداء لأعداء الوطن ونحدد برنامجا اقتصاديا دقيقا لشعبنا حتى نخرج من هذا المشكل.

سيدي الرئيس، هذا البلد تونس العزيزة، عندما ننظر إلى تاريخها نجد أنها قدمت الكثير واستطاعت أن تنجز الكثير ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح للسيد النائب المحترم لديه ثماني دقائق.

السيد مسعود قريرة

سيدي الرئيس، هذا البلد العزيز الذي ننتمي إليه قدّم للإنسانية الكثير، فلنبدأ على الأقل بالعهد المعروف منذ عهد قرطاج، لقد وصل أجدادنا إلى مناطق الركود الاستوائي، جنوب خط الاستواء ووصلوا إلى جنوب الصحراء على الإبل وقدّموا للإنسانية الكثير وإنجازات عالم الفلاحة "ماغون" مازالت مستعملة إلى هذه اللحظة وبالتالي لنا فضل على الإنسانية.

كذلك عندما فتح المسلمون الأندلس، رسالة يعلمها الكثيرون، فإن حاكم اسبانيا يطلب من حكام عرب الأندلس أن يدرس أبناؤه في الجامعات الأندلسية.

كذلك لغتنا العربية التي كانت يقع التدريس بها في جامعة "السربون" على مدى قرنين متتاليين باللغة العربية بالتالي لنا فضل على الإنسانية.

ومن هذا المنبر، أقول لجيراننا، نحن قدمنا لكم عندما كان مشعل الحضارة بأيدينا فنحن الآن نتعامل لا أوروبا سترحل ولا شمال إفريقيا سيرحل ولا تونس سترحل نحن نريد أن تكون هناك علاقة احترام متبادلة، ليس إلا. نحن بلد يحب السلام ليست لنا حاملات طائرات، ليست لنا قنابل عابرة للقارات، لا توجد لدينا حاملة طائرات ولا صواريخ عابرة للقارات. لدينا مبادئ ولدينا قيم

ونريد أن نحافظ على حريتنا. هذا ما نريده منكم، احترمونا على هذا الأساس وقد قدمنا لكم فلا بأس إن قدمتم لنا.

سيدي الرئيس، نبينا الأعظم قال "أطلبوا العلم ولو كان في الصين"، فنحن على ضوء هذه التغييرات العالمية نلتمس من سيادتكم دراسة التوجه إلى القوى الشرقية الصاعدة، لأن قوى العالم تنتقل إلى الشرق وبالتالي فإنه من حقنا أن نستفيد من هاته التحولات التي تحدث في العالم ولا يمكن لجيراننا منعنا من ذلك. لا نريد قطع العلاقات معكم، فواهم من يتصور ذلك، لكننا نريد أن ننفتح على عالم أرحب، من أجل وطننا، من أجل تونسنا وعليكم أن تحترموننا في هذا التوجه.

سيدي الرئيس، كذلك بخصوص تجريم التطبيع، نحن في كتلة الخط الوطني السيادي قدمنا هذا المطلب في 12 جويلية، قدمناه عن قناعة وعن مبدأ وليس لنا إلا الانسجام معكم فيما طرحتم أن فلسطين قضية وطنية وقضية حق وقضية عدل وأن أرض فلسطين للفلسطينيين، من هذا المنطلق قدمنا هذا المقترح ونحن منفتحون على جميع من يريد أن يغير وأن يضع فصول لهذا القانون لأننا نريد أن يعاقب من يتعامل مع هذا العدو ويكون العقاب حسب الجرم الذي يرتكبه، ما عدى ذلك فلا يوجد لدينا أي أعداء.

نحن في تونس قمنا بحماية اليهود من الصهيونية وملكنا دفع حياته لأنه وقف إلى جانب اليهود، المنصف باي قتل، المنصف باي نفي لأنه وقف إلى جانب اليهود، لما أطرد المسلمون والعرب من الأندلس نحن من حمى اليهود ونحن لسنا ضد اليهود، اليهود إخوتنا وقد تعايشنا معهم في مدننا وفي بلداننا.

وبالتالي فإن أدعو القوى العالمية إلى فتح المجال لليهود الذين تم التغرير بهم وانتقلوا إلى فلسطين ليعودوا إلى وطنهم وليعيشوا في أوطانهم بكل حرية، أرفع هذا الشعار دفاعا عن اليهود نشرت "هارتس" أول أمس خبر أن الصهيونية خطر على اليهود 374 من سكانهم قتلوا بالطائرات الصهيونية، احترقت أجسادهم فالصهيونية خطر على العرب وخطر على اليهود وخطر على الإنسانية.

لذلك، نريد أن نحمي تونس العزيزة وهذا القانون سيكون في إطار حماية مصالح تونس ويستجيب لشعار "تحرير فلسطين من البحر إلى النهر".

سيدي الرئيس، نحن في هذا المجلس، جزء لا يتجزأ من 25 جويلية وإننا حماة لـ 25 جويلية ونحن من يدافع على هذا في المنابر وفي الشوارع وفي المظاهرات وفي الأحياء وفي المقاهي وفي المخابز...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة منال بديدة غير منتمية ولها ثلاث دقائق.

السيدة منال بديدة

صباح الخير للجميع،

صباح النصر لفلسطين،

وصباح العدم للكيان الصهيوني الذي تمادى في الظلم وأقول له، أطغى، تجبر، تكبر فنهايتك قادمة بإذن الله وتلك سنة الله في الأرض ونحن لنا يقين كبير في سنن الله.

أما بالنسبة إلى مناقشة ميزانية مهمة رئاسة الجمهورية، فأنا لا أناقش أمرا لا قدرة لي في تغييره وأتحدى كل زميل يستطيع أن يغير ولو كلمة واحدة في كل المهمات المعروضة علينا.

أنا اليوم، أريد أن أتكلم في بعض الأمور التي تمس السياسات العامة للدولة والتي أتمنى أن تكون من الأولويات.

منذ يومين، توفيت قريبة لي وعند إخراجها من المستشفى سقطت حقيبة يد ابنتها الكبرى فتناثر منها مبلغا كبيرا من أوراق نقدية بقيمة عشرة دنانير. تقول الفتاة كنت أضطر للدخول لزيارة أمي بدفع عشرة دنانير حتى يسمح لي بالدخول، لذلك جهزت كل هذا المبلغ الكبير لأضمن زيارتها كل يوم. فأي قذارة أكبر من هذا، المرأة تحتضر وهم يأخذون من كل فرد من أفراد العائلة عشرة دينار لزيارتها، هذا أنموذج مصغر لتونس المريضة بالفساد وبالرشوة والمحسوبية، الذي نخر كل القطاعات وكل المجالات، لذلك مهما شرعنا ومهما أصلحنا في الدولة، فلا أمل في شفاء تونس مادام ساقيها مبتورة بالفساد والرشوة والمحسوبية، وأنا من هذا المنبر، أدعو السيد رئيس الجمهورية إلى إحداث ديوان للمحاسبة، نعطي له سلطة مطلقة وموسعة لتولي كل أشكال ملفات الفساد ولإعداد التقارير وإحالتها على القضاء ووضع حد أقصى للبتّ فيها.

أيضا سادتي، مؤسسة المواطن الرقيب يجب أن تعود في هذا الوقت بالذات، نعطي المواطن في كل معتمدية سلطة توثيق وتجميع كل الملفات حول الفساد وإحالتها على هذا الديوان.

ثم العدل، العدل أساس العمران، العدل بين الفئات والجهات، العدل بين المواطنين هذا ما ينقصنا فشعبنا أنهكه الظلم، فلو عملنا على هذين الأمرين فقط، محاسبة الفاسدين ونشر العدل بين كل جهات الجمهورية سيأتينا كل الخير، سيأتي النمو وسيأتي التطور وسنتحصل على كل ما نحن حقيقة في حاجة إليه وشكرا لكم جميعا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة وله ثلاث دقائق.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة الإطارات الممثلين لرئاسة الجمهورية،

عملا بمقتضيات الدستور والنظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ليس لي ما أقول في الحقيقة في خصوص الميزانية أطالب بدعم هذه الميزانية لرئاسة الجمهورية وكل الدعم للسيد رئيس الجمهورية، لكن لي بعض الإشكاليات التي تهم أبناء دائرتي بمجاز الباب وتستور وقبلاط من ولاية باجة.

النقطة الأولى تتعلق بإشكالية تسوية وضعية الجمعيات المائية باعتبار الوضعية الاجتماعية للسكان وخاصة منهم التجمعات السكانية بالأرياف على سبيل المثال مجاز الباب الطربلسية وبتستور جبّاس وواد الأحمر وقبلاط وأغلبها وجميعها أرياف في العقلة وغيرها.

أرجو دعوة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والشركة التونسية للكهرباء والغاز لشيء من المرونة في إجراء جدولة الخلاص أو اتخاذ قرار وطني من السيد رئيس الجمهورية لإعفائهم من هذه الديون لحل هذا المشكل نهائيا وتمكين التجمعات السكانية بدائرتي من الماء الصالح للشراب وهذا ليس بعزيز على السيد رئيس الجمهورية.

ثانيا، أرجو من الدولة التونسية ومن السيد رئيس الجمهورية أن يقع تبني الطلبة الفلسطينيين الدارسين في تونس وتمكينهم من كل الدعم المادي لمواصلة دراستهم.

ثالثا، فيما يتعلق بالسكن الاجتماعي للمواطنين وخاصة ذوي الدخل المحدود والموظفين في إطار البناء العمودي استئناسا بالتجربة الجزائرية.

كل الدعم للسيد رئيس الجمهورية وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيدة بسمة الهمامي غير منتمية ولها دقيقتان.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير جميعا،

نرحب بالسيدات والسادة إطارات رئاسة الجمهورية،

مداخلتي بالأساس ليست مناقشة الميزانية ليس رفضا لها لأننا سنوافق عليها بقدر ما أنا اليوم كنائبة شعب حملت رسالة من خيرة شباب تونس إلى سيادة رئيس لجمهورية.

نحن شباب تونس لم نثق بحكم النهضة وتحالفاتها لأننا أدركنا أنهم عادوا إلينا ليسوا للبناء وإنما عادوا للدمار وخذلونا وخذلوا تونس ولم تنطل علينا برامج 2014 وتحالفاتها لأنهم عادوا للالتفاف على الثورة وقبرها وخذلونا وخذلوا تونس.

نحن اليوم غرسنا الأمل وها هو مزهر، فأرجوك سيادة الرئيس لا مجال للخيبة لأن خيبة الأمل أمر من الخذلان.

أنتم ونحن أمل تونس وإننا معكم سائرون على درب البناء وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب وله خمس دقائق.

السيد علي زغدود

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة ممثلي رئاسة الجمهورية،

تحية من خلالكم للسيد رئيس الجمهورية،

تحية للمقاومة والصمود للشعب الفلسطيني العظيم، تحية إلى أحرار هذا الوطن العزيز،

الزميلات والزملاء النواب الأفاضل،

نناقش اليوم مهمة ميزانية رئاسة الجمهورية باعتبارها من أهم المؤسسات السيادية الضامنة لأمننا القومي ورسم التوجهات والسياسات الإستراتيجية للدولة خاصة بعد 25 جويلية والتي طرحت على نفسها توجهات وطنية وسيادية بعد ما عاشته البلاد من دمار طيلة العشرية الفارطة.

اليوم ومن خلال التناغم بين الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية أصبح بالإمكان رسم سياسات وطنية حقيقية لبلادنا حيث أن مؤسسة الرئاسة هي المؤسسة الأهم منذ الاستقلال في نظر الشعب التونسي خاصة بعد إرساء دولة النظام الجمهورية منذ 1957 وبعد دستور 2022 الذي غير النظام السياسي من نظام هجين تتشتت فيه السلطة التنفيذية إلى نظام رئاسي صريح.

بمقدور الشعب الآن أن يعرف دور الرئاسة فهي ليست فقط رئيس الجمهورية بل مؤسسة كاملة ونحن كأعضاء مجلس نواب الشعب من واجبنا أن ننقل هواجس وملاحظات الشعب التونسي حول هذه المؤسسة.

أولا، من الأسئلة التي يطرحها الشعب سؤال حول الفراغات والشغورات في مؤسسة رئاسة الجمهورية خاصة في مهام استراتيجية وهي الفراغ في مدير الديوان والناطق الرسمي، فمن المهم أن يتم تعيين ناطق باسم الرئاسة حتى يضطلع بهذا الدور ويساعد الرئيس في مهامه الوطنية. السؤال لماذا طال هذا التأخر في سد هذا الشغور؟

ثانيا، نحن نواب الشعب نستفسر عن قلة التواصل بين مؤسسة الرئاسة والبرلمان ومع بعض النخب والمثقفين والمجتمع المدني حيث يتم استقبال وفود برلمانية أجنبية ولم نشهد استقبال وفد من برلمان الشعب التونسي، حقيقة هذه الأسئلة نجابهها يوميا كنواب في الشارع.

هل من الضروري أيضا أن يقوم السيد الرئيس بكل شيء، كان من الممكن وجود مكلف بالتواصل مع كل هؤلاء من البرلمان ومن المجتمع المدني والنخب الثقافية والعلمية والوطنية.

كذلك نلاحظ فرقا نوعيا بين السياسات العامة التي يعبر عنها السيد رئيس الجمهورية في السيادة والتعويل على الذات وبناء اقتصاد منتج وغيرها ولكن للأسف لا نجد صدى لهذه السياسات في الجهاز التنفيذي وإجراءاته التي تتناقض أحيانا مع التوجهات الوطنية. ما هو تفسير مؤسسة الرئاسة لهذا الأمر الذي بات يقلق الشعب كثيرا؟

أختم بسؤال عن مؤسسة تحتاجها الدولة في الظرف الحالي وهي مركز الدراسات الاستراتيجية التابع للرئاسة، هل هذا المركز قائم عمليا؟ وإذا له دراسات أليس الأولى أن تصلنا نحن كأعضاء مجلس نواب الشعب؟ الحقيقة سؤال كبير حول القائمين على هذا المركز الحيوي حتى بالكاد لا نعرفهم ولم نقرأ لرئيسه مقال واحد أو دراسة واحدة، في الوقت الذي كان من المفروض أن تتولاه كفاءة تونسية يكون لها باع في الدراسات الاستراتيجية وتونس تزخر بالكفاءات.

زملائي، زميلاتي الأفاضل، نحن سنصوت لميزانية مهمة رئاسة الجمهورية وندعم هذه المؤسسة السيادية إلى أن تضطلع بدورها على أحسن وجه وتكون صمام أمان لإنجاح مسار 25 جويلية.

عاشت تونس حرة مستقلة أبد الدهر ولينتصر الشعب وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد محمد علي عن كتلة الخط الوطني السيادي له خمس دقائق.

السيد محمد علي

شكرا، صباح الخير مرة أخرى،

تحية أولا لفريق مستشاري سيادة رئيس الجمهورية بيننا،

تحية لرفاقنا النواب والسيد رئيس البرلمان وكل المرافقين لنا من مستشارين وغيره في مجلس النواب،

تحية عبركم إلى المقاومة في الأرض المحتلة وفي حلف المقاومة في هذه المنازلة الاستثنائية التاريخية مع العدو المجرم.

هذه المنازلة التاريخية مع شذاذ الآفاق الذين اجتمعوا من كل بقاع العالم ليمارسوا أبشع جريمة في تاريخ الإنسانية. هذه الجريمة التي راح في المدة الأخيرة منذ 7 أكتوبر إلى حد اليوم باستثناء البقية هناك أكثر من 5000 طفل يقع قتلهم بتلك البشاعة وبلا رحمة. من المفترض أن يكون لنا علم أن هؤلاء ليست لهم رحمة ولا يمكن أن تكون لديهم رحمة.

تحية إلى المقاومين الذين أعطوا الدرس الآن في تغيير قواعد اللعبة، قواعد اللعبة تغيرت وقبل 7 اكتوبر ليس بعد 7 أكتوبر والمنازلة مفتوحة وكل الاحتمالات مفتوحة على التغيير في داخل المنطقة.

سأسوق بعض الملاحظات التي أشرت لها خلال مناقشة المهمة، ملاحظات فقط أعيد التذكير بها وأنا كلي ثقة بأن هذه الملاحظات قد وصلت لسيادة رئيس الجمهورية سابقا فقط أعيد التذكير بها.

الملاحظة الأول، هناك سعي لا أعرف هناك جهات مستفيدة منه إلى وضع حاجز بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وصياغتها في شكل متوتر جعل هناك نوع من الاحتجاج المتبادل الذي لا نعرف ما ماذا يمكن أن نحقق من ورائه، فالدعوة من جانبنا وكنا قد اقترحنا على ممثل رئاسة الجمهورية أن يكون حلقة الوصل بين البرلمان ورئاسة الجمهورية وتقريبا حسب ما فهمنا أن هذا الوصل كان موجودا سابقا في البرلمان التونسي.

الغاية فقط هو إيجاد شراكة حقيقية من أجل القيام بالدور المطلوب منا في المرحلة القادمة خاصة مع متطلبات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي المعلن منذ 25 جويلية إلى اليوم ولا زال مفتوحا عن إمكانية أن يتطور ويتقدم إلى ما فيه الصالح العام للشعب التونسي.

الرسالة الثانية هي رسالة ثورة 2011 التي رفعت شعار شغل، حرية، كرامة وطنية، وأغلب المتظاهرين الذين ضحوا بالغالي والنفيس واستشهدوا في شوارع تونس كان مطلبهم واضحا متمثلا في الكرامة والشغل والحياة الكريمة.

إذا قلنا أن هذه العشرية وقع استغلالها في أشياء أخرى فعلى الأقل نستجيب لهذه المطالب وخاصة مطلب الشباب العاطلين عن العمل.

الرسالة الأخرى، الآن هناك رسالة جهوية في مشاريع معطلة فعلا تاريخيا مشروع الطريق السيارة ومشروع المستشفى المتعدد الاختصاصات ومشروع المعبر الحدودي الولاية الوحيدة الحدودية ولكنها بدون معبر حدودي كان بإمكان الدولة التونسية أن تستفيد منه، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد ظافر الصغيري عن الكتلة الوطنية المستقلة له خمس دقائق.

السيد ظافر الصغيري

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بممثلي رئاسة الجمهورية،

بالاطلاع على ميزانية رئاسة الجمهورية في الحقيقة نجدها لا تختلف عن ميزانية أغلب المهمات والوزارات في أن التأجير هو السمة الواضحة والكبيرة التي تصل إلى 80 بالمائة.

لكن اليوم بطبيعة النظام القائم بالبلاد وهو نظام رئاسي وديمقراطيتنا تقول لنا أن السيد رئيس الجمهورية له دور كبير للنهوض بالاقتصاد الوطني وإشعاع صورة تونس دوليا خاصة في فتح أسواق جديدة. هذه المهمة لم نرها ونتمنى أن تكون موجودة لأنها دافع كبير لرجال الأعمال التونسيين وفي وضع اقتصادي صعب تعيشه البلاد، فتح أسواق خارجية والتصدير هو محرك ومحرك رئيسي للتنمية بالبلاد.

لا بد من وجود بعثات رئاسية يترأسها السيد رئيس الجمهورية تضم رجال الأعمال وأيضا تضم رجال ثقافة وفنّ لزيارة دول شقيقة وصديقة لتدعيم أواصر العلاقات مع بعضنا، لكن كذلك لفتح آفاق وعلاقات مع دول بعيدة جغرافيا علينا وتبحث في ربط علاقات في شمال إفريقيا وخاصة مع بلادنا، بلدان في أمريكا اللاتينية خاصة ودول جنوب إفريقيا ودول جنوب شرق آسيا.

هذه مسألة في غاية الأهمية لأن ترأس السيد رئيس الجمهورية للبعثات الدبلوماسية هام جدا لما له من بعد سياسي والاقتصاد والسياسة لا يبتعدان عن بعضهما فإذا كانت علاقاتك السياسية جيدة فبالضرورة علاقاتك الاقتصادية والتجارية وهي ترجمة لعمق العلاقات.

النقطة الثانية التي أود إثارتها في علاقة بمؤسسة "فداء" أريد إيصال صوت جزء من عائلات ضحايا جرحى وشهداء الثورة الذين يعتبرون أن المرسوم عدد 20 جمع بشكل متعسف بين فئتين من الضحايا مختلفتين إذ أن شهداء الثورة وجرحاها هم مواطنون عاديون خرجوا طوعا ضد الظلم الاجتماعي والسياسي، في حين أن العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي والديوانة ولهم منا كل الاحترام والتقدير وهم حماة هذا الوطن هم موظفي دولة أدوا واجبا محمولا عليهم قانونا فلقد استهدفهم الإرهاب الغاشم وهم بصدد القيام بواجبهم ولديهم قوانين تضمن لهم جميع حقوقهم.

إن عائلات شهداء وجرحى الثورة يدعون إلى تنفيذ القانون عدد 26 المؤرخ في 24 ديسمبر 2012 والتساؤل الأهم متى ستعتذر الدولة اعتذارا رسميا لضحايا ثورة 17 ديسمبر/ 14 جانفي؟ فهذا واجب محمول على الدولة وهذا أقل ما يمكن أن تعترف به الدولة وإرجاع جزء ولو قليل لأننا لولاهم لما كنا موجودين اليوم ولما اندلعت ثورة بالبلاد.

بقي لدي وقت قليل سأعرج فيه على نقطة في غاية الأهمية وأنا أحيي سيادة رئيس الجمهورية لأن هذه النقطة الهامة ركز عليها كثيرا وهي المشاريع المعطلة. مثلما نعلم هناك لجنة تراقب المشاريع المعطلة ونحن في ولاية تونس للأسف الشديد أغلب المشاريع معطلة على أسباب واهية لكن ما هي نجاعة هذه اللجنة لأنه على حسب علمي اطلعت على عدة مشاريع معطلة وهناك إشكاليات في العقارات لكن ما هي نجاعة هذه اللجنة وما هي صلاحياتها؟ يجب أن تكون صلاحياتها تقريرية ونافذة لأنها لن تتمكن من تحريك شيء في عدة مشاريع، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد النوري جريدي عن كتلة لينتصر الشعب له أربع دقائق.

السيد النوري جريدي

شكرا السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

مرحبا بممثلي مؤسسة رئاسة الجمهورية،

الشكر كل الشكر لزملائي في لجنة الحقوق والحريات وتحية تقدير خاصة جدا إلى زملائي في مكتب لجنة الحقوق والحريات،

تناغما مع المجهود المبذول من كافة قواتنا الأمنية في مجابهة الإرهاب ووفاء لأرواح من ماتوا منهم في سبيل الذود عن حمى الوطن أو من جرح أو أصيب في هذه المواجهات، فإننا ندعو رئاسة الجمهورية ووزارة الداخلية إلى إيلاء ملف شهداء المؤسسة الأمنية والمصابين منهم نصيبا أوفر من الاهتمام بتوفير تعويضات مجزية تكفل كرامة الأرامل والأيتام وترد اعتبار المصابين، فليس على الدولة إلا أن تحترم تضحيات هؤلاء الذين قدموا أرواحهم فداء لينعم البقية بالأمن والأمان والاستقرار وعليه فإنه من الأولويات اليوم ضمان حقوق أهالي شهداء المؤسسة الأمنية بإجراءات استثنائية تعبر عن احترام الدولة لحماة وجودها واستمرارها.

ويأتي هذا الحرص من كتلة لينتصر الشعب في إطار رؤية تتبناها فلا يمكن حسب تصورنا أن تستقر الأوضاع الأمنية في دولة ما إلا بأمن جمهوري لا ولاء له إلا للوطن، يعمل على رفع رايته بغض النظر عن التحولات السياسية الممكنة في كل حين ويكون محصّنا في عقيدته ومهامه من كل التجاذبات الفكرية والسياسية. لهذا ندعو اليوم، المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية إلى البحث أكاديميا في منظومة قانونية وإجرائية وترتيبية تضمن للدولة التونسية أمنا جمهوريا ينتصر في كل الظروف لدولته أولا وأخيرا.

أما المسألة الثانية فهي المسألة الرقابية فواهم اليوم في تونس من يعتقد أن الأعمال الرقابية في كل الوزارات وفي كل المجالات لا تشكو من خلل هيكلي مزدوج يعطل أعمالها، الأول متصل بالإمكانيات اللوجستية لهياكل الرقابة التي يشكو أغلبها من نقص فادح في أدوات العمل يفوّت على الدولة مداخيل هامة ويكبدها خسائر عديدة، والثاني متصل باختراقات يعلمها القاصي والداني تجعل من العمل الرقابي أحيانا مجرد فلكلور فيه من ذر الرماد على العيون الكثير، فهل يعقل أن يعلم المراقب بالإذن الرقابي قبل جهة الرقابة في الكثير من الأحيان كأن قدرنا في تونس أن نحدث جهاز رقابة يراقب الرقابة وجهاز آخر للرقابة يراقب من يراقب الرقابة، فاتقوا الله في شعب يراقبكم، لهذا أكرر مطلبي الذي عرضته أثناء مناقشة لجنة الحقوق والحريات إلى وفد رئاسة الجمهورية بالتفكير جديا في تجميع هيئات الرقابة في مؤسسة الرئاسة في مكتب مركزي واحد توكل إليه هذه المهام.

أخيرا، نلفت انتباهكم إلى العريضة التي تقدمت بها مجموعة من عائلات شهداء الثورة وجرحاها "مجموعة فك الارتباط" إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب وإيلائها العناية الكافية. مع الشكر الجزيل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رضا دلاعي عن كتلة الخط الوطني السيادي له ست دقائق تفضل.

السيد رضا دلاعي

شكرا سيدي الرئيس،

أوجه تحية إلى الوفد الممثل لرئاسة الجمهورية ومن خلالهم نحيي السيد رئيس الجمهورية،

طبعا، نحن نناقش تقريرا حول مهمة رئاسة الجمهورية من ميزانية الدولة لسنة 2024 ومن الطبيعي جدا أن يطغى الجانب التفصيلي وما يتعلق بالميزانية ولكن في ظل دستور 2022 وإضافة إلى هذه المعطيات الإحصائية كنا نود أن تقدم رؤية الاستراتيجية التي تتبناها رئاسة الجمهورية لأن هذا التقرير كان يمكن أن يفهم في دستور سابق رئيس جمهورية بدون صلاحيات ولكن كان يمكن لأننا استمعنا إلى خطاب رئيس الحكومة، فالحكومة في هذا الدستور هي السلطة التنفيذية لرؤية رئاسة الجمهورية.

لقد استمعنا إلى خطاب رئيس الحكومة وعبر عن نوايا صادقة وعن حبه لتونس ولكننا لم نر رؤية إصلاحية واضحة ولم نر استراتيجية دولة في هذه الكلمة التي ألقاها السيد رئيس الحكومة، وكنا نود لو قدم في هذا التقرير ما يعبر عن التوجهات العامة التي يتبناها السيد رئيس الجمهورية في إطار رؤية الدولة ونتمنى أن تقدم أجوبة فيما بعد في هذا المجال لأن المطلوب الآن، أكثر من أي وقت مضى هو الإصلاح.

كما أننا نريد معرفة موقف رئيس الجمهورية من هذه الميزانية لأننا اتفقنا بعد 25 جويلية أن هناك ميزانية وهناك إكراهات ولكن بعد سنتين تقريبا المطلوب أن يكون هناك نفسا إصلاحيا ورؤية جديدة والدفع نحو النهوض بالاقتصاد الوطني وتقديم رؤى جديدة باتجاه أن نخرج من هذا الوضع.

النقطة الثانية تتعلق بالمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية ومن خلالها يمكن أن تنجز هذه الإصلاحات كيف يتم التعامل معها؟ ما هي الإمكانيات المرصودة لهذا المعهد حتى يساهم مع رئيس الجمهورية في تقديم الرؤية الوطنية التي يمكن أن تدفع في اتجاه الإصلاح تحت سقف رؤية الدولة؟ إصلاحا يعبر عن السيادة الوطنية ولكن لا يمكن أن نؤخر الإصلاح لأن تأخيره سيمثل ضريبة فادحة بالنسبة إلى البلاد.

النقطة الثالثة تتعلق بالمحكمة الدستورية كنا نود أن تكون هناك إجابة كذلك في هذا التقرير متى من المؤمل أن يقع إرساء المحكمة الدستورية لأنها الضامن لتحقيق التوازن بين سلطات البلاد؟

النقطة الرابعة تتعلق بموضوع الولاة هناك شغور كبير في ست ولايات ومثال على ذلك جهة باجة التي بقيت كذلك لمدة سنة ونصف تقريبا بدون وال وغيرها من الولايات

النقطة الخامسة في علاقة رئاسة الجمهورية بمجلس نواب الشعب، أصبح الجميع يتحدث باسم رئيس الجمهورية وهناك ولاة ومعتمدون يريدون تقمص دور وصلاحيات رئيس الجمهورية، لذلك نريد توضيحا من رئيس الجمهورية حول هذه المسألة، الجميع يتحدث باسمه.

كما أن هناك محاولة للمس من دور هذا المجلس ونحن نؤمن في مجلس نواب الشعب بالتكامل بين دور رئيس الجمهورية ومجلس نواب الشعب والغرفة الثانية في اتجاه أن يكون هناك تكامل يخدم الدولة ويخدم هذا المسار، من أجل أن نحقق ما يطلبه وما يريده التونسيون الذين لم يصبروا على أي رئيس من قبل لأنهم يريدون الإصلاح الأمل في المستقبل الذي لن يكون إلا بالتكامل بين مؤسسات الدولة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد شعباني عن كتلة لينتصر الشعب له ثلاث دقائق تفضل. المقعد عدد 107.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا للجنة الحقوق والحريات،

مرحبا بممثلي رئاسة الجمهورية،

تحية إلى شعبنا العربي في اليمن السعيد والنصر للمقاومة الفلسطينية الباسلة،

في البداية أثمن نجاح مسار 25 جويلية وقوات أمننا وجيشنا في النجاح للقضاء على ظاهرة الإرهاب البغيض والتي كانت ولاية القصرين مسرحا لها طبعا مع عديد الجهات الأخرى وعليه فإننا نترحم على كل ضحايا الإرهاب وأثمن سعي مؤسسة رئاسة الجمهورية على الإحاطة بضحايا الاعتداءات الإرهابية وبأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها وتوفير المساعدات اللازمة في كل المجالات وذلك عن طريق مؤسسة "فداء" وهنا أذكر أن جرحى الثورة مثلا في القصرين ليس لهم مستشفى للتداوي إلى حد الآن.

ثانيا، من باب الصدق مع شعبنا ورئيسنا فإنني أعلمكم أن ولاية القصرين التي كانت شعلة لثورة الحرية والكرامة 17 ديسمبر وانخرطنا في مسار 25 جويلية بكل قناعة وتصدت لظاهرة الإرهاب البغيض مازال واقعها التنموي يراوح مكانه، شباب عاطل عن العمل فلاح يكابد بنية تحتية معدومة بوضوح نحن ننشد العدالة الجهوية وفتح آفاق التشغيل لشبابنا، إلى متى شبابنا وأهلنا في القصرين يغضبون كل جانفي ثم يستمر الواقع الصعب وتذكروا أنه لولا ثورة 17 ديسمبر وتضحيات شبابنا لما تخلصنا من الظلم بكل أشكاله، لنا أمل وثقة في مسار 25 جويلية بأن يكون بداية رسم واقع أفضل لشعبنا.

ملاحظة أخيرة، أطلب من وزير التربية ووزير النقل التدخل العاجل لفظ إشكال النقل المدرسي بمعتمدية حاسي الفريد لأن التلاميذ لا يزاولون دراستهم إلى حد هذا اليوم وذلك بسبب عدم توفر وسائل نقل لديهم.

المجد والخلود للشهداء، عاشت تونس شامخة برجالها ونسائها ولكل شعبها. والسلام.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا.

الزميلات والزملاء المحترمون استعدوا للمداخلات: صابر المصمودي، آمال المؤدب، هالة جاب الله، كمال فراح، طارق مهدي، أيمن البوغديري، يوسف التومي، صابر الجلاصي، حسن جربوعي ورمزي الشتوي.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد صابر المصمودي عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق تفضل. المقعد عدد 11.

السيد صابر المصمودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالضيوف الكرام باسمي وباسم أعضاء كتلة الأحرار نتوجه من خلالكم بتحية إلى السيد رئيس الجمهورية،

سيكون تدخّلي باقتضاب في بعض النقاط.

أولا، في العلاقة الموجودة بين مجلس نواب الشعب ورئاسة الجمهورية، الأكيد أن هناك تواصلا بين رئيس مجلس نواب الشعب ورئيس الجمهورية ولكنني أضم صوتي إلى صوت زملائي النواب في ضرورة تنشيط هذا التواصل بين المؤسستين لأن رأي السيد رئيس الجمهورية محدد في بعض النقاط ولذا نرغب في إنشاء تواصل بين المؤسستين، وفي هذا الإطار نقترح مثلا أن يكون هناك تواصلا كذلك بين الأكاديمية ومعهد الدراسات الاستراتيجية، علمنا من خلال إجاباتكم في اللجنة أن هناك دراسات أنجزت ونعتقد أنه من المهم أن يقع التداول في هذه الدراسات لتفعيل مقترحاتها فيما بعد.

نقطة مهمة، من مهام رئاسة الجمهورية إسناد الوظائف العليا المدنية والعسكرية وهنا أضم صوتي إلى صوت زملائي بأن هناك شغورات في الولاة مثلا ولاية صفاقس التي تشهد ذلك منذ شهر جانفي الفارط وفي بعض المنشآت العمومية مثلا شركة المترو الخفيف بصفاقس التي بقيت بدون مدير عام لمدة سنتين وفي الحقيقة لإثبات مصداقية النواب من المهم أن تكون لدينا فكرة عن رؤية رئاسة الجمهورية لإبداء الإجابات المقنعة لمنظورينا.

أخيرا مسألة الموفق الإداري، هل ستثبت رئاسة الجمهورية هذه المصلحة أم لا؟ إذا كانت ستثبتها فيجب دعمها وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة آمال المؤدب عن كتلة صوت الجمهورية لها ثلاث دقائق تفضلي. المقعد عدد 5.

السيدة آمال المؤدب

شكرا السيد رئيس المجلس،

زميلاتي وزملائي الأعزاء،

السادة الممثلون عن رئاسة الجمهورية،

في البداية، أريد أن أحيي رئاسة الجمهورية حول المجهودات التي تقوم بها لتكريس السياسة العامة للدولة التونسية بالداخل والخارج وحرصها على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمواطنين في إطار العدالة الاجتماعية المرجوة طبق دستور 25 جويلية.

سيكون النقاش اليوم حول مهمة رئاسة الجمهورية هذا ما يدعوني إلى الحديث عن معهد الدراسات الاستراتيجية الذي تأسس منذ ثلاثون سنة، سنة 1993 والذي سيلعب دورا محوريا للبحث والدراسة والتحليل والتنقيب عن آفاق المستقبل وعن الإصلاحات الممكنة، دوره مهم ولا بد من تعزيز الاعتمادات المرصودة إليه ليكون ناجعا ويقدم الحلول والبحوث والدراسات الاستراتيجية والتنسيق مع الوزارات وجميع مؤسسات وهياكل الدولة، لبلورة رؤية استراتيجية إصلاحية واضحة للسياسة العامة للدولة والخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها بلادنا منذ أكثر من عشر سنوات.

نحن اليوم في حاجة إلى تكاتف كل الجهود والتنسيق المحكم بين الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية لكي يكون هناك التناغم والتكامل "la complémentarité" اللازمة لخلق مناخ سياسي واستثماري وقضائي مستقل مبني على الثقة وعلى روح العمل والعدالة وقد برهنت تونس على قدرتها على الصمود والتأقلم.

لذلك يجب أن نزرع مع بعضنا البعض ثقافة العمل وثقافة الانتماء للوطن الانتماء لتونس دولة وشعبا حينئذ سنسترجع إرادة الشعب والعزيمة لمواجهة المصاعب والأزمات ويستعيد المواطن التونسي ثقته في الدولة ومؤسساتها وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة هالة جاب الله عن كتلة الأحرار ولها ثلاث دقائق تفضلي. المقعد عدد 150.

السيدة هالة جاب الله

شكرا سيدي الرئيس،

تحية إلى السيد رئيس الجمهورية،

سيدي رئيس الجمهورية التونسية،

صحيح أن الوظيفة التنفيذية قامت بالعديد من المبادرات الإصلاحية في عدة ميادين من بينها الإدارة والبنوك ومحاربة الفساد والتهرب الجبائي إلا أن المواطن مازال يعاني لتوفير قوته اليومي والغلاء في ازدياد والفئة المتوسطة في اندثار.

السيد الرئيس، نحن نثمن مواقفك الإنسانية والأخلاقية المشرفة ونريد تعزيز موقف تونس في الداخل والخارج والمحافظة عن السلم والأمان الاجتماعي الذي وصلنا إليه ونريد أن نلفت أنظاركم أن الوقت قد حان للقيام بإصلاحات كبرى وحلحلة المشاريع الكبرى المعطلة التي تمس المواطن وتوفر له مورد رزق، كما يجب علينا التركيز على الاستثمار ونتصدى للبناء الفوضوي وأن نهتم بالفلاحة ونقاوم إهدار المال العام في المشاريع العمومية والضغط على آجال إنجاز المشاريع لهذا جزء لا يتجزأ من الإصلاحات التي تحدثتم عنها سيادتكم وتتطلب إرادة سياسية تنفيذية كبيرة جدا.

السيد الرئيس، أطلب من سيادتكم الإذن في التحري في التعيينات الأخيرة المريبة التي من شأنها أن تضر بالجهود المبذولة وأطلب من سيادتكم التحري في ملفات عمال الحضائر وملفات أصحاب الشهائد العليا غير الموظفين وأصحاب الشهائد العليا الذين لم يتم إعادة توظيفهم حسب الأمر عدد 1143 لسنة 2018، رغم أن هذا الأمر في صالح المالية العمومية التونسية.

السيد الرئيس، نعلمكم أن مجموعة فك الارتباط كانوا قد تقدموا لي بمقترح تنقيح للمرسوم عدد 20 لسنة 2022 بما يتماشى مع القانون عدد 26 لسنة 2012.

وأخيرا أبلغكم رسالة أم ملتاعة اختفى ابنها منذ شهر جويلية 2020 بالسواحل الإيطالية واسمه حمدي بسباس من مواليد 1993، اختفى في ظروف غامضة من مركب صيد انطلق من جهة طبلبة وصولا إلى السواحل الإيطالية ولم يتبين لهذا الطفل أي أثر إلى حد الآن ، تريد أمه معرفة إذا كان ابنها لا يزال على قيد الحياة أم لا ولكن المصالح المختصة الإيطالية لم تعطهم أي إجابة واضحة، كما أن وزارة العدل والمصالح التونسية لم تمدها بأي إجابة في هذه المسألة حتى أن والدته أصبحت مريضة وقد تقدمت إلى سيادتكم بعديد المطالب لمقابلتكم والحديث حول هذه الوضعية نرجو منكم سيدي الرئيس، ونحن نعول كثيرا على إنسانيتك أن تقوم بفتح ملف حمدي بسباس وآلاف التونسيين المفقودين لمعرفة وضعيته وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد كمال فراح عن كتلة الأمانة والعمل له ثلاث دقائق تفضل. المقعد عدد 192.

السيد كمال فراح

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بإطارات رئاسة الجمهورية، مرحبا بكم ومن خلالكم نريد أن نبلغ تحياتنا إلى السيد رئيس الجمهورية،

في الحقيقة، سأتحدث عن المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية الذي بعث كما نعلم منذ سنة 1993 وهو يمتلك من الخبرة ما يمكنه من القيام بمهامه على أحسن وجه وقد تأثر هذا المعهد في وقت من الأوقات بالتجاذبات السياسية ولكن اليوم وبعد 25 جويلية عادت بوصلته نحو خدمة الوطن لا غير.

نحن نعلم، أن العالم يعيش على وقع تغيرات تتواتر بنسق سريع في جميع المجالات وعليه فإن الدراسات الاستشرافية والاستباقية باتت ضرورة ملحة حتى نخفف من وقع الأزمات ونضع حلولا للأجيال القادمة.

إن تونس ليست في منأى عن المشاكل التي يعيشها العالم وهي مشاكل عديدة الأمن الغذائي، التغيرات المناخية، الشح المائي، الانتقال الطاقي، ظاهرة الإرهاب والهجرة غير النظامية وغيرها ومنهجية العمل الاستراتيجي تقوم بالأساس على التشخيص وصولا إلى تقديم المقترحات وتحويلها إلى برامج قابلة للتنفيذ على أرض الواقع، إذن بناء على ما قدم الأسئلة المطروحة ومرتبطة بمعهد الاستراتيجية، هي هل تمت الدراسات حول المواضيع والمشاكل المطروحة والتي كنت بصدد تعدادها وإن تمت هل وضعت هذه الدراسات على ذمة الحكومة ومختلف الوزارات حتى يقع الاستئناس بها واعتمادها في وضع المخططات التنموية على المدى المتوسط والبعيد؟ مع تجديد شكري وترحابي. وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد طارق مهدي عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق تفضل. المقعد عدد 69.

السيد طارق مهدي

السلام على كل الحضور الكريم من زملاء وكافة الضيوف المبجلين تحت قبة البرلمان،

يشرفنا حضور وفد رئاسة الجمهورية ونيابة عن كافة زملائي النواب نتمنى زيارة رسمية من فخامة رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة العسكرية والأمنية لمجلس نواب الشعب، إن كافة نواب الشعب هم جزء من منظومة هذا الوطن المفدى والأغلبية العظمى من السادة الزملاء إن لم نقل كلهم من أبناء المسار الجديد للدولة وهو مسار 25 جويلية.

لأول مرة في تاريخ الجمهورية يتم انتخابنا على الأفراد وكل على جهته وهذه الميزة تجعل من النائب العنصر الأكثر إلماما بمشاغل المواطن والإدارة في مرجع نظره، لهذا نأمل أن يتم إحداث قناة اتصال مباشرة برئاسة الجمهورية ومصلحة بالتنسيق بين الرئاسة وأعضاء مجلس نواب الشعب لنقل ملفات مهمة جدا إلى فخامة الرئيس، همّنا الوحيد هو إيصال كل المشاغل والإشكاليات الموجودة في كافة الولايات ومقترحات الحلول اللازمة ويكون للسيد الرئيس الرأي الفصل في كل القرارات بما يراه مناسبا كقائد أعلى على رأس هرم السلطة في وطننا العزيز.

كل المعزة والتقدير مني ومن أبناء المسار لأستاذنا ورئيسنا، كان الله في عون الجميع والسلام عليكم ونأمل أن تكون تونس أفضل في المستقبل إن شاء الله.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أيمن البوغديري عن كتلة لينتصر الشعب له أربع دقائق تفضل. المقعد رقم 40.

السيد أيمن البوغديري

شكرا سيدي الرئيس،

ليس هناك أي تصوير،

أعد إلي التوقيت سيدي الرئيس،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

لك أربع دقائق.

السيد أيمن البوغديري

تحية للسادة ممثلي رئاسة الجمهورية ومن خلالكم تحية إلى السيد رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة،

إن نقاش ميزانية رئاسة الجمهورية هو فرصة للسؤال حول سير أهم مؤسسة حاكمة اليوم للبلاد في ظل نظام رئاسي والسؤال حول عدة مؤسسات تابعة لها، أولها مركز الدراسات الاستراتيجية التابعة للرئاسة ونقترح من خلال ذلك تفعيل هذا المركز وإعادة النظر في تنظيمه وطرق تسييره من قبل مجلس إدارة يضم خبراء في كل المجالات يتم تعيين نصفهم من قبل رئيس الجمهورية والنصف الآخر يتم تعيينه بصفتهم ممثلين عن المجالس والهيئات العلمية كعمادة المهندسين وعمادة الأطباء والخبراء المحاسبين والأساتذة الجامعيين في جميع الاختصاصات، حيث تعتبر هيئات ومجالس الخبراء ومراكز البحوث الاستراتيجية من أفضل الآليات الناجعة والناجحة في دول العالم المتقدمة في مجال بناء القوة الشاملة المادية والمعنوية وهي تتشكل من باحثين وخبراء ذوي مؤهلات عالية في مجالات تخصصهم حيث يقومون من خلال هذه الهيئات ومجالس ومراكز بتقديم المشورة لصانعي السياسات وصانعي القرار في البلاد بشأن كل القضايا وكذلك في تقييم السياسات العمومية وفي ضبط الرؤى والاستراتيجيات والحلول لمجابهة كل التحديات التي تواجه البلاد.

كذلك الرئيس ومؤسسة الرئاسة هي المسؤولة عن السياسات العامة التي تنفذها الحكومة، لذلك نود أن نعرف السياسات العامة للرئاسة لأن الحقيقة لا يوجد بين أيدينا سوى البيانات ولكن لا شيء واضح فنحن مع السيادة الوطنية ومع التنمية المستقلة ولكن هذه الأمور تحتاج إلى رؤية واضحة لتنفيذها، لذلك من حق الشعب اليوم معرفة ما هو بديل للرئاسة مثلا صندوق النقد الدولي وللتعامل المنظومة الأطلسية في علاقاتنا الخارجية مثلا ولماذا لم نقدم خطوة في تنويع العلاقات مع قوى صاعدة أخرى؟

هناك ضبابية في الحقيقة يجب إزالتها، مثلا ما حدث مؤخرا من أزمة داخل البرلمان حول قانون تجريم التطبيع أو عدم الاعتراف أو الخيانة العظمى فكثير من النواب لا يعرفون مشروع الرئاسة ورؤيتها لهذا الأمر وهذا ما خلق الأزمة فلذلك يجب أن يكون هناك تواصلا فنحن ندرك أن الرئيس موقفه واضح وحاسم ونحن أيضا في البرلمان الأغلبية الساحقة موقفها واضح وهنا ليس هناك أي مشكل، إن المشكل في عدم التواصل وعدم معرفة رؤية بعضنا البعض وإذا استمر الوضع قد تحدث أزمات أخرى نحن في غنى عنها وأنا أدعو سيادة الرئيس إلى تقديم رؤية واضحة في هذا الأمر حتى يزول اللبس ونحقق هذا القانون الذي ينتظره الشعب.

سؤال حول الفراغات في الحكومة، هناك وزارات شاغرة منذ أشهر وهذه الأمر يقلق الشعب، هل أن سيادة الرئيس يتابع التعيينات في الجهاز التنفيذي المعتمدون والولاة وغيره؟ إن الكثير من الأسئلة في الحقيقة تثار في الشارع بداية من ولايتي، ولاية أريانة ومن واجبنا نقل الحقيقة كما هي فنحن من واجبنا عدم مغالطة الرئيس في هذا الأمر هناك عدم رضا شعبي كبير في هذا الأمر.

نقطة أخيرة، بعد فشل القمة العربية الإسلامية بات من الواضح أن النظام الرسمي العربي بين شريك ومتواطئ وعاجز ونظرا إلى صلابة ومبدئية الموقف التونسي، أختم بدعوة سيادة رئيس الجمهورية إلى إنقاذ الشعب الفلسطيني وذلك بالتحرك ضمن دول عدم الانحياز التي تضم الكثير من الدول التي لها موقفا جيدا في إفريقيا وأمريكا اللاتينية ولم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد يوسف التومي عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق. المقعد عدد 12. تفضل.

السيد يوسف التومي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالوفد الممثل لرئاسة الجمهورية،

أولا، أريد أن أقدم تحية إلى جميع قواتنا الأمنية والعسكرية لما يقدمونه من تضحيات جسام من أجل هذا الوطن العزيز.

سأتطرق اليوم إلى نقطة حول ضحايا العمليات الإرهابية التي مست أمننا الرئاسي والعسكريين والأمنيين بصفة عامة، نأمل إذا كانت هناك إمكانية أن يقع الترفيع في الاعتمادات المرصودة لهم ولو أننا سنصوت بنعم على هذه المهمة لسنة 2024.

أردت أن أرفع أمرا حمّلني إياه سكان زاوية سوسة من ولاية سوسة إلى السيد رئيس الجمهورية وهو موضوع الملعب البلدي بزاوية سوسة، إن هذا الموضوع يؤرق الجميع وهو مطلب شعبي ملح وملح جدا مدينة مستقطبة للسكان من كامل ولايات الجمهورية، هي اليوم بدون ملعب بلدي كما أن الملاعب الرياضية والمعشبة موجودة في جميع معتمديات ولاية سوسة إلا أن جمعية الرياض بزاوية سوسة لا زالت تعاني بحيث أنها تقوم بتأطير العديد من الشباب والأطفال منذ سنة 1963 وقد كانت سابقا مهددة بالاندثار، نشكر كل من ساهم في عدم ضياعها وتتمثل الإشكالية اليوم في عدم وجود الإرادة في الإنجاز لأن ليس هناك من يريد خدمة تونس اليوم هناك أشخاص يقومون بتعطيلات واهية ونتبين أن المسألة معطلة منذ سنوات بدون أي مبرر. لذلك، نأمل أن يتدخل السيد رئيس الجمهورية اليوم شخصيا في موضوع الملعب البلدي بزاوية سوسة الذي يعتبر مطلبا شعبيا وشكرا على حسن الانتباه.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد صابر الجلاصي عن كتلة الأمانة والعمل له ثلاث دقائق تفضل. المقعد عدد 103.

السيد صابر الجلاصي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بممثلي رئاسة الجمهورية،

نخاطبكم اليوم نواب الشعب نعيش لحظة مفصلية في تاريخ تونس، نحمل إليكم رسائل من رحم الشعب من المواطن التونسي فتونس التي أعطت الشرارة الأولى للثورات العربية وتونس التي أعطت مثالا في المواقف المساندة للقضية الفلسطينية أمام صمت عربي رهيب لا يمكن إلا أن تكون في صف شعبها ومواطنيها.

سيدي رئيس الجمهورية، اليوم لن أتحدث عن الميزانية الخاصة بمؤسسة رئاسة الجمهورية بقدر ما أنقل إلى فخامتكم رسالة من الواقع المعيشي التونسي، أرجوك سيدي الرئيس مزيد التركيز على متطلبات عيش التونسيين ونحن نعرف أنكم تحاولون بكل قواكم تأمين الامن الغذائي الذي هو أساس العيش الكريم للمواطن وأول حقوقه المنشودة.

سيدي رئيس الجمهورية، نحن في تناغم مع مؤسسة رئاسة الجمهورية في سبيل بناء اقتصاد فاعل ومنتج لفائدة شعبنا العزيز من خلال تشريعات نافذة جذرية وفعالة.

نحن في انتظار مزيد التركيز على أمننا الغذائي و"قفّة التونسي" -نعم أقولها قفّة التونسي- المواطن وهو جزء لا يتجزأ من أمننا الفلاحي الذي دعونا سابقا إلى مزيد العناية به خاصة وأنكم تؤكدون في كل مرة على مزيد التعويل على الذات وخلق الثروة في ظل كل التغيرات الجيوسياسية والمناخية في العالم.

سيدي رئيس الجمهورية، دوركم كبير في دعم الشركات المنتجة للنمو الاقتصادي.

سيدي رئيس الجمهورية، دعمكم كبير في النهوض بالاقتصاد الوطني ودوركم كبير في المحافظة على الأمن الغذائي التونسي من أجل عيش كريم، فمعا يمكن أن نبني تونس جديدة متناغمة رئيسا، حكومة، برلمانا وشعبا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حسن جربوعي عن كتلة الاحرار ولها ثلاث دقائق المقعد 38.

السيد حسن جربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكم تحت قبة مجلس النواب،

أولا، كما قلنا سابقا لا حرية ولا عدالة ولا كرامة للأمة العربية إلا باستقلال فلسطين من النهر إلى البحر.

ثانيا، من خلال سيادتكم أريد أن أتوجه بنداء إلى السيد رئيس الجمهورية للوقوف على قطاع زيت الزيتون وحين نرى في تونس تقريبا قطاع الألبان والحليب تقريبا انتهى وقطاع اللحوم في تراجع وقطاع الحبوب حدّث ولا حرج وبقي قطاع زيت الزيتون.

نتحدث في هذه البلاد عن البترول تحت الأرض ولدينا بترول فوق الأرض وهو زيت الزيتون كيف يتم استغلاله؟ أنا من معتمدية منزل شاكر ولاية صفاقس وفيها مركبات فلاحية، ونحن نتحدث عن الاقتصاد والاستثمار وكيف سنركز مصدرا في هذه البلاد لتقوية الميزانية؟ ونحن لدينا مركبات فلاحية مثل "الشعّال " سنويا تندثر سنويا قرابة 100 و150 زيتونة فكيف سيكون الاستثمار؟ وكان ديوان المركب الفلاحي يلعب دورا في تركيز الأسعار في السوق، حين يرتفع سعر زيت الزيتون الديوان هو من يعدل الأسعار في جميع المنتجات الفلاحية.

على سبيل المثال مركب "الزواتة والسلامة" في ولاية صفاقس تقريبا اندثر، آلاف الزياتين مهملة كما اندثرت مداجن الدجاج والبيض تماما وأطلب من السيد رئيس الجمهورية الوقوف على هذه المشاريع لماذا؟ لأن هذه الجهات تنعدم فيها التنمية ونرى تقريبا 57 بئر بترول وأكبر ملاحة وأكبر مركبات موجودة في الجهة فلا يتحدث الناس عن العمل والراتب بل يتحدثون عن طريق أو شيخوخة أو انقطاع الماء لماذا؟ لو كان الناس في نظام آخر لحصلت ثورة أخرى ولكن لهم ثقة في سيادة رئيس الجمهورية وفي هذا المسار فهم صابرون على الغلاء رغم عدم وجود الخبز ولا السميد لأنهم على ثقة أنه في يوم ما سيطلع الفجر ويصبح يوم جديد وتشرق الشمس.

وأطلب من السيد رئيس الجمهورية لفتة كريمة للمناطق الداخلية حيث ندفع في صفاقس ضريبة التمييز الإيجابي وأريافها لا علاقة لها بالتمييز الإيجابي ولا بصفاقس، فأرياف صفاقس ليست الشيحية وصفاقس المدينة هناك أرياف تقريبا مندثرة تماما ولا علاقة لها بالتنمية.

الموضوع الثاني هو النفايات في صفاقس فنحن صابرون منذ عامين على نقل النفايات وردمها واليوم المستجد في صفاقس أنه يدون على الورق تثمين النفايات لكن على أرض الواقع مصب نفايات ولدي مراسلة للسيد رئيس الجمهورية أتمنى أن أقدمها لكم فيما بعد وهي تحتوي تفصيلا كاملا لما يحدث وهي مغالطة فنحن نتحدث عن القطع مع الرّدم وما يوجد في صفاقس هو مصب فقد نقلناه من منطقة عقارب ووضعناه في منطقة تنيور، فنرجو إيلاء هذا الموضوع لفتة كريمة وصفاقس دون والي لهذه اللحظة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السادة والسيدات النواب يستعدون للمداخلات عواطف الشنيتي، عبد الستار الزارعي، عادل ضياف، سيرين المرابط، رياض جعيدان.

وإثر مداخلاتهم سوف نرفع الجلسة لمدة نصف ساعة وإثرها سنحيل الكلمة إلى جهة سيادة رئيس الجمهورية وجهة رئاسة الجمهورية ليتولوا الردود على النقاش العام.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رمزي الشتيوي عن كتلة الأمانة والعمل وله ثلاث دقائق المقعد 66.

السيد رمزي الشتوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة مستشاري السيد رئيس الجمهورية،

نحن نواب كتلة الأمانة والعمل سنصوت بنعم على مشروع ميزانية مهمة رئيس الجمهورية وذلك إيمانا منا بضرورة توفير الاعتمادات اللازمة لتقوم هذه المؤسسة بمهامها خاصة أمام تحديات هذه المرحلة المحورية بتاريخ تونس.

نحن متمسكون بالمسار التصحيحي الذي كان نتيجة التحام المواطنين الأحرار بالتوجهات الفكرية للأستاذ قيس سعيد رئيس الجمهورية التونسية، غير أنه توجد عقبات متعدّدة للوصول إلى ما هو منشود حيث يتفنّن أصحاب المصالح الضيقة في افتعال المشاكل ومن أهم الملفات التي نقترح التسريع في اتخاذ قرارات صارمة في شأنها.

أولا، الاحتكار والمضاربة التي أنهكت كاهل المواطنين.

ثانيا، المشاريع المعطلة وأخصّ بالذكر المشاريع بولاية توزر وهي متعددة وأقترح إحداث لجنة متابعة وتقييم ومحاسبة على المستوى الجهوي يترأسها إطار من مؤسسة رئاسة الجمهورية وهذا مطلب ملح نظرا إلى تراكم المشاريع المعطلة في أغلب القطاعات.

ثالثا، لابد من فرض قوة الدولة حيث أنّ لوبيات الفساد عبثت بالدولة أمام تراخي المسؤولين الجهويين في تطبيق القانون وسعيهم في قبر ثرواتنا وعدم قدرتهم على الحفاظ على مخزوننا العقاري وترك المتحوّزين العشوائيين يكونون ثروات على حساب المجموعة الوطنية بالتحوّز والبيع.

رابعا، الوضع البيئي المتردي بأغلب ولايات الجمهورية وهنا يجب اتخاذ إجراءات صارمة.

خامسا، تطهير الإدارة أصبح واجبا وطنيا خاصة وأن عدة انتدابات صارت خارج إطار المناظرات الخارجية وتقلد العديد منهم مسؤوليات متقدمة بالمؤسسات والمنشآت العمومية، ولذا وجب تشبيب الإدارة.

سيدي، إن الادارة التونسية هي مصعد التنمية ودون إدارة فاعلة وناجحة لا يمكن تحقيق مطالب الشعب وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد طارق مهدي عن كتلة الأحرار وله ثلاث دقائق المقعد 69 تفضل.

السيد طارق مهدي

السلام عليكم وعلى كل الحضور الكريم من زملاء وكافة الضيوف المبجلين تحت قبة البرلمان،

يشرفنا اليوم حضور وفد من رئاسة الجمهورية رغم أني أصالة عن نفسي ونيابة عن كافة زملائي النواب نتمنى زيارة رسمية من فخامة رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة العسكرية والأمنية لمجلس نواب الشعب.

كافة نواب الشعب هم جزء من منظومة هذا الوطن المفدى والأغلبية العظمى من السادة الزملاء إن لم نقل كلهم من أبناء المسار الجديد للدولة وهو مسار 25 جويلية ولأوّل مرة في تاريخ الجمهورية يتمّ انتخابنا على الأفراد وكل على جهته وهذه الميزة تجعل من النائب العنصر الأكثر إلماما بمشاغل المواطن والإدارة في جهته.

لهذا نأمل أن يتم إحداث قناة تواصل مباشرة برئاسة الجمهورية ومصلحة تنسيق بين الرئاسة وأعضاء مجلس نواب الشعب لنقل ملفات مهمة جدا لفخامة الرئيس.

همّنا الوحيد هو إيصال كل المشاغل والاشكاليات الموجودة بكافة الولايات ومقترحات الحلول اللازمة ويكون للسيد الرئيس الرأي الفصل في كل القرارات بما أنه القائد على رأس هرم السلطة في وطننا.

كل المعزة والتقدير مني ومن أبناء المسار لأستاذنا ورئيسنا العزيز كان الله في عون الجميع والسلام عليكم وان شاء الله "تونس غدوة خير".

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد كمال فراح المقعد 192 وله ثلاث دقائق.

السيد كمال فراح

شكرا سيدي الرئيس،

ها أننا عدنا ثانية بعد العطب الذي حدث للكاميرا، إذن تحدثت في المداخلة بعد أن رحبت بممثلي رئاسة الجمهورية ومن خلالهم أردت أن أقدم تحية إلى السيد رئيس الجمهورية.

سأتحدث عن المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية هذا المعهد الذي بعث سنة 1993 إذن له من المدة الزمنية ومن الخبرة ما يؤهله للقيام بمهامه على أحسن الوجوه.

في وقت من الأوقات كان قد تأثر ببعض التجاذبات السياسية واليوم وبعد 25 جويلية عادت بوصلته نحو خدمة الوطن لا غير.

نحن نعلم ان العالم يعيش على وقع تغيرات تتواتر بنسق سريع في جميع المجالات وعليه فإن الدراسات الاستشرافية والاستباقية باتت ضرورة ملحة حتى نخفف من وقع الأزمات ونضع حلولا للأجيال القادمة، وتونس ليست في منأى عن المشاكل التي يعيشها العالم اليوم وهي عديدة ومتعددة مثل مسألة الأمن الغذائي والتغيرات المناخية والشح المائي وظاهرة الإرهاب والانتقال الطاقي والهجرة غير النظامية وغيرها.

ومنهجية العمل الاستراتيجي تقوم على التشخيص وصولا إلى تقديم المقترحات وتحويلها إلى برامج قابلة للتنفيذ على أرض الواقع والأسئلة المطروحة هنا والمرتبطة بمعهد الدراسات الاستراتيجية، هل تمت الدراسات حول المواضيع والمشاكل المطروحة التي ذكرتها آنفا؟ وإن تمت هل وضعت هذه الدراسات على ذمة الحكومة ومختلف الوزارات حتى يقع الاستئناس بها واعتمادها في وضع المخططات التنموية على المدى المتوسطي والبعيد مع تجديد شكري واحترامي وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي غير منتمية ولها ثلاث دقائق المقعد 46.

السيدة عواطف الشنيتي

صباح الخير ومرحبا بكم،

صباح الخير سيدي الرئيس وزملائي الأعزاء، ومرحبا بممثلي رئاسة الجمهورية في مجلس النواب،

اليوم أريد أن أطلب من السيد رئيس الجمهورية بعث لجنة لدعم الاستثمار والتنمية بالجهات تضمّ كل الوزارات خاصة لدعم المشاريع الصغرى للشباب المعطل عن العمل وأصحاب الشهائد العليا وأنا أصيلة الشمال الغربي من باجة ونعاني مشكلة كبيرة في بعث المشاريع، فحين تريد بعث مشروع يجب الاتصال بسبع أو ثماني وزارات ولي زملاء تلقيت تكوينا معهم منذ 2018 وللآن لم يتمكّن أحد منهم من بعث مشروع لأننا بقينا نتنقل بين الوزارات والإدارات للآن.

أريد أن أطلب أيضا من السادة الكرام إيصال صوتنا وأنا من بين الذين تلقوا التكوين منذ 2018 للآن مارست السياسة حتى أعرف المشكلة ولماذا كل شيء معطل في هذه البلاد؟

أريد أن أطلب أيضا من السيد رئيس الجمهورية، خبراء الاقتصاد المشاركون في البرامج التلفزية فهم يحبون تونس ويحبون بلادنا، يمكنه ارسال خبيرا اقتصاديا إلى كل ولاية حتى يطلع على كل المشاريع وليست المشاريع الكبرى، إنما المشاريع الصغرى التي ستشغل الناس وتعطي أملا للشباب والعاطلين عن العمل.

أيضا أريد أن أقول بأن التخطيط والاستثمار لا يكون إلا حين يحصل تغيير جذري في المواقف والأفكار وحتى في الناس أيضا فلا يمكن أن تشغل شخصا مدة ثلاثين سنة تجده في نفس المهمة لأن الشباب وأنا منهم يجد نفسه "déphasé" فهناك من يعمل عن بعد

ومن يرغب في العمل مع الخارج إذن لا يمكن أن تجد نفس الافراد في نفس الوقت.

أريد أن أطلب أيضا من سيادة رئيس الجمهورية أن يؤدي زيارة للشمال الغربي خاصة السدود ويحدث لجنة للاتصال والاعلام لترشيد الماء الصالح للشراب لأنني حين أتجول في تونس أجد الناس يستعملون خراطيم المياه بينما في المناطق الداخلية لا يوجد ماء فكيف يكون هذا؟ يكون بالإعلام، أيّ إعلام؟ سألت سابقا رئاسة الحكومة فأجابني الإعلام العمومي، لا، يجب أن يكون هناك أمر أو قانون لكل الاعلام والبلاتوات الذين يتحدثون الآن في السياسة وفي المالية والاقتصاد، لا، مشكلتنا الماء فيجب أن يتحدثوا عن الماء والسدود مرارا وتكرارا ويدعون المسؤولين وحين يتنقل سيادة رئيس الجمهورية للسدود ويعاين نسبة السدود 20% عندها يعي الناس ويمكن أن نتغير وتونس دوما بخير وتونس برجالها ونسائها وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل وله خمس دقائق المقعد 144.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرة أخرى نرحب برئاسة الجمهورية،

ومرة أخرى سنحمّلكم من جديد رسائل إلى السيد الرئيس بأن يوحّد الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية وبأن يراجع العديد من التعيينات الخاطئة لصالح البلاد والعباد ومرة أخرى ما نعتقده بأن هنالك مسار واحد هو مسار 25 جويلية ومتأكد أنه ليست لنا مسارات أخرى وكل من يعتقد هذا فهو خاطئ، فقط الانتهازي والمنافق ومن له مصالح ضيقة من يعتقد بأن هنالك العديد من المسارات، لهذا نحن مؤمنون بمسار 25 جويلية لأنه مسار إصلاحي ومسار لخدمة تونس ومسار لتغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي للشعب التونسي العزيز.

إخوتي، زملائي الأعزاء، هناك مواضيع لا بد أن نضع إصبعنا على الداء حتى نتفق فهمنا هو الخروج بتونس من هذه الأزمة الخانقة.

وفي آخر خطاب للسيد رئيس الجمهورية تحدث عن سعر الزيت والفلاح والفلاحة محاربة في تونس وهنالك من فهم هذا الموضوع بطريقة خاطئة وكأن السيد رئيس الجمهورية يريد أن يخفّض سعر الزيتون وبذلك يتضرر الفلاح ولكن حاشى وكلاّ لأن سعر الزيتون في العالم معروف والفلاح والفلاحة ونحن نسعى إلى كسب العملة الصعبة ولابد أن يكون ثمن زيت الزيتون عالميا، وإن كنا نريد أن يستهلك الشعب التونسي زيت الزيتون فلندعم ما يسمى والمعذرة في الكلمة "3ème choix" عوض أن ندعم الزيت العادي ندعم " 3ème choix" حتى يتمتع المواطن التونسي وأكثر من هذا نسبة قليلة 5 أو 10% فقط من قيمة ما ننتجه يستهلكه الشعب التونسي ولهذا لو ينخفض سعر الزيت أو الزيتون فهو في صالح البارونات المالية التي تحتكر الاقتصاد أو فلنفتح التصدير لكل الفلاحين ونحن مع تثمين زيت الزيتون بتعليبه حتى لا يستغله الخارج ولهذا فمن باب المحافظة على هيبة السيد الرئيس وقيمته فلا نسمح لأي بارون بمغالطة السيد الرئيس.

موضوع آخر نحن مع مؤسسة "فداء" 5 مليارات قليلة ولو لزم الامر نرفع في ذلك بماذا؟ لأن هذه المؤسسة ستساعد الجرحى وعائلات الشهداء وهي من هيبة الدولة وهيبة السيد الرئيس فنحن مع إن لزم الأمر حتى 15 أو 20 مليار لصالح هذه المؤسسة وعاشت تونس وعاش المسار الصادق وعاش كل من يريد الخروج بتونس من هذه الازمة.

وأخيرا وليس آخرا أدعو سيادة رئيس الجمهورية لتشريفنا بالزيارة في البرلمان لأننا نحترمه ونقدره جدا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية وله دقيقتان المقعد 134.

السيد عادل ضياف

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للسيدات والسادة ممثلي رئاسة الجمهورية،

تحية إجلال وإكبار لفخامة السيد رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة على مواقفه الثابتة وعلى صدقه فهو رجل صادق وثابت على مواقفه تجاه شعبه وتجاه القضية الفلسطينية ورحم الله شهداء المؤسسة العسكرية والمؤسسة الأمنية وكل القوات الحاملة للسلاح ضحايا الإرهاب وكل العائلات التي لها شهداء وجرحى من ضحايا الإرهاب.

سيادة لرئيس، أشكركم على مؤسسة "فداء" التي أعطت الأمل لهذه العائلات وكذلك على إعطاء فرصة للبحث العلمي من خلال معهد الدراسات الاستراتيجية الذي يجب أن ندعمه بمكتبة تكون منارة بشمال افريقيا.

سيدي الرئيس، أريد أن أنقل لك توصية من أمّ ملتاعة توفي ابنها أيمن العثيميني من حي 20 مارس إثر طلق ناري عشوائي من أعوان الديوانة ومن 2019 وهي تنتظر ماذا حدث في البحث ولا يوجد جواب.

كذلك ندعم المسار...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة سيرين المرابط عن كتلة الاحرار ولها ثمان دقائق المقعد 68.

السيدة سيرين المرابط

شكرا سيدي الرئيس،

تحية طيبة لكل زملائي وزميلاتي نرحب بالوفد الرئاسي الذي نتمنى له كل النجاح والتوفيق في مهامه،

في البداية لا يمكنني أن أبدأ مداخلتي دون أن أثني أو أشكر بأصدق عبارات التقدير والاحترام للأمن الرئاسي الساهر على تأمين سلامة وأمن مؤسسة مجلس نواب الشعب.

صراحة كنا نسمع عن انضباط وجدية هذا الهيكل وحين جئنا هنا تأكدنا أكثر من هذه الخصال زيادة على ذلك الأخلاق العالية والحس الوطني والمثابرة صباحا مساء ويوم الاحد.

أما بعد، وفيما يخص مهمة رئاسة الجمهورية أريد أن أقول بأن النظام السياسي الجديد المنبثق عن دستور جويلية 2022 أعاد

توزيع السلطة وعدل أوتارها بعد أن كانت متفرقة بين ثلاث رئاسات حتى أننا لم نعد نعي من هو المسؤول عن رسم سياسة الدولة وبالتالي لم نعد نعرف الجهة التي ينبغي محاسبتها.

اليوم نحن إزاء مسار جديد يعيد هيبة المؤسسات يعطي لرئيس الجمهورية المسؤولية الأولى عن ضبط سياسة الدولة ونحن ندعم بكل قوة رئيس الجمهورية في حربه على الفساد وفي فرضه للقانون وإعلائه لراية السيادة الوطنية بعد أن تم ترذيلها حتى أصبحت بلادنا مرتعا للقوات الخارجية التي تحكم بأحكامها وسط تواطئ صادم ومريب من جل الأطراف السياسية بتعلة إنجاح عملية الانتقال الديمقراطي والذي كان في الحقيقة بمثابة انتقام ديمقراطي.

هذا الشيء الذي تغير اليوم وأصبحنا نشعر بالعزة والفخر في بيان رئاسة الجمهورية أو وزارة الخارجية في القضايا الإنسانية العادلة وخاصة فيما يخص موقف رئاسة الجمهورية من الحق الفلسطيني مؤخرا.

نرجو من رئيس الجمهورية تفعيل المؤسسات التابعة لرئاسة الجمهورية على غرار مركز الدراسات الاستراتيجية الذي كان يقوم بدراسات دقيقة ومفيدة ولا سيما فيما يتعلق بظاهرة الهجرة غير النظامية وغيرها من المواضيع التي تستحق منا أكثر يقظة وفهم كي نحسن التعاطي معها.

هنا أريد أن أغتنم الفرصة لأشكر أيضا دور الأكاديمية البرلمانية الذي تقوم به وأرجو أن نجد همزة وصل ما بين الأكاديمية البرلمانية والمعهد الاستراتيجي.

كل تمنياتنا بالتوفيق والنجاح لرئاسة الجمهورية والرئيس قيس سعيد بما يضمن مناعة تونس وعزة شعبها وسيادة قرارها الوطني وفي استرجاع ثقة المواطن التونسي في بلاده.

من هذا المنبر أريد أن أستغل فرصة تواجد ممثلي رئاسة الجمهورية وأوصل العديد من النقاط التي أهمها وأولها الشغورات على مستوى الجهوي والوطني، إذ لا يعقل اليوم أن تبقى عديد الولايات دون والي وإن رغبت في التحدث مع الوالي أو المجلس الجهوي يجيبونك لا يمكننا اتخاذ قرار والرخص وحتى عدادات الماء اليوم سيدي الرئيس اليوم حقّ مكفول بالدستور الحقّ في الماء والحقّ في السكن والتنقل. فاليوم على المستوى الجهوي والوطني لا يمكن لأي أحد أن يتخذ قرارا يتحمل مسؤوليته فيما بعد لغياب الولاة بصفة عامة.

أردت أيضا أن أتحدث اليوم عن الرزنامة التشريعية وتحدثنا فيها السيد المستشار الأول في لجنة الحقوق والحريات ما بين رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية ومجلس نواب الشعب ونود أن يكون هناك تنسيق حتى نتجنب استعجال النظر في القوانين وحتى تكون لدينا رزنامة ونعرف ما سيرد علينا.

اليوم لا أريد أن أتحدث أكثر عن العلاقة بين رئاسة الجمهورية ومجلس نواب الشعب لأننا تحدثنا فيها مطولا في لجنة الحقوق والحريات وكنت حاضرة وناقشت هذا مع ممثلي رئاسة الجمهورية لكن اليوم أريد أن أسأل السيد المستشار الأول المكلف بالمصالح المشتركة ممثل الوفد الرئاسي ما هو ردّ السيد رئيس الجمهورية - لأنك قلت سنبلغه كل ما حدث وما تحدثنا فيه وتشكياتنا واقتراحاتنا-فيما يخص اقتراحنا في همزة الوصل وفي العلاقة وتصورنا كيف يمكن أن نعمل مستقبلا؟

اليوم سيدي الرئيس، فرحنا جدا بالتناغم الموجود بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية الذي نلمسه خاصة في جلسات الميزانية.

اليوم أردت أن أقول بأن المواطن التونسي البسيط يفرح حين يرى هذا التناغم لماذا؟ لأن التشاحن والتصادم الذي أرادوا أن يصوروه والعلاقة المتصدية لا وجود له وهذا ما لمسناه من جلسات الميزانية وجلسات النقاشات المطولة التي صارت في مستوى اللجان، اليوم دورنا هنا أن نعزز ثقة المواطن ليس فقط في مجلس نواب الشعب بل في المسار ككل مسار جويلية 2022.

اليوم باستكمال مجلس الجهات والأقاليم يمكن أن نجد أن المسار قد تركز حتى يمكننا أن نحمل المسؤوليات.

اليوم حين نرى رئيس الجمهورية وقد تحدث مؤخرا حتى على زيت الزيتون نعرف أن لنا اليوم رئيس جمهورية ليس في برجه العاجي وعلى علم بما يحدث ويصله كل تشكيات المواطن البسيط الذي تضرر في قوته.

اليوم حين نتنقل باعتبارنا نوابا لمجلس نواب الشعب نرجع إلى جهاتنا ونحن في تواصل مستمر معها فيقول المواطن لا تعنيني الفرينة والسميد والسكر والزيت وما يهمني هو أنني مع قيس سعيد في ضرب الفساد ومحاربته ومراجعة التعيينات ومراجعة الإنتدابات وفتح التحقيقات على مستوى كل الوزارات.

اليوم السيد ممثل رئاسة الجمهورية، هناك نقطة في التقرير مكتوبة: "وبخصوص المشاريع المعطلة بالجهات أفاد ممثل رئاسة الجمهورية أنّ رئاسة الجمهورية تتدخل فقط لتذليل الصعوبات إن وجدت لكنها لا تحل محلّ الوزارات المتدخلة والمسؤولة أساسا على تنفيذ هذه المشاريع كل في مجال اختصاصه".

لا، السيد المستشار الأول هنا أقول لك أيضا يجب أن يتدخل رئيس الجمهورية، اليوم حين أجد أمرا حكوميا يعطّل المشاريع لأنني أنا نائب رئيس لجنة المشاريع المعطلة في ولاية تونس أعرف أن هناك أمرا حكوميا يفرض البرنامج الوظيفي الذي يفرض بدوره ملكية العقار على سبيل المثال مدرسة قديمة أريد إعادة تهيئتها فيقول لا ليس لك الحق رغم رصد الأموال لها لا يحق لك تهيئتها إلا حين تمدني هل هي ملك بلدي أو ملك الدولة واحضر لي شهادة تخصيص وتفويت.

إذن اليوم نجد المليارات المرصودة منذ 2016 قبل الأمر الحكومي الصادر في 2017 وتعطلت، وهنا مادام السيد رئيس الجمهورية كلف لجنة لمتابعة ملفات المشاريع العالقة اليوم يجب أن يتدخل وليس فقط يذلل الصعوبات لا بل يأخذ بزمام الأمور ويطلع حتى على هذه المراجعات.

اليوم أيضا مسألة أخرى أثارها زملائي، مؤسسة "فداء" التي تقوم حقيقة بدور هام جدا خاصة من خلال تعويض عائلات شهداء الأمن الرئاسي وشهداء وجرحى الثورة، اليوم المليارات لا تعوض شهيدا واحدا خسرته تونس، والحقيقة أعرف عدة وضعيات اليوم لعائلات الأمن الرئاسي الذين توفّوا لا يجدون حتّى ثمن أضحية العيد ويحز هذا في نفسي اليوم كسيرين المرابط في الحقيقة نتناقش حتى إن كانت الميزانية كبيرة عليهم أم لا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رياض جعيدان غير منتمي وله ثلاث دقائق المقعد رقم 18.

السيد رياض جعيدان

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بضيوفنا،

تعمقنا في النقاش مع لجنة الحقوق والحريات حين حضرتم بيننا وتحدثنا عن عديد المواضيع المهمة وخاصة بعض الإصلاحات والاستراتيجيات التي لابد من العمل عليها وتطرقنا خاصة إلى موضوع الاستراتيجية الوطنية الاستخباراتية، لن أعود لهذا واليوم سأتحدث بالأرقام.

صراحة حين نستعرض التقرير أجد أن ميزانية رئاسة الجمهورية ثلاثية المحاور، الأمن الرئاسي 144 مليار وقيادة ومساندة 36 مليار وأمن قومي وعلاقات خارجية 10 مليارات ونصف تقريبا، الميزانية المخصصة لبرنامج الأمن القومي والعلاقات الخارجية ضعيفة جدا مقارنة ببعض المنظمات غير الحكومية في تونس سنجدها أقل منها خاصة أن طبيعة دستور 25جويلية 2022 مؤسسة الرئاسة في نظام رئاسي تلعب دورا محوريا في ضبط السياسة العامة للدولة وممارسة الوظيفة التنفيذية وترأس مجلس الأمن القومي والمجلس الأعلى للجيوش والقيادة العليا للقوات المسلحة إذن المهام عديدة ومتعددة.

مسألة الأمن القومي أظن أن لا أحد يخالفنا الرأي أنها أولوية قصوى خاصة أمام التغيرات الأمنية والجيوسياسية والمناخية والاقتصادية التي يشهدها العالم.

إذن هي ضرورية لحماية بلادنا وترابنا من التهديدات خاصة أن الأمن القومي وليس الأمن في بعده الأمني الصِّرف فالأمن القومي هو الأمن البيئي والمائي والطاقي والتنموي والغذائي وتلاحظون أنّ عدم تحقيق ولو جزء محترم من الاكتفاء الذاتي يجعلنا في حالة تبعية مستمرة وحالة من عدم الاستقرار.

ولهذا أرى أنه لابد أن نوفّر ميزانية أكبر وهذه المسائل تستدعي حقيقة أن يكون التفكير معمقا واستراتيجيا ويمكن دعم المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية ونجد طريقة تشاركية في التفكير الاستراتيجي لأن المواضيع التي تهم الامن القومي وأكررها مهمة جدا لبلادنا واستقرارها، وأيضا حين أقول امن قومي ليس محرمات بالعكس لابد من دمقرطة التفكير على الامن القومي والتشجيع...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الآن نرفع الجلسة لمدة نصف ساعة ثم إثرها نعطي الكلمة إلى السيد ممثل رئيس الجمهورية ليتولى الردود شكرا.

(كانت الساعة منتصف النهار إلا الربع)

استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة

السيد المستشار الأول لدى رئيس الجمهورية

(كانت الساعة منتصف النهار وخمسة عشر دقيقة)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

نستأنف الجلسة ونمر الآن إلى الاستماع إلى بيانات وأجوبة السيد مراد الحلومي المستشار الأول لدى رئيس الجمهورية وله للغرض ساعة وخمسة عشر دقيقة فليتفضل.

السيد مراد الحلومي، المستشار الأول لدى رئيس الجمهورية

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب المحترم،

السيدة النائبة لرئيس مجلس نواب الشعب،

السيد النائب لرئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية،

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

في مستهل ردّي على مختلف مداخلات السيدات والسادة أعضاء المجلس النيابي المحترم، أود أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كافة أعضاء المجلس الذين تشرفت بلقائهم خلال جلسة الاستماع حول مهمة رئاسة الجمهورية صلب لجنة الحقوق والحريات حيث كانت مناسبة للالتقاء ولتبادل وجهات النظر والاستماع لأسئلتهم واستفساراتهم.

لقد استمعت لأسئلة واستفسارات السادة النواب المحترمين والتي تؤكد مدى اهتمامهم بمتابعة الإنفاق العمومي صلب مؤسسة الرئاسة مضطلعين في ذلك بدورهم، باعتبار أن جميع مؤسسات الدولة مدعوة اليوم إلى أن تحترم في إنفاقها للمال العام مبادئ النزاهة والشفافية والحوكمة وكذلك المحافظة على ديمومة الميزانية والمتمثلة بالأساس في استمرارية قدرة الدولة على مواصلة الإيفاء بالتعهدات والالتزامات والمحافظة على التوازنات المالية.

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

فيما يتعلق بميزانية مؤسسة رئاسة الجمهورية كمهمة والتي حظيت بجانب هام من تدخلاتكم، أفيدكم علما أن مؤسسة رئاسة الجمهورية خلال إعدادها لميزانية سنة 2024 اعتمدت على جملة الأحكام الواردة صلب القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 والذي يهدف إلى إضفاء ديناميكية جديدة على التصرف في المالية العمومية قوامها الثقة والشفافية مراعية في ذلك مختلف الظروف العامة للمالية العمومية والمالية الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد.

وفي هذا الإطار أتقدم إليكم ببعض التوضيحات بخصوص الاعتمادات والأرقام التي تضمنتها ميزانية رئاسة الجمهورية لسنة 2024 باعتبار أن الاعتمادات المطلوب رصدها لمهمة رئاسة الجمهورية تتضمن ثلاثة برامج ثلاثية الأبعاد:

البرنامج الأول يخص الأمن القومي والعلاقات الخارجية،

البرنامج الثاني يخص الأمن الرئاسي وحماية الشخصيات الرسمية،

البرنامج الثالث، قيادة ومساندة كما هو موجود في بقية المهمات.

وتطلبت هذه البرامج اعتمادات دفع جملية بقيمة 200،400 مليون دينار وتنقسم هذه الاعتمادات كالتالي:

-150،697 مليون دينار كنفقات تأجير مقابل 142.972مليون دينار لسنة 2023 أي بزيادة تقدر بحوالي 7،725 م د وهي ما تمثل نسبة 5،40 بالمائة.

-31،373 م د نفقات تسيير مقابل 30،098 م د لسنة 2023 أي بزيادة تقدر بـ1،275 م د وتمثل نسبة 4،24 بالمائة.

-5،5 م د نفقات تدخل مقابل 5،580 م د لسنة 2023 أي بتخفيض يقدر بحوالي 80 ألف دينار. النسبة تقابل 1،43 بالمائة.

-12،830 م د كنفقات استثمار مقابل 12،350 م د لسنة 2023 أي بزيادة تقدر بـ0،480 م د تمثل نسبة 3،89 بالمائة وبالمقارنة بسنة 2023 فإن نسبة التطور تقدر بحوالي 4،92 بالمائة.

وإذا ما تطرقنا إلى هذه الأرقام حسب النسب تتوزع ميزانية سنة 2024 حسب الأقسام كالتالي:

-75،20 بالمائة نفقات تأجير،

-18،4 بالمائة نفقات التسيير والتدخلات،

-6،40 بالمائة نفقات الاستثمار،

وتتوزع الميزانية حسب البرامج كالتالي:

-5،07 بالمائة من الميزانية مخصصة لبرنامج الأمن القومي والعلاقات الخارجية في حدود 10،156 م د وتمثل 76،94 المائة من الميزانية المخصصة لبرنامج الأمن الرئاسي وحماية الشخصيات الرسمية حوالي 154،186 م د.

-17،99 بالمائة من الميزانية مخصصة لبرنامج القيادة والمساندة المبلغ يقدر بحوالي 36،058 م د ومقارنة بسنة 2023 فإن أهم الزيادات تكون في قسم نفقات التأجير حيث ارتفعت من 142،972 م د سنة 2023 إلى 150،697 م د سنة 2024.

ويفسر هذا الارتفاع المقدر بحوالي 7،725 م د بالانتدابات التي هي بصدد الانجاز والجديدة والترقيات والخطط الوظيفية ومنحة الاختصاص الخاصة بالبرنامج عدد 2 المتعلق ببرنامج الأمن الرئاسي.

أما نفقات التسيير والتدخلات فقد ارتفعت بمبلغ 1،195 م د وتفسر الزيادة أولا مصاريف التعهد والصيانة والتنظيف،

مصاريف نفقات الإقامات ونفقات التداوي، كما تبلغ نفقات الاستثمار مبلغ 12،830 م د أي بزيادة بـ 0،480 م د مقارنة بسنة 2023 متأتية بالأساس من البناءات الإدارية والتجهيزات.

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

تحرص مصالح رئاسة الجمهورية في ظل التحديات الوطنية والإقليمية والدولية على تعزيز أمنها واستقرارها وتوفير متطلبات تنميتها الشاملة وترسيخ موقعها على الصعيدين الإقليمي والدولي وذلك بالتنسيق مع كل مؤسسات الدولة وكل الوزارات والهياكل المعنية وذلك من خلال العمل بالخصوص على النقاط التالية:

أولا، تجسيد توصيات مجلس الأمن القومي المكلف بالسهر على حماية المصالح الحيوية للدولة في إطار تصور استراتيجي يهدف إلى صون سيادة الدولة واستقلالها وضمان وحدة ترابها وسلامة شعبها وحماية ثرواتها الطبيعية.

ثانيا، متابعة مخرجات اجتماعات مجلس الأمن القومي والمجلس الأعلى للجيوش.

ثالثا، الإشراف على السياسات العامة في مختلف المجالات المتعلقة بالأمن القومي والدفاع الوطني بالتنسيق مع كل الوزارات والهياكل المعنية،

رابعا، مرافقة ومتابعة أشغال اللجان القارة المنبثقة عن مجلس الأمن القومي المحدثة بمقتضى قرار رئاسي.

كما تجدر الإشارة والإفادة إلى أنه يشرف على هذه اللجان التي تعقد اجتماعاتها بصفة دورية السادة الوزراء كل في نطاق اختصاصه وهي تعنى بالخصوص بالأمن الاقتصادي والمالي وبالسلم المجتمعي وبالأمن الغذائي وبالمياه وبأمن الاتصالات والمعلومات وأمن الطاقة والثروات الطبيعية فضلا عن الأمن البيئي وأمن النقل وغيره.

كما تعتبر هذه اللجان من أهم الآليات التي تعاضد مجلس الامن القومي للقيام بمهامه من خلال إعداد وتقديم الدراسات ذات الصلة بالخيارات الاستراتيجية في مجالات الأمن القومي وذلك في ضوء المتابعة والتقييم للوضع العام على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

تشخيص المخاطر والتهديدات التي لها انعكاسات على أمن البلاد واقتراح التدابير والإجراءات الكفيلة بتلافيها والتوقي منها.

استشراف الفرص المتاحة لتعزيز وتنمية القدرات الوطنية، علما وأن نتائج مختلف أعمال هذه اللجان تعرض على أنظار رئيس مجلس الأمن القومي لما يراه من تسديد التعليمات حيث أذن سيادة رئيس الجمهورية في هذا السياق وعلى سبيل المثال هنا ولا الحصر والتعداد إحالة مشروع إحداث مركز وطني لليقظة وإدارة الأزمات إلى رئاسة الحكومة لإعداد الأطر القانونية المتعلقة بإحداث المركز المذكور وذلك استجابة للحاجة الملحة لمؤسسة اليقظة وإدارة الأزمات.

إحالة مشروع قانون يتعلق بأمن المنشئات الحساسة إلى مصالح رئاسة الحكومة للتعهد واتخاذ الإجراءات التي تقتضيها توسيع الاستشارة في شأنها وعرضها على مجلس الوزراء بهدف سدّ الفراغ الذي كانت تشكو منه المنظومة القانونية الوطنية من حيث افتقادها إلى نص قانوني يتضمن مقاربة شاملة لحماية المنشئات الحساسة ومراقبتها في إطار تنفيذ سياسة الدولة في هذا المجال.

تكليف إحدى اللجان المنبثقة عن مجلس الأمن القومي بإعداد مشروع استراتيجية وطنية للهجرة بصفة تشاركية.

كما تم تكليف لجنة أخرى بإعداد مشروع بعث وكالة وطنية للفضاء.

-متابعة تحيين الاستراتيجيات الوطنية في المجالات المتعلقة بالأمن القومي ومتابعة مدى تجسيدها في مخططات التنفيذ على غرار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب وتحيينها بصفة دورية وذلك بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب علما وأنه تم مؤخرا تحيينها للفترة الممتدة من سنة 2023 إلى سنة 2027.

-كذلك نذكر الاستراتيجية الوطنية لأمن الحدود وكذلك الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبيرلي ثم بلورة مشاريع أولية بالتنسيق مع المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية والوزارات المعنية على غرار مشروع قانون لإحداث المجلس الأعلى للتربية والتعليم.

-التنسيق مع الوزارات لتوحيد الرؤى والمواقف ذات علاقة بمواضيع ترتبط بمجالات الأمن القومي.

-الإشراف بتعليمات من سيادة رئيس الجمهورية على عدد من الاجتماعات للمعاضدة على إيجاد حلول حول إشكاليات ذات أبعاد تمس بالأمن القومي أو السيادة الوطنية على غرار وضعية الأراضي الاشتراكية.

-الحوكمة العمرانية والبيئية ووضعية قطاع الفسفاط.

علما وأنه حرصا على أن تكون لتونس وكالة وطنية للذكاء الاقتصادي بالفرنسية " l'agence national de l'inteligence économique" تجمع كل القطاعات والوزارات المعنية فقد أذن سيادة رئيس الجمهورية بالعمل على التنسيق مع مختلف الوزارات والهياكل المعنية لإعداد مشروع حول إحداث لجنة وطنية للذكاء الاقتصادي.

كما أذن سيادة رئيس الجمهورية بالإسراع في التنسيق لتفعيل المركز الوطني للاستخبارات مع بلورة تصور جديد يقوم على تكامل الأجهزة في إطار وحدة الدولة.

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

بخصوص السياسة الخارجية فهي في أعلى سلم اهتمامات سيادة رئيس الجمهورية خلال سنة 2023 فقط لأنها من الصلاحيات التي يخولها الدستور لسيادته، بل أيضا في سياق قناعة شخصية راسخة لديه بضرورة مزيد تدعيم مكانة تونس في العالم وتفعيل دورها في محيطها المباشر وتوسيع شراكاتها وعلاقات التعاون الاستراتيجية في فضاءات الانتماء التقليدية والجديدة في إطار ثنائي أو ضمن آليات العمل متعدد الأطراف خاصة.

وترتكز بالأساس السياسة الخارجية لتونس على ديبلوماسية الفعل والاقتراح في إطار مقاربة تراوح بين تعزيز سنّة التشاور والحوار وتوطيد علاقات الشراكة الشاملة والمتضامنة والمتوازنة والدفع بمسارات الاندماج الاقتصادي من أجل بناء فضاءات تعاون مستقرة سياسيا وأمنيا ومزدهرة اقتصاديا ومتنوعة ثقافيا، في إطار مبادئ حسن الجوار والثقة المتبادلة والمنفعة المشتركة من جهة، والسعي نحو مزيد الانفتاح على الاقتصاديات الصاعدة في الجوار البعيد ودعم علاقات الشراكة معها في مجالات وقطاعات حيوية وواعدة وذات قيمة مضافة من جهة أخرى.

في هذا الإطار فإن تونس تؤمن بأهمية الشراكة في إقليمها المباشر لا سيما منه المغاربي والإفريقي والمتوسطي، وتعمل الديبلوماسية التونسية بتوجيهات من سيادة رئيس الجمهورية على المساهمة في رفع التحديات ومعالجة الأزمات المعقدة في هذه الفضاءات، وعلى بلورة رؤى واضحة تمكّن من تجاوز الصعوبات القائمة وتدعم أطر التعاون والشراكة في سياق مقاربة أكثر شمولية وتكاملا وإحكام تخطيط مسبق لمستقبل العلاقات وضبط مضامينها وأولوياتها وحشد الإمكانيات لتنفيذها وإثراء الحوار وتعزيز التفاهم.

ونحن في تونس نعمل مع الشركاء والأصدقاء على تأسيس مناخ إقليمي مناسب يرتقي بعلاقات دول المنطقة ويضع ضمن أولوياته تحقيق الأمن والاستقرار والمعالجة السريعة لقضايانا الملحة وفي مقدمتها المديونية والتنمية والفقر والبطالة والهجرة غير النظامية وما ينجر عنها من تهميش وتفشي لمظاهر الجريمة المنظمة عبر الحدود والتطرف والإرهاب والفساد.

كما تولي السياسة الخارجية لبلادنا أهمية كبرى لملف التونسيين والمرأة والشباب ومكونات المجتمع المدني بالخارج باعتبارهم رافدا من روافد التنمية المتضامنة والاستقرار الاجتماعي والتقارب الثقافي والاندماج الاقتصادي. وفي هذا الإطار لايزال يوجه سيادة رئيس الجمهورية بعثاتنا الديبلوماسية والقنصلية لمزيد تفعيل آليات الدفاع عن حقوق التونسيين بالخارج والذود عن مصالحهم وتنويعها وتطويرها وتجديد أساليبها وتشريك السادة أعضاء مجلس نواب الشعب عن الخارج في هذا الجهد مع الالتزام بالحياد التام للإدارة واحترام ما جاء بالدستور.

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

يجدر التذكير بمبادرة سيادة رئيس الجمهورية بالإعلان عن المدينة الطبية الأغالبة بالقيروان والتي أفضت الدراسات الأولية إلى تحديد مكوناتها الوظيفية بحيث ستشمل قطبا استشفائيا يضم ثلاثة عشرة اختصاصا وعديد المكونات الأخرى التكوينية والتعليمية والصناعية المرتبطة بالنشاط الطبي والصيدلي.

هذا ويجري الآن تعميق الدراسات الفنية التفصيلية المتعلقة بهذه المدينة المتكاملة التي ستوفر قرابة 50 ألف موطن شغل مباشر وغير مباشر وستطور من جودة الخدمات الصحية لولاية القيروان والولايات المجاورة لها.

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

يواصل المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية القيام بمهامه طبقا لتوجهات سيادة رئيس الجمهورية ونذكر منها بالخصوص الدراسات التي شملت المجال الصحي والاقتصادي والاجتماعي والأمن والدفاع والاتصال الرقمي والسياسة الخارجية في محاولة لفهم واستباق التطورات الجيوسياسية في المنطقة والعالم ووضع السيناريوهات المحملة لدراسة تأثيرات هذه التطورات والأحداث وتغيير الخارطة الجيوسياسية على تونس وذلك لضمان تموقع تونس الديبلوماسي والسياسي.

كما نذكر ما يلي فيما يخص المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية فهو يقوم بدوره المعهود له بموجب القانون وقد قام خلال الأربع سنوات الأخيرة بنشر أكثر من 30 دراسة استراتيجية تجدونها منشورة بموقع الواب للمعهد "ites.tn" ويمكن الاطلاع عليها وتحميلها.

أهم محاور الإصلاحات الاقتصادية: الأمن الصحي، الأمن الغذائي، الأمن الطاقي، الانتقال الرقمي، الانتقال الطاقي والايكولوجي، دمج القطاع الموازي على المستوى الاجتماعي والمالي إضافة إلى قضايا الهجرة وخاصة هجرة الكفاءات التونسية للخارج وإصلاح منظومة التربية والتعليم.

علاوة على مذكرات اليقظة الجيوسياسية التي يعدها فريق من الخبراء بمعدل 20 مذكرة سنويا وهي ترفع مباشرة للسيد رئيس الجمهورية تحت غطاء السرية وتتعرض بالتحليل والدرس إلى أهم القضايا الدولية واستشراف التطورات على مستوى العلاقات الدولية لضمان تموقع تونس الديبلوماسي وتحديد موقفها.

بخصوص مقترح البحث الأكاديمي حول الأمن الجمهوري لتونس، ينكّب المعهد التونسي حاليا على إعداد دراسة حول مقومات الأمن البشري بتونس وانتظارات الشعب بخصوص أمنه وأولوياته وذلك بالتنسيق مع دائرة الأمن القومي برئاسة الجمهورية.

كما يتم حاليا إعادة النظر في التنظيم الهيكلي للمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية لإحداث وحدات بحث وذكاء اقتصادي وتوسيع دور المعهد لتحقيق مزيد إشعاعه ودعم التنسيق مع الجهاز التنفيذي لضمان تجسيم الرؤى الاستراتيجية وتنفيذ الاستراتيجيات ومخططات العمل التي أعدها المعهد.

كما نذكر أن المعهد منفتحا بعد إذن السيد رئيس الجمهورية لتقديم دراساته الاستشرافية والإصلاحية التي أعدها سواء للجان مجلس النواب أو الأكاديمية البرلمانية.

نتطرق حاليا للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية، تواصل الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية القيام بمهامها الرقابية والتنسيق مع جميع الهياكل الرقابية الأخرى لتعزيز قدرات هياكل التصرف العمومي وتعزيز قدرات المتفقدين الإداريين والماليين عبر تنظيم دورات تكوينية وانجاز الدليل المنهجي للتفقد الإداري والمالي ومدونة أخلاقيات المتفقد، هذا فيما يخص الهيئة العليا للرقابة الإدارية.

ذكر بعض السادة النواب موضوع إلحاق الرقابة برئاسة الجمهورية، سنعرض هذا المقترح إلى سيادة رئيس الجمهورية وسنمدكم بالرد في هذا الخصوص.

بالنسبة إلى مؤسسة الموفق الإداري فهي تضطلع هي الأخرى بمهامها للقيام بدورها طبقا للتشاريع المنظمة للمجال كما تواصل مصالح الموفق الإداري الاضطلاع بدورها للنهوض بذوي الاحتياجات الخاصة والفئات الهشة من خلال حلّ العديد من الإشكاليات الخاصة بهم سواء على المستوى الشخصي أو على مستوى الهياكل العمومية.

أما فيما يخص مؤسسة فداء هي مؤسسة فتية فقد شرعت منذ شهر جوان 2023 بتركيز هياكلها للاضطلاع بالمهام الموكولة لها طبقا للنص. سنذكر هنا بالمهام الموكولة لها والأنشطة التي أنجزتها إلى حد الآن مثلما ذكرت منذ شهر جوان، من المهام التي أوكلها المشرّع لهذه المؤسسة:

-الإحاطة بضحايا الاعتداءات الإرهابية من العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي والديوانة وبأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها واتخاذ جميع التدابير اللازمة -قمنا بتجميعهم بأكملهم في نفس المؤسسة وهناك آراء أخرى قابلة للدرس-لحصولهم على الحقوق والمنافع المخولة لهم طق المرسوم والتشريع الجاري به العمل،

-مساعدة منظوري المؤسسة ودعمهم ورعايتهم في كافة المجالات خاصة منها الصحية والمادية والاجتماعية والتعليمية،

-وضع قاعدة بيانات تتعلق بمنظوري مؤسسة فداء ذكرتهم في المهام المنوطة بعهدة مؤسسة فداء.

-حفظ ذاكرة الشهداء وتخليد ذكراهم وإجلال تضحياتهم من خلال برامج وتظاهرات يقع تنظيمها بالتنسيق مع الجهات المعنية.

بالنسبة للأنشطة المنجزة منذ المباشرة إلى حد هذا التاريخ:

-تركيز 24 منسق جهوي بمراكز الولايات،

-تركيز عدد 8 منسقين مركزيين بكل من الوزارات التالية إضافة إلى أعضاء المجلس الاستشاري.

الوزارات المعنية هي: وزارة التربية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الشؤون الثقافية، وزارة السياحة كذلك التلفزة التونسية، وزارة النقل، وزارة التشغيل والتكوين المهني ووزارة الشباب والرياضة.

-معدل المقابلات واللقاءات كل يوم اثنين وثلاثاء من كل أسبوع مع أهالي شهداء العمليات الإرهابية وأهالي شهداء جرحى الثورة بمعدل 15 مقابلة أسبوعية.

-كما يتم تخصيص كل يوم ثلاثاء وخميس للاجتماعات الإدارية، المسائل الإدارية والمالية لتركيز المؤسسة،

-ضبط قاعدة المعطيات،

-حق الأولوية للمساكن الاجتماعية،

-جلسات حول القراءة القانونية لتطبيق أحكام المرسوم،

-جلسات تحضيرية من أجل تركيز المجلس الاستشاري، هناك جلسات تحضيرية كذلك من أجل تركيز اللجنة الطبية وهناك جلسات اللجان الطبية وجلسات حول الاتفاقيات المزمع إبرامها في الغرض لإسداء خدمات لهؤلاء الاشخاص.

يمكن ذكر أهداف المؤسسة ورسالتها من خلال ما تم إنجازه:

-أولا كسب الثقة ورد الاعتبار لأجهزة الدولة من ثقافة الاحتجاج إلى ثقافة البناء والتأسيس.

-توحيد مسار التعامل مع الملفات وتسهيل الإجراءات الإدارية،

-حق الأولوية في برنامج السكن الاجتماعي،

-حق الأولوية في السكن المدرسي والجامعي.

كما نذكر على سبيل الذكر العمل على إرساء ثقافة تعامل جديدة تقوم على رد الاعتبار المعنوي وحسن المعاملة وبناء علاقة احترام متبادلة بين هياكل الدولة ومنظوري مؤسسة فداء.

الصدق والإخلاص والوفاء لشعار المؤسسة.

ثانيا، من بين الأهداف تكريس مبدأ الاستحقاق وإسداء الحقوق لأصحابها،

ثالثا، رد الاعتبار للشهداء وإحياء متواصل لذكراهم وبذكرى ثورة الكرامة 17 ديسمبر 14 جانفي 2011.

هذه جملة الأعمال التي تقوم بها مؤسسة فداء وهي فتية كما تعلمون وانطلقت في عملها ونتمنى لها التوفيق.

ذكرنا الموفق الإداري وهناك من تساءل عن مدى الاستغناء عن هذا الموفق؟ لا يوجد نية للاستغناء فالموفق الإداري موجود وممثل معنا هنا ويواصل أعماله.

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب المحترمون،

أتمنى أن أكون قد أجبت عن مختلف أسئلتكم حول ميزانية مهمة رئاسة الجمهورية وأن تكون مثل هذه اللقاءات فرصة لتبادل الآراء والتواصل مع مجلس نواب الشعب خدمة لمصالح شعبنا.

مجددا أتمنى لكم التوفيق في أعمالكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء من أعضاء لجنة المالية الالتحاق بالقاعة لأننا سنشرع في التصويت.

الآن نمر إلى التصويت على اعتمادات مهمة رئاسة الجمهورية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

عملا بأحكام الفصل 48 من القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين على أن لا تقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس 54 عضوا.

ونحيل الكلمة إلى اللجنة لاستعراض تلك الاعتمادات قبل تمريرها على التصويت.

الكلمة لمقرر اللجنة.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2024

مهمة رئاسة الجمهورية

اعتمادات التعهد..... 214.870.000 دينار

اعتمادات الدفع..... 200.400.000 دينار

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

بـ 131 صوتا نعم دون احتفاظ ولا اعتراض. المجموع 131 صوتا.

إذن تبعا لنتيجة التصويت تمت المصادقة على اعتمادات مهمة رئاسة الجمهورية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

الشكر موصول للسيدات والسادة المستشارين الأول والمستشارين والإطارات العليا لرئاسة الجمهورية.

نؤكد على أن دستور 25 جويلية 2020 له فلسفة واضحة وهي أن الدولة عمادتها ثلاث وظائف: الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية والوظيفة القضائية وكل وظيفة تقوم بصلاحياتها الدستورية في تناغم من جهة واستقلال من جهة أخرى والدولة موحدة ويرأسها رئيس الدولة، وقد تجنبنا بفضل هذا الدستور الخلط الذي كان سائدا بين الصلاحيات.

إذن لنا اليوم رئيس دولة هو المسؤول عن السياسة العامة للبلاد ويعمل من خلال الوظائف التي أقرها الدستور ونحن كمجلس نواب شعب ونعلم أن الوظيفة التشريعية لها غرفتان الغرفة الأولى والغرفة الثانية التي سوف نراها في المستقبل ونتطلع إلى القانون الذي ينظّم الغرفتين لاستكمال الوظيفة التشريعية.

نحن نجدد العهد على أن ديدننا الوحيد في تعاملنا مع مختلف الوظائف هو الدفاع عن المصلحة العليا للوطن وإرضاء طموحات شعبنا الأبّي لذلك نواصل دراسة والمصادقة على كافة المهمات التي نتعهد بها اليوم إلى آخر تصويت على الميزانية العامة وأملنا يحدونا بطبيعة الحال بعد التصويت على الميزانية باستقبال مشاريع القوانين التي من شأنها أن تغير الواقع وتحقق الآمال المنشودة من طرف الجميع وهي التي سوف تكون فعلا ثورة تشريعية تغير الملامح السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

شكرا للجنة الحقوق والحريات، شكرا لجميع السيدات والسادة النواب.

النتيجة النهائية للتصويت 132 عضوا باعتبار أن النائب المحترم السيد هشام حسني لم يكن الجهاز الذي أمامه يشتغل يعني الأمور فنية بحتة.

النتيجة النهائية للتصويت 132 عضوا.

الشكر موصول كما قلت لكافة الزميلات والزملاء.

هكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذه الحصة الصباحية على أن نواصل أشغالنا على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال لمناقشة بقية المهمات والمهمات الخاصة والله ولي التوفيق.

(كانت الساعة منتصف النهار وخمس وخمسون دقيقة)

استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة رئاسة الحكومة لسنة 2024

(كانت الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

نستأنف الجلسة للحصة المسائية،

السيدات والسادة النواب الزملاء المحترمون،

أسعد الله أوقاتكم بكل خير،

باسمكم جميعا أرحب بالسيدة سامية الشرفي قدور مديرة ديوان السيد رئيس الحكومة وبالسيد ملوّح عمار الكاتب العام للحكومة بالنيابة وكافة السيدات والسادة الإطارات العليا برئاسة الحكومة في رحاب المجلس نواب الشعب.

السيدات والسادة الزملاء الأفاضل،

يتم تنظيم سير هذه الجلسة العامة المتواصلة المخصصة للنظر في المهمات والمهمات الخاصة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 عملا بالترتيبات التي أقرّها مكتب المجلس خاصة فيما يتعلق بطلب تدخل وتسيير الجلسة وتوزيع التوقيت خلال النقاش العام.

فالرجاء من الأعضاء الراغبين في التدخل في النقاش العام، التفضل بتوجيه طلباتهم كتابيا إلى رئاسة الجلسة وذلك قبل الانتهاء من تلاوة التقرير الذي أعدته لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد.

زميلاتي زملائي الأعزاء،

قبل أن أحيل الكلمة إلى لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد حول مهمة رئاسة الحكومة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، يسعدني أن أتوجّه باسمكم جميعا إلى مكتبها وكافة أعضائها وطاقمها الإداري بالتحية والشكر على المجهودات المبذولة وأدعوها لتستعرض تقريرها.

تفضل المصدح إلى اللجنة.

السيد رضا دلاعي، رئيس لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

شكرا السيد الرئيس،

أريد بدوري أن أرحّب بالسيدة مديرة ديوان السيد رئيس الحكومة وكذلك بالسيد الكاتب العام بالنيابة للحكومة وبالوفد المرافق لهما، وأريد التأكيد على أنه كان هناك تفاعل إيجابي داخل اللجنة ولمسنا منهم تعاونا كبيرا داخل اللجنة وأثمر هذا النقاش تقريرا نحسب أنه يمكن أن يجيب على جملة من النقاط والتوجهات الخاصة بالحكومة.

كذلك أريد أن أثني على الجهد الذي قام به أعضاء اللجنة وكل الزملاء الذين شاركوا في مداولات اللجنة في خصوص المهمة الخاصة برئاسة الحكومة وإن شاء الله يبرز هذا كذلك ويتأكد من خلال النقاش في الجلسة العامة، بما يبرز التوجهات العامة للحكومة وربما يبرز أكثر إضافة إلى بيان رئيس الحكومة ما تعتزم الحكومة القيام به في مجالات استراتيجية مختلفة تهم الرقمنة والحوكمة

وتهم جملة من المسائل والجوانب القطاعية إن شاء الله اليوم بتفاعل في الجلسة العامة وبردود ممثلي رئاسة الحكومة يمكن أن نقدّم رؤية شاملة لتصور الحكومة ورؤيتها الاستراتيجية.

والآن أحيل الكلمة إلى مقرر اللجنة السيد مراد الخزامي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح للسيد المقرر.

السيد مراد الخزامي، المقرر

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة زملائي النواب الأفاضل،

السيدات والسادة إطارات وأعوان المجلس الأكارم،

يسعدني أن أرحب بالسيدات والسادة ممثلي رئاسة الحكومة في مجلس نواب الشعب حيث تعرض على أنظاركم لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد تقريرها حول مهمة رئاسة الحكومة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

عهد إلى لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد إبداء الرأي في مهمة رئاسة الحكومة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024. واستنادا إلى ما جاء بوثيقة الميزانية فقد تم ضبط النفقات المقترح ترسيمها لسنة 2024 في حدود 272302أ.د مقابل 252613 أ.د مرسمة في سنة 2023 أي بزيادة قدرها 19689 أ. د بما يمثل نسبة 7.79%. وتتوزع اعتمادات سنة 2024 إلى ستة (6) برامج كما يلي:

- برنامج الإشراف 23491 أ. د
- برنامج الرقابة 62342 أ. د
- برنامج الإعلام والاتصال والتكوين 169158أ. د
- برنامج التصرف في القطاع العمومي 16338أ. د
- برنامج تحديث الخدمات الإدارية 2115أ. د
- برنامج القيادة والمساندة 64197 أ. د

أعمال اللجنة:

عقدت اللجنة جلسة يوم الاثنين 13 نوفمبر 2023 استمعت خلالها إلى ممثلي رئاسة الحكومة حول مهمة رئاسة الحكومة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، وفي مفتتح الجلسة قدمت السيدة مديرة ديوان رئيس الحكومة لمحة عن الرؤية الاستراتيجية لرئاسة الحكومة والمتمثلة في تطوير آليات الحوكمة الرشيدة وإصلاح الإدارة لترشيد التصرف في المال العام وتقديم أفضل الخدمات للمواطن وحوكمة المنشآت والمؤسسات العمومية قصد تأمين ديمومتها وتحسين مواردها الذاتية فضلا عن ترشيد التصرف في الموارد الطبيعية وحسن توظيفها للتأسيس لتنمية مستدامة وعادلة بين مختلف الفئات الاجتماعية.

وتنقسم هذه الاستراتيجية إلى محورين رئيسيين:

- **محور أول:** يتعلق بتطوير الإشراف وتنسيق العمل الحكومي مع مختلف الأطراف والعمل على إعداد وتنفيذ القوانين والنصوص التطبيقية،
- **محور ثان:** يتمثل في رفع تحدّي التحديث الإداري وذلك بتعزيز ثقافة الأداء في التصرف العمومي وترشيد الموارد.

وأضافت أن هذه الرؤية يتم تجسيدها في سبعة مجالات:

1. **تحديث الإدارة والوظيفة العمومية** وفق مبادئ الحوكمة التي تفرض إعادة تنظيم طريقة عمل الإدارة العمومية وتحديثها ومراجعة المهام والصلاحيات الممنوحة لمختلف الهياكل وترشيد تنظيمها،
2. **حوكمة المنشآت والمؤسسات العمومية** قصد تركيز دور الدولة كمساهم من خلال بعث هيكل موحد للتصرف في المؤسسات العمومية. كما تشمل حوكمة قطاع الإعلام العمومي السمعي والبصري الذي يشكو بدوره عدّة صعوبات في محيط تعدديّ ومتنوّع تشتدّ فيه المنافسة وتتسارع فيه التطوّرات التكنولوجيّة وتتغيّر فيه سلوكيّات المستعملين تبعا لذلك،
3. **إعداد وتنفيذ السياسات العمومية في مجال الشراكة مع القطاع الخاص** كصيغة تعاقديّة لإنجاز المشاريع طبقا لأحكام قانون 2015 المتعلّق بعقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاصّ، نظرا لمساهمة آلية الشراكة في تحقيق اقتصاد مستدام والرفع من مردودية الهياكل الإدارية وتطوير الخدمات المسداة للمستثمر والتسريع في وضع آلية مندمجة للاستثمار،
4. **ترشيد التصرف في الموارد الطبيعيّة** عبر الإشراف على تطوير الاقتصاد الأزرق وحوكمة أفضل للإمكانيات والموارد وذلك من أجل الاستغلال الجيّد للفرص التي تُتيحها السواحل التونسية في المجال، وللحد من المخاطر البيئية ومجابهة تغير المناخ والكوارث ومراعاة التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.
5. **مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة** طبقا لأحكام القانون الأساسي لسنة 2015 المتعلّق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب لدى رئاسة الحكومة (الفصل 66) عبر تحديد وإصدار المبادئ التوجيهية الكفيلة بالتوقّي من الإرهاب والمساعدة على وضع البرامج والسياسات التي تهدف إلى التصدي للجريمة المنظمة.
6. **تطوير العلاقة مع المجتمع المدني** عبر متابعة إجراءات التصاريح لتأسيس الجمعيات الوطنية والأجنبية وشبكات الجمعيات وإحداث الأحزاب، إضافة إلى دعم مكونات المجتمع المدني حتى يكون مساهما في ترشيد العملية التنموية وفسح المجال أمام الجمعيات لتصبح شريكا فعّالا في العملية التنمويّة.
7. **المحافظة على الذاكرة الوطنية** من خلال دعم الأرشيف والتوثيق للمحافظة على الموروث الوطني والوثائق بكل ما يكتسيه من تعبير على السيادة الوطنية ودعم لتاريخها وذاكرتها.

وتطرقت السيدة مديرة ديوان رئيس الحكومة إلى جملة الضوابط المحددة لهذه الاستراتيجية والتي منها المنوال التنموي تونس 2035 والبرنامج الوطني للإصلاحات وعدد من الاستراتيجيات الوطنية مثل استراتيجية التحول الرقمي 2025 واستراتيجية رقمنة الإدارة وتبسيط الإجراءات وتحديث الوظيفة العمومية.

وختمت مداخلتها بتقديم بسطة عن التقسيم البرامجي لمهمة رئاسة الحكومة حيث تضم 6 برامج (تمت الإشارة إليها سابقا) توزعت اعتماداتها على النحو التالي:

- نفقات التأجير: 549 195 أد وتمثل نسبة 71.81 % من ميزانية المهمة،
- نفقات التسيير: 092 21 أد وتمثل نسبة 7.75 % من ميزانية المهمة،

- نفقات التدخلات: 791 50 أد وتمثل نسبة 18.65 % من ميزانية المهمة،
- نفقات الاستثمار: 870 4 أد وتمثل نسبة 1.79 % من ميزانية المهمة.

وفي تفاعلهم مع مداخلة السيدة مديرة ديوان رئيس الحكومة، اعتبر السادة النواب أنّ المقاربة التشاركية تقتضي أن تكون هذه الجلسة تتويجا لعدة جلسات سابقة بين أعضاء اللجنة وممثلي رئاسة الحكومة لإعداد مشروع ميزانية المهمة بما يمكّن نواب الشعب من المساهمة الفعلية في توظيف الاعتمادات حسب احتياجات المرحلة الحالية، وعبروا عن آمالهم في تدارك ذلك في السنوات القادمة.

وتطرقوا إلى قطاع الرقمنة واعتبروه أنجع آلية قادرة على إرساء الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وتحديث الإدارة العمومية بما يجعلها رافدا للنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي ورافعة للتنمية المستدامة. كما اعتبروا أنّ الاعتمادات المرصودة للبرنامج الخامس المتعلق بتحديث الخدمات الإدارية والبالغ حوالي 2 م.د لا تعكس هذه الأهمية، واقترح أحد النواب النظر في إمكانية الترفيع في هذه الاعتمادات عبر تحويلات من بعض البرامج الاخرى على غرار البرنامج عدد 2 المتعلق بالرقابة (حوالي 62 م.د) باعتبار أن تعزيز الرقمنة سيضمن شفافية المعاملات وبالتالي التقليص من كلفة الرقابة.

هذا وشدد السادة النواب على مراجعة السياسة الاتصالية عبر تكثيف الحملات التحسيسية والإشهارية لمزيد التعريف بالكم الهائل من التطبيقات الإعلامية بما يضمن انخراط المواطنين ضمن البرنامج الوطني للتحول الرقمي ويساهم في الرفع من نسبة استعمال الخدمات الإدارية على الخط والتي لا تتجاوز حاليا 18%.

هذا وأشار عدد من النواب إلى وجود فجوة كبيرة في مجال التحول الرقمي بين المعطيات النظرية والواقع المعاش في العديد من الجهات الداخلية والمناطق الريفية.

وفي سياق متصل طالب عدد من الأعضاء بضرورة التسريع في تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص عدد الوثائق الإدارية وآجال الردّ بما يدفع بالمبادرات الخاصة ويحد من هجرة الأدمغة والكفاءات الشابة ويعزز جلب الاستثمارات الخارجية.

وفي معرض إجابتها، أكدت السيدة مديرة الديوان على ضرورة إيجاد موازنة بين تسريع الإجراءات وحماية المصلحة العامة للمواطن مشيرة إلى وجود مشاريع تمكين اقتصادي للشباب على مستوى عديد الوزارات، وأنّ النية متجهة لإحداث صندوق في الغرض بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي لتمويل المشاريع التي تتماشى وأوليات الدولة وخصوصية الجهة بما يضمن نجاحها وديمومتها.

وفي نفس السياق، أشار السيد مستشار رئيس الحكومة إلى وجود مشاريع نموذجية لتبسيط الإجراءات الإدارية يجري تعميمها على جميع الوزارات بعد أن كانت حكرا على تلك التي لها علاقة بالأنشطة الاقتصادية. هذا فضلا عن صدور الأمر الحكومي عدد 605 لسنة 2020 المتعلق بمراجعة الإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة، مضيفا أنه سيتم إحداث منصة موّحدة للإجراءات الإدارية وأكد ضرورة تفعيل الترابط البيني بين مختلف الإدارات لتأمين تبادل الوثائق الإدارية فيما بينها مشيرا إلى وجود عدة برامج ومشاريع في مراحلها الأخيرة ستُعرض على مجلس وزاري ومن ثمة سيتم الانطلاق في إنجازها.

وعن السياسة الاتصالية لرئاسة الحكومة، أقر السيد المستشار وجود نقص في هذا المجال، وأكد أنه بعد التشاور مع كل المتدخلين سيتم بلورة رؤية استراتيجية في الغرض وتفعيل وحدة الاتصال التي تم إحداثها منذ سنة 2018 في مفتتح السنة القادمة.

وحول الاعتمادات المرصودة لبرنامج الاتصال والإعلام والتكوين، أوضح أن جُلّها موجه للمؤسسات الوطنية على غرار التلفزة الوطنية وصحيفة la presse والإذاعة الوطنية وغيرها من المؤسسات التي تمر بصعوبات مالية وتتطلب تدخلا لإعادة هيكلتها.

أما فيما يتعلق بالاعتمادات المخصصة لبرنامج تحديث الإدارة، أفادت السيدة رئيسة الهيئة العامة لمراقبة المصاريف، أن تخصيص 2 م.د لهذا البرنامج لا يعكس حجم البرامج التي سيتم تنفيذها في إطار استراتيجية التحول الرقمي 2025 باعتبار أن رئاسة الحكومة هيكل إشراف وأن تنفيذ هذه البرامج سيكون على مستوى الوزارات القطاعية. أمّا عن الاعتمادات المخصصة لبرنامج الرقابة فأوضحت أنّ أغلبها موجه لخلاص أجور موظفي المحكمة الإدارية والتي يتم العمل على إعادة هيكلتها وفق رؤية استراتيجية، مؤكدة على ضرورة استمرار آليات الرقابة وذلك بهدف المحافظة على المال العام والقيام بالتدقيق اللازم.

هذا وتساءل السادة النواب عن برنامج إعادة هيكلة المؤسسات العمومية بما يضمن انخراطها في منوال التنمية مع ضمان الحقوق المكتسبة وحماية الوضعيات الاجتماعية لأعوانها خاصة بعد الاتفاق مع الاتحاد العام التونسي للشغل على معالجتها حالة بحالة وأوضحوا أنه كلما تأخرت الإصلاحات كلما ارتفعت الكلفة المحمولة على المجموعة الوطنية.

كما تم التطرق إلى عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص الذي تم الانطلاق فيه منذ سنة 2016 بالاستفسار عن مدى وجود تقييم لهذه الآلية وعن عدد المشاريع التي تم إنجازها في هذا الإطار.

وتم الاستفسار أيضا عن مدى تقدم مشروع تطهير الإدارة العمومية. كما تم التساؤل عن مدى وجود برنامج إصلاحي خاص بالمدرسة الوطنية للإدارة وطالبوا بإعادة مراحل تكوين الإطارات العليا والمتوسطة للعمل بالوزارات والجماعات المحلية.

وفي تفاعلها أفادت السيدة مديرة الديوان أنّ قطاع الطاقات المتجددة يعتبر الأكثر استئثارا بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف الحد من العجز الطاقي حيث تم برمجة جملة من المشاريع على كامل تراب الجمهورية، مشيرة إلى أنّ الطاقات المتجددة تندرج ضمن الاقتصاد الأخضر الصديق للبيئة حيث ستمكن من الحد من الانبعاث الإشعاعي بنسبة 30% في أفق 2035 (الاستراتيجية الوطنية للتحول الطاقي 2035) إضافة إلى الاقتصاد في التكلفة.

وأضافت أنّ آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص تكرست كذلك في معالجة إشكالية الشح المائي بسبب نقص الامطار وتوالي سنوات الجفاف وذلك بالبحث عن حلول جديدة كتحلية مياه البحر ومعالجة مياه التطهير وإعادة استعمالها في الريّ.

وعن إصلاح المؤسسات العمومية، أفادت أن سياسة الدولة واضحة في هذا المجال وأنه لا للتفويت في المؤسسات العمومية بصفة كلية أو جزئية، وأضافت أن محدودية ميزانية الوزارة لن تؤثر على النهج الإصلاحي الذي انطلق فعليا بالشراكة مع الاتحاد العام التونسي للشغل، غير أن تعقد الإشكاليات وكثرة المتدخلين جعلت نسق الإصلاح بطيئا. مؤكدة على أنّ الإصلاحات تتم مع مراعاة السيادة الوطنية ودون إملاءات خارجية.

وأفاد السيد الكاتب العام للحكومة بالنيابة ومستشار القانون والتشريع أن المنشآت العمومية موروث ثقيل على كاهل رئاسة الحكومة يتطلب إعادة هيكلة شاملة وأن الجهود حثيثة لإيجاد آليات تضمن سلاسة القرارات رغم كثرة المتدخلين. كما شاطر السادة النواب الرأي حول ضرورة إعادة هيكلة المدرسة الوطنية للإدارة حتى تستعيد إشعاعها في تكوين إطارات عليا ومتوسطة قادرة على الرقي بأعمال الإدارة.

هذا وتطرق العديد من النواب الى علاقة الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، وأشاروا إلى أن السيد رئيس الجمهورية أكد في العديد من المناسبات ضرورة القيام بثورة تشريعية لإيجاد حلول للإشكاليات العالقة، وأنّ عدد المبادرات التشريعية الصادرة عنهم فاقت مشاريع القوانين الواردة من الحكومة والتي اقتصرت في أغلبها على مشاريع اتفاقيات قروض.

أحيل الكلمة إلى النائب السيد سامي رايس.

السيد سامي رايس، نائب رئيس لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

شكرا،

هذا وقدم النواب جملة من الملاحظات حول طريقة تعاطي ممثلي الوظيفة التنفيذية في الحكومة وفي الجهات مع نواب الشعب بخصوص طلبات اللقاء والأسئلة الكتابية وطلبات الاستماع وعدم التفاعل معها بالشكل المطلوب، واعتبروا أنّ ذلك يحول دون ممارسة نائب الشعب لدوره الرقابي والتواصل مع الوظيفة التنفيذية للتعبير عن مشاغل ناخبيه، مشدّدين على ضرورة معالجة هذه المسألة في اتجاه مزيد التنسيق والانسجام.

وفي إجابتها أكدت السيدة مديرة الديوان على أن المسؤولية بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية مشتركة وأن الأهداف واحدة ما يقتضي ضرورة الانسجام بينهما لتحقيق المصلحة العليا للوطن. وبيّنت أن التأخير في إحالة مشاريع القوانين يعود في جزء كبير منه إلى المقاربة التشاركية التي تعتمدها الحكومة وما يقتضيه مسار إعداد مشروع القانون من اجتماعات مع المعنيين بموضوع التشريع ورأي الخبراء وبلورتها بصفة قانونية بما يضمن تقديم نص جيّد يرقى لمستوى التطلعات.

ولدى تدخله، أشار السيد الكاتب العام للحكومة بالنيابة ومستشار القانون والتشريع إلى وجود عدد من مشاريع القوانين التي سيتم إحالتها على أنظار المجلس قريبا والمتعلقة بالإدماج المالي ومجلة الصرف ومجلة المياه ومجلة البيئة وعدة نصوص أخرى تتعلق بالصفقات العمومية والوظيفة العمومية وتقنين استعمال الطائرات المسيّرة والتشريع المتعلق بالهياكل الرياضية وغيرها. كما أضاف أنّ الإشكال ليس في كتابة نص قانوني وإنما في إيجاد إطار تشريعي يترجم أهداف الاستراتيجيات والبرامج الوطنية على أرض الواقع ويحوّلها إلى خطط عمل وذلك من خلال إرفاق النصوص التطبيقية لمشاريع القوانين.

وللإجابة عن السؤال المتعلق بمدى وجود تحيين لقائمة الأحزاب والجمعيات، أكد السيد المستشار أن دستور 25 جويلية 2022 لم يضيّق على الحقوق والحريات وأنّ النصوص التي يتم تطبيقها في هذا المجال تفرض جملة من التزامات على الأحزاب والجمعيات مثل التقارير الأدبية والمالية وأن كل إخلال بهذه الالتزامات يؤدي إلى حلّها.

وفي نفس السياق استفسر السادة النواب عن مدى التقدم في مراجعة القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، وبرنامج الحراك الوظيفي وبرنامج تطهير الإدارة، وعن مدى وجود نية لمراجعة الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية والأوامر المنقحة له لحلحلة جملة من الإشكاليات في هذا المجال.

كما تم التطرق إلى منظومة الشراء العمومي على الخط حيث رأى البعض أنها عنصر معرقل لعمل الإدارة في ظل ضعف شبكة الإنترنات وطول إجراءاتها.

وفي تفاعله أكد السيد الكاتب العام للحكومة بالنيابة ومستشار القانون والتشريع أنه تم فعليا الانطلاق في تنفيذ برنامج تطهير الإدارة وتم تكوين لجان للتدقيق في الشهائد العلمية تضم أعضاء من سلكي الرقابة والتفقد وذلك بالتنسيق مع الوزارات التي تتولى إسنادها والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وسيتم تضمين كل المخرجات ضمن تقرير نهائي. مبيّنا أنه في صورة التأكد من وجود خروقات، سيتم تطبيق الأمر عدد 591 لسنة 2023 مؤرّخ في 21 سبتمبر 2023 واعتبار أنه ما بُني على باطل فهو باطل وأن كل تدليس سيؤدي إلى الشطب من الوظيف بصرف النّظر عن التتبّعات القضائية لكل من ساهم في هذه الخروقات مع ضمان حق الدفاع.

كما تعرض السيد المدير العام بالهيئة العامة للوظيفة العمومية إلى مسألة الحراك الوظيفي، مبيّنا أنها تتطلب إطارا تشريعيا ملائما في بُعْدَيْه الأخلاقي والقيمي وأنه تم خلال السنة الحالية تكوين لجنة تضم ممثلين عن كل الهياكل المتدخلة لإعداد نسخة أولية تم الانتهاء منها خلال شهر أكتوبر وإحالتها الى مختلف الوزارات لإبداء الرأي حولها في انتظار ضبط صيغة نهائية تُعرض على مجلس وزاري للمصادقة. هذا علاوة على صدور الأمر عدد 387 المؤرخ في 18 أفريل 2022 والمتعلق بالتنقل الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الوزارات والمؤسسات ذات الصبغة الإدارية وإطلاق منصة بورصة الحراك الوظيفي لفائدة الجماعات المحلية. وسيتم في مفتتح سنة 2024 إطلاق منصة بورصة الوزارات والمؤسسات العمومية وستصاحبها عدة حملات تحسيسية وإشهارية للتعريف بها وللتحفيز على اعتماد هذه الآلية.

وحول مراجعة الأمر المتعلق بالصفقات العمومية بيّنت السيدة رئيسة هيئة مراقبة المصاريف العمومية أن المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 والمتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين إنجاز المشاريع العمومية والخاصة، أقرّ بعض الأحكام الاستثنائية التي من شأنها التسريع في إنجازها. كما وقع التخلي عن الرقابة الثنائية بخصوص المشاريع الممولة خارجيا مشيرة إلى وجود أمر بصدد الدرس في هذا المجال تم إحالته إلى الوزارات لإبداء الرأي فيه.

هذا وأقرّت بوجود عدد من الإشكاليات المتعلقة بمنظومة الشراء العمومي على الخط وأكدت أنه تم الترفيع في سعة التدفق وسيتم قريبا إطلاق النسخة الثانية من هذه المنظومة التي تسمى بـ (TUNEPS 2).

كما أثار السادة النواب جملة من المسائل الاجتماعية ذات علاقة بمشاغل المواطنين حيث تساءلوا عن التقدم الحاصل في معالجة وضعية عمال الحضائر، وعن مدى وجود برنامج لإعادة هيكلة وتشغيل مصنع عجين الورق والحلفاء بولاية القصرين الذي توقف عن العمل منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات. وفي نفس المجال تمت الإشارة إلى وجود عدد كبير من المشاريع المعطلة في عديد الجهات لعجز الدولة على توفير الاعتمادات المالية اللازمة (على غرار مشروع مستشفى متعدد الاختصاصات في باجة وآخر في صفاقس). كما اعتبر النواب أن الشغور الحاصل في عدد من الوزارات مثل الوزارة المكلفة بالصناعة وفي بعض المنشآت العمومية على غرار مجمع فسفاط قفصة أثّر بشكل كبير على مستوى الإنتاجية وأدّى إلى تعطل مصالح المواطن وأكدوا على ضرورة التسريع في سد هذه الشغورات.

كما تم التساؤل حول توجهات الدولة في البحث عن مصادر تمويل أجنبية في ظل توقف المفاوضات مع صندوق النقد الدولي وصعوبة التعويل على الذات في المرحلة الحالية لضعف النمو الاقتصادي والوضعية الصعبة للمالية العمومية.

وحول المشاريع المعطلة أشارت السيدة مديرة الديوان إلى أنّ المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المذكور آنفا أحدث لجنة عليا تعمل على إيجاد الحلول للإشكاليات المرتبطة بإنجاز المشاريع العمومية ودفع المبادرة الخاصة حسب أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن وجود عدة لجان فنية ولجان قطاعية للتنسيق بين الوزارات معتبرة أن تعقّد الوضعيات العقارية هي أكبر معطل لإنجاز هذه المشاريع.

أمّا عن العلاقة مع صندوق النقد الدولي، أكدت أن الشهر القادم ستشهد بلادنا زيارة وفد ممثل لهذا الصندوق لإعداد تقرير تقييمي حول الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية وهو إجراء يخضع له كل بلد عضو مرّة كل سنتين، ويبقى باب المفاوضات مفتوحا.

وفيما يتعلق بملف المعطلين، أوضح مستشار رئيس الحكومة أن القانون عدد 38 لسنة 2020 المؤرخ في 13 أوت 2020 والمتعلق بأحكام استثنائية للانتداب في القطاع العام غير قابل للتطبيق في ظل الظرفية الحرجة للمالية العمومية مضيفا أن ميزانية سنة 2024 أقرّت 13 ألف انتدابا جديدا ولعل ذلك سيمثل حلا جزئيا لهذا الإشكال.

وبخصوص عملة الحضائر، تمت الإشارة إلى أنه تم إصدار الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرخ في17 جوان 2021 المتعلق بإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر من أجل حلّ الملف بصفة نهائية وأن كل تشغيل بعد هذا التاريخ يعتبر غير قانوني ولن يتم تسويته. وفي هذا الإطار، تعهد السيد الكاتب العام للحكومة بالنيابة ومستشار القانون والتشريع بتخصيص جلسة مع اللجنة حول موضوع الحضائر لبسط كل جوانبه.

كما تساءل عدد من النواب عن أسباب رصد اعتمادات للهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين رغم إلغائها بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 117 لسنة 2021 المؤرخ في 22 سبتمبر 2021 والمتعلق بتدابير استثنائية وعن مآل أعوان الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والتي تم غلق مقراتها منذ أوت 2021.

وعن هذا التساؤل، أوضح السيد الكاتب العام للحكومة بالنيابة ومستشار القانون والتشريع أن هيئة مقاومة الفساد حادت عن أهدافها الأساسية ولم تعمل على مقاومة الفساد وأن غلقها كان من منطلق الحفاظ على المال العام، وأنّه تم تكليف فرق عمل لحفظ الوثائق التي بعهدتها لحماية المبلغين عن الفساد. مشيرا أنه سيتم العمل على إرساء هيكل ناجع في هذا المجال. وأمّا عن الاعتمادات المرصودة لهذه الهيئة وللهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين فهي لخلاص أجور موظفيها.

كما تساءل النواب عن أولويات الحكومة في المرحلة القادمة وهل تم الانطلاق في إعداد المخطط 2026-2035 في ظل غياب مخطط واضح للتنمية. وفي تفاعلها بيّنت السيدة مديرة الديوان أن تحقيق السيادة الغذائية والسيادة الطاقية هي على رأس هذه الأولويات مع تحسين القدرة الشرائية للطبقة الضعيفة وحماية الطبقة المتوسطة باعتبارها ركيزة للنّمو الاقتصادي في بلادنا.

وأوصت اللجنة بما يلي:

- دعوة الحكومة إلى تعزيز المقاربة التشاركية بين الوظيفيتين التشريعية والتنفيذية خاصة على مستوى إعداد مشاريع ميزانيات مختلف المهمات،

- تكثيف الحملات الإشهارية لتعريف المواطن بالتطبيقات الموجودة بما يرفع من مستوى الوعي الجماعي ويضمن انخراط أكبر عدد ممكن من المواطنين ضمن الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي،

- التسريع في نسق تبسيط الإجراءات الإدارية والعمل على عقد دورات أسبوعية للنظر في المشاريع المعطلة وسبل تجاوز الإشكاليات المطروحة،

- دعوة الحكومة للتسريع في إحالة مشاريع القوانين لمجلس نواب الشعب لحلحلة الأوضاع العالقة ولدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

- التسريع في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية مع ضمان الحماية اللازمة لكافة الأعوان،

- وأخيرا ضرورة تسوية وضعية أعوان الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وتوفير كل الضمانات الضرورية لحماية المبلغين عن الفساد.

وفي الختام أحيل لكم الكلمة السيد رئيس المجلس فلتتفضلوا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والآن سنشرع في النقاش العام، لدينا قائمة أولية لتدخلات الزميلات والزملاء المحترمون يستعدون للتداخل وهم كالآتي: ثامر المزهود، الفاضل بن تركية، فاطمة المسدي، محمد اليحياوي، ضحى سالمي، محمود العامري، رؤوف الفقيري، رضا دلاعي، فخر الدين فضلون، عواطف الشنيتي.

إذن، الكلمة للنائب المحترم السيد ثامر المزهود عن كتلة الخط الوطني السيادي وله ست دقائق.

السيد ثامر المزهود

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسادة والسيدات أعضاء الوفد الحكومي الحاضر بيننا،

أولا تحية للمقاومة،

المجد والخلود للشهداء،

تحية إلى من يرفعون البندقية في كافة الأراضي العربية من فلسطين إلى اليمن إلى سوريا إلى العراق ضد الكيان الصهيوني وضد الاحتلال الأمريكي لأراضينا العربية،

في علاقة بالموضوع وأنوه بعمل اللجنة إذ أثارت عدة نقاط في تقريرها ولمزيد التأكيد عليها فإننا نستعرض الآتي:

إذ ورد ضمن تقديم برامج المهمة حيث تتضمن مهمة رئاسة الحكومة برنامج الإشراف ويتولى خاصة متابعة وإصلاح ونشر النصوص القانونية، في علاقة بإصلاح النصوص القانونية فيه معضلتان رئيسيتان على ما أعتقد ورد في تقرير اللجنة ولكن أعيد التأكيد عليهما من جديد وهو في ما يتعلق بمراقبة المصاريف ومنظومة الشراء العمومي، وهذا ما يثير عدة إشكاليات وتحتوي عدة تعطيلات وطول الإجراءات التي يترتب عليها فسخ عديد من الصفقات وإعادة طرح صفقة جديدة، والمسار الإجرائي والمسار على مستوى الزمن أضاع علينا عدة مشاريع وتعطيلها وكل تعطيل وكل تأخير في الإنجاز على مستوى الزمن طبعا يترتب عنه ارتفاع في التكلفة والبحث عن اعتمادات جديدة في ظل الوضعية التي تمر بها المالية العمومية والتي نعرفها جميعا وهي وضعية صعبة وصعبة جدا.

نفس الشيء في علاقة بمراقبة المصاريف وهي مؤسسة مستقلة تتبع رئاسة الحكومة بقدر ما ننوه بعملها وبقدر ما تقوم بدورها في مراقبة المصاريف العمومية ولكن لا يمكن أن يتحول هذا الدور أو هاته المهمة في جزء منها إلى عملية معقدة وفيها العديد من العطالة والروتين والتأخر في مستوى الإنجاز والمتابعة وهناك عدة تشكيات على مستوى الإدارات الجهوية والبلديات في علاقة بالتأشير في مراقبة المصاريف للإسراع في إتمام ما هو مبرمج من صفقات ومن اعتمادات ومن نفقات عمومية.

أرجو أن يقع الإسراع بمراجعة هذه القوانين نحو مزيد من المرونة ومزيد من اختصار الوقت ومزيد من توفير المال العام وهذا لابد أن تقدّمه رئاسة الحكومة باعتبارها مطلعة وهي جهة ممارسة تعرف الإشكاليات والمعوقات والإخلالات القانونية تقدم لنا تصوّرا وقد أمضينا ثمانية أشهر ونحن ننتظر أن ترد علينا مبادرات تشريعية وندخل في ثورة تشريعية ونغيّر مجموعة من القوانين التي تسهل الإنجاز وتسهل أداء الحكومة بصفة عامة وأداء المرفق العام لمهامه وتغيير حياة المواطن ونلمسها في الواقع.

لابدّ أن يقع في أسرع وقت ممكن ولو أن في التقرير هناك بعض المسائل ولكن أعتقد أن هذا غير كاف وعلى رئاسة الحكومة أن تسرّع بمدّنا بمجموعة من المبادرات التشريعية فيها كل الأطراف المتداخلة وفيها رؤية كاملة وشاملة حتى يتم التفاعل معها كوظيفة تشريعية ونتقدم ونحاول حلحلة العديد من الإشكاليات والمعوقات الكبيرة.

وردت نقطة أخرى أيضا فيما يخص الإعلام دعم وتكوين الإعلاميين في ميدان الإعلام والاتصال، أرجو أن يقع التفكير بجدية في إحداث خطة ناطق رسمي باسم الحكومة وأعرف أنّ القرار هو سياسي لكن لابدّ من تحسين السياسة التواصلية بين الحكومة التي تنفّذ سياسات الدولة وبين شعبها الذي لا تصله عدة مسائل على أكمل وجه وتحدث عدّة إشاعات وكثرة استغلال لجسور التواصل الإعلامي الموجود بين الحكومة والشعب، فلابد من التفكير في إحداث خطة تواصل إعلامي ناطق رسمي باسم الحكومة حتى يصل فعلا التعبير وشرح السياسات الحكومية دون واسطة ولا تأويلات ولا دواخل تؤثر على المواطن.

نقطة أخرى فيما يخص دفع المسار التنموي وهي من المهام الموجودة في مهمة رئاسة الحكومة من خلال تحسين جودة الخدمات الإدارية عنوان جيد جدا ولكن كيف يمكن أن نتحدث عن دفع المسار التنموي ونحن لدينا ست أو سبع ولايات دون والي؟ وفي جهتي في قابس دون والي منذ سبعة أشهر وحين أتكلم عن الوالي أتكلم عن مؤسسة الوالي وما لها من دور في دفع التنمية ومن تحريك كل محركات التنمية على مستوى الجهة فما بالك في بقية التسميات في كل الإدارات وبقية الخطط على مستوى المعتمدين خاصة، لابدّ من سد الشغورات بمن يتسم بالكفاءة والقدرة على إعطاء الإضافة في هذا الظرف الصعب والقدرة على حلحلة كل إشكاليات التنمية التي تعاني منها جهاتنا هذا لابدّ أن يتم في القريب العاجل كذلك الأمر نفسه على مستوى الوزارات.

في علاقة ببعض الولايات إذ أن لدينا إشكالية في بعض الإنتدابات ووقعت استشارة رئاسة الحكومة، الهيئة العامة للوظيفة العمومية ولم يقع جوابنا على بعض الإنتدابات المعطلة بمدينة تبلبو بولاية قابس وهي دائرتي الانتخابية، فهل سيتم مواصلة الإجراء فيما يخص هذه الإنتدابات لأن فيها إشكاليات وقضايا في المحكمة الإدارية أو سيتم التخلي عنها ونخضع للإنتداب المؤقت الذي يرد في المنشور الرئاسي للسيد رئيس الحكومة؟

أرجو أن يقع التفاعل معنا في كل النقاط التي وقع طرحها من أجل تجويد أداء الإدارة وأداء رئاسة الحكومة ومصالح رئاسة الحكومة في ما يخدم مصلحة المواطن وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد الفاضل بنتركية عن الكتلة الوطنية له ست دقائق المقعد 33.

السيد الفاضل بنتركية

شكرا سيدي الرئيس،

والشكر موصول للجنة التي قامت بهذا العمل المتكامل في وقت قياسي،

مرحبا بالسيدات والسادة ممثلي رئاسة الحكومة،

نلاحظ أنه ككل الوزارات فإن نفقات التأجير بمشروع رئاسة الحكومة تفوق 70% من مجموع الميزانية ودائما نفقات الاستثمار في المرتبة الأخيرة رغم أن تشجيع الاستثمار هو الطريق الوحيد لاستصلاح الاقتصاد، كما نلاحظ في مشروع الميزانية لرئاسة الحكومة لسنة 2024 هناك شبه تجاهل لنقطتين أساسيتين والتي أصبحت من أساسيات نجاح وتطور العمل في البلدان المتقدمة ألا وهي الرقمنة والجودة.

نلاحظ أن الاعتمادات المرصودة للبرنامج الخامس بتحديث الخدمات الإدارية والبالغة 2 مليون دينار لا تعكس أهمية الرقمنة والتي ستضمن الشفافية في أعمال جميع المؤسسات فدون تحقيق الرقمنة لا يمكن أن نتحدث عن إصلاح الإدارة وشفافية المعاملات في أيّة مؤسسة، فقد حان الوقت لربط جميع المؤسسات بمنظومة رقمية متكاملة لكي يتسنى لجميع المستخدمين والمؤسسات والوزارات والمواطنين للوصول إلى المعلومة الصحيحة في وقت قياسي زيادة إلى إعطاء الثقة والمصداقية بين المواطن والإدارة وهكذا يمكن تقريب المواطن للإدارة بطريقة صحيحة.

أما في موضوع الجودة فلا يمكن تحسين العمل الإداري والمالي في جميع المؤسسات إلا بتطبيق كامل لنظام الجودة في الخدمات الإدارية وأعتقد أنه حان الوقت إذا لم نقل تأخرنا نوعا ما عن بعض الدول الأخرى لتطوير هذه المنظومة أعتقد أنه يجب أن يتم تركيز الجودة أولا في رئاسة الحكومة ثم تعميمها على مختلف المؤسسات الأخرى.

فتحسين الجودة يؤدي الى تقديم جميع الخدمات للمواطن في وقت قياسي كما ينظم العمل الإداري والتنقيص من الأخطاء بمختلف أنواعها فكم نحن بحاجة ماسة في هذا الظرف إلى الرقمنة والجودة.

السادة ممثلي رئاسة الحكومة،

أتساءل ماذا فعلتم؟ وماذا فعلت الحكومة للحدّ من هجرة الكفاءات والأدمغة إلى الخارج؟ فأسباب هذه الهجرة التي تتزايد يوما بعد يوم وأصبحنا مع الأسف في المرتبة الثانية عالميا بعد الأردن.

السبب الأول هو مادي ونحن نعرف ما تمر به تونس.

ثانيا، عدم توفير أبسط الضروريات للباحثين والأطباء للقيام بعملهم في بلدهم وذلك بتوفير التجهيزات الحديثة والمتقدمة.

ثالثا، وهذا مهم جدا، هيبة وكرامة الكفاءات في المؤسسات التونسية فكم من مرة نشاهد في المستشفيات ماذا يفعلون بالأطباء وأطباء الاختصاص وماذا يفعلون بالدكاترة؟ وشكرا على تفهمكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدي غير منتمية ولها ثلاث دقائق المقعد 160.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدي الرئيس،

رغم أنّ ثلاث دقائق لا تكفي لعرض كل المشاكل التي أريد أن أعرضها لكن سأعتبرها عبارة عن ملخص لبعض النقاط.

أولا، أريد أن أؤكد أن إدارة الجمعيات في رئاسة الحكومة ليست إدارة بل هي فقط مكتب ضبط يأتي فيها الجمعيات أو الأحزاب لتقديم مطالبهم فقط، لأنني رغم أنني راسلت رئاسة الحكومة العديد من المرات لأن هناك حركة سياسية تجاوزت القانون متهمة بالاغتيالات والتسفير وغيرها وكانت هناك إمضاءات من العديد من النواب يطالبون بحلّ هذه الحركة المتجاوزة للقانون ولكن إدارة الحكومة والجمعيات لا ترى ولا تسمع أو أن رئاسة الحكومة لا ترى ولا تسمع.

هناك العديد من التجاوزات في العديد من الجمعيات أكثر من 20 ألف جمعية لا تقدم تقاريرها المالية ولا تعرف مراقبتها ولا شيء من ذلك ورغم ذلك رئاسة الحكومة تقول نحن لدينا مشكلة فقط في التقرير الأدبي والمالي على الأقل أدّوا واجبكم واطلعوا على التقرير المالي لهذه الجمعيات إن وجد أم لا لأن العديد منهم يخالفون القانون دون تحرك من رئاسة الحكومة وأتساءل لماذا؟

مسألة أخرى نحن في صفاقس دون والي منذ قرابة السنة فلا أعرف إن كنتم ترون أن جهة مثل صفاقس لا تستوجب واليا ولا أعرف لماذا يتم التكتم ولا تتم المطالبة بسد الشغورات في مسؤولية مثل هذه؟

في صفاقس كل المشاريع معطلة ولم يتم تنفيذ أي مشروع منذ سنوات يعني إني أطلب من رئاسة الحكومة مسألة فقط بالله عليكم أتركوا كل المشاريع وأنجزوا مشروعا فقط من ضمن المشاريع الكبرى يقع تنفيذه في صفاقس لعلّ وعسى نقول قطعنا مع الحكومات ما قبل مسار 25 جويلية والآن نصبح مع مسار 25 جويلية على الأقل تنجز الحكومة ما تعد.

أريد أن أقول فيما يتعلق بالبستنة حيث تم انتداب الآلاف لم يغرسوا ولو شجرة واحدة ولو غرس 12 ألف يوميا شجرة لأصبحت تونس الآن خضراء ولكن انتدابات جماعة العفو التشريعي العام لم تحركوا ساكنا وما زال يطول حتى تتثبتوا من الإنتدابات من وجهة نظري يجب أن تكون رئاسة الحكومة قوية وتقوم بما يلزم وإلا فلا معنى لمسار 25 جويلية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل وله ثمان دقائق المقعد 240.

السيد محمد اليحياوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بإطارات رئاسة الحكومة اليوم داخل مجلس نواب الشعب،

أولا أود أن أتساءل عن غياب ناطق رسمي باسم الحكومة فمن سيتعامل مع الشعب ومع مجلس نواب الشعب مع الإعلام إذا لم يكن هناك ناطق رسمي باسم الحكومة لتبليغ التوجهات الكبرى للحكومة ومشاريعها؟

لدي جملة من التساؤلات حول العمل الحكومي باعتبار أن الحكومة هي المسؤولة عن تنفيذ السياسات العمومية في الدولة.

أولا، ملف الإصلاحات الكبرى، سادتي إلى يومنا هذا ومنذ 2011 ونحن نسمع عن إصلاح المؤسسات والدواوين العمومية في تونس التي ينخرها الفساد والاكتظاظ بالموظفين وسوء الحوكمة وسوء التصرف فإلى متى؟ هل تخشى الحكومة من الإصلاح؟ أم أن حركتها بطيئة لإدخال بعض الإصلاحات من أجل التجديد داخل هذه المؤسسات العمومية من أجل حوكمتها باعتبارها رافدا من روافد الاقتصاد الوطني وهي قادرة على أن تكون قاطرة تنموية هامة؟

فاليوم ربما أنّ التونسي بصفة عامة يخشى من الإصلاح لأنه يريد دائما أن يتشبث بالماضي رغم أن هذا الماضي أليم جدا.

ثانيا، أودّ أن أتحدث عن ملف الجمعيات فإلى يومنا هذا نطبق نفس المرسوم عدد 88 لسنة 2011 رغم هذا الملف الضخم والذي ساهم في تخريب النسيج الاجتماعي داخل هذا البلد على مستوى الأموال الأجنبية المتدفقة على مستوى بعض الجمعيات التي انخرطت في الإرهاب وفي التسفير ولكن لا نجد تدقيقا شاملا في هذه الجمعيات ولا رؤية واضحة للحكومة من أجل مراقبتها.

أموال عديدة، هناك جمعيات تمكنت من إدخال أكثر من 500 مليون دولار وعبر بنوك عمومية ولكن أين المحاسبة وأين الرقابة على هذه الأموال المتدفقة؟

النقطة الثالثة أود الحديث عن ملف الإعلام، فالإعلام اليومي العمومي يعاني من مشاكل عديدة جدا سواء منه السمعي أو المكتوب وأغلقت عديد الجرائد وتدهورت في السنوات الأخيرة ولكن لا نجد برنامجا واضحا وما زلنا نعتمد على مرسوم قديم لتنظيم قطاع الإعلام السمعي البصري فمتى ستسعى الحكومة إلى وضع خطة متكاملة لإنقاذ هذا الإعلام العمومي؟

على مستوى الإدارة اليوم الإدارة هي جزء مكبل في حركة التنمية وفي حركة الإصلاح على المستوى الوطني. فمنذ سنة 2011 ونحن نسمع عن الرقمنة وتطوير الإدارة وتجويدها بهدف تحسين التنمية وتجويد الاقتصاد لكن لا تزال هذه الإدارة إلى يومنا هذا مكبلة فمثلا على مستوى الرقابة المالية لا نجد اليوم هيكلا إداريا في صلب الحكومة يمكنه النظر في جميع المشاكل على المستوى الوطني، فوزارة المالية مثلا عند مقاومتها للتهرب لا يمكن لها أن تراقب بعض القطاعات بحجة السرّ المهني وبمحاولة إخفاء بعض المعطيات عن الرقابة المالية فلا يمكن أن نتقدم في محاربة التهرب الجبائي بمثل هذا التصرف.

على مستوى الصفقات العمومية أيضا اليوم لا زلنا نعتمد نظاما متخلفا في الصفقات العمومية وهو ما نسميه الأقل سعرا دون البحث عن الجودة وعن تركيبة هذه الشركات التي يمكن أن نسندها المشاريع العمومية، ولهذا نجد عديد المشاكل داخل مشاريع الدولة إضافة إلى عدم خلاص العديد من المقاولين ولهذا تتعطل المشاريع التنموية على مستوى الجهات.

النقطة الموالية أودّ الحديث أيضا عن التدقيق في الشهائد العلمية وورد في تقريركم أن هناك لجنة ستقوم بالتدقيق وستقوم بعزل من ثبت تورّطهم.

أعتقد سادتي أنّ القضاء هو الفيصل في مثل هذه المواضيع فلا يمكن لأية لجنة أن يكون لها حياد وتصرف من خارج منظومة القضاء الذي يمكن أن يثبت هذه الإخلالات أو التدليس في الشهائد العلمية بعد التدقيق فيها من رئاسة الحكومة.

كما أود أيضا أن أتساءل عن بعض ما ورد في تقريركم على مستوى قانون 38 لمن طالت بطالتهم ماهي رؤية الحكومة لتشغيل هذه الفئات من المعطلين عن العمل؟ فهؤلاء تجاوز سنهم الأربعين سنة دون النظر في إمكانية تشغيلهم فقط ورد في تقريركم أن إمكانيات الوظيفة العمومية غير سامحة ولا يمكن إعادة تشغيلهم.

أود أن أتساءل أيضا عن عمال الحضائر الذين تجاوز سنهم 45 سنة وغير مشمولين بالقانون القديم فهؤلاء أيضا فئة هشة وكان يمكن أن نجد لهم إدماجا على مستوى الانتداب.

إذن هناك جملة من الملاحظات أيضا على مستوى البلديات اليوم هناك صعوبات على مستوى لجان الرخص فهذه اللجان اليوم باعتبار لا توجد مجالس بلدية أصبحت غير قادرة على تصريف شؤون البلديات في إسناد الرخص أو في إسناد العدادات من الماء والكهرباء وخاصة في ظل أن القانون يطالب دائما بالملكية العقارية.

سادتي، في جهاتنا وخاصة بالشمال الغربي لا توجد ملكيات باعتبار أن مجلة الغابات هي مدمرة بالنسبة إلى سكان الشمال الغربي بصفة عامة باعتبار عدم وجود شهائد ملكية وكل الأراضي هي على ملك العموم أو ملك الدولة الغابي فلا يمكن التصرف أو الحصول على شهادة ملكية حتى نستفيد من الرخص بصفة عامة.

نحن اليوم نطالب بإجراءات محفزة للاقتصاد، السرعة في الإصلاح وتجنب هذا التباطؤ إضافة إلى تفعيل هيئات الرقابة العمومية من أجل تحسين الأداء الاقتصادي ومن أجل مقاومة التهرب الجبائي ومقاومة الفساد بصفة عامة ولكم جزيل الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائبة المحترمة السيدة ضحى سالمي عن الخط الوطني السيادي ولها ست دقائق المقعد 155.

السيدة ضحى سالمي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد رئيس المجلس،

أرحب بالسيدات والسادة ممثلي رئاسة الحكومة،

تحية وطنية لأولئك الذين يصلبون قاماتهم كالرماح ولا يتعبون ولا يموتون فهم أحياء عند ربهم يرزقون ولكن في كل مرة يردّدون ويذكرون ويرسخون بطولة شعب تحدّى التاريخ ليعيد كتابة التاريخ بحروفه التي يتقنها وتحدّى الجغرافيا ليعيد رسم جغرافيته المشروعة.

تحية حقيقية لأولئك الذين عرّوا حقيقة حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها وعموميتها وفي مسرحيتها لتنكشف حقيقتهم أمام الشعوب والتاريخ وأمام باعة الأوطان وقابضي الأثمان وأمام الإنسان ببساطة، ونذكر بأن اليوم هو الخامس والأربعون من ملحمة أهالينا في فلسطين المحتلة في استمرارهم لإهداء الدماء والشهداء واستمرار مجلسنا الموقر والمستقل جدا والحريص على الوطن جدا جدا في تلاوة فاتحة لم يكتب لها أن تشفع بقانون تجريم التطبيع.

أمرّ حول مهمة رئاسة الحكومة، بعيدا عن الميزانية المخصصة لها ودون النظر في الاعتمادات المرصودة لها نريد أولا أن نتعرف ونتحقق من المهمة المطروحة على واحد من أعلى وأهم هياكل الدولة وهي رئاسة الحكومة وخاصة على ضوء الدستور الجديد دستور 2022 وعلى ضوء آليات اشتغال النظام الرئاسي المنبثق عليه.

ثانيا، نريد أن يضعنا السيد رئيس الحكومة أو من يمثله في صورة التغييرات التنظيمية والهيكلية التي من المفروض إدخالها إن كانت جوهرية أو صغيرة في مستوى طريقة التسيير والتراتبية الوظيفية بينها والصلاحيات الموكولة لها وعلاقتها ببقية الوزارات ودرجة سيولة المعلومة صلب هياكل الدولة.

ثالثا، في مستوى الموارد البشرية والكادر الإداري والسياسي الذي يضطلع بالوظائف الأساسية صلب هذا الهيكل الحكومي والمؤسسات

تحت الإشراف ماذا ينوي السيد رئيس الحكومة بهذا الخصوص؟ خاصة في مستوى تضخم رأس الهرم وانسداد القاعدة، كثرة المديرين العامين والمديرين ورؤساء المصالح وتقلص عدد الموظفين الصغار والعملة والاداريين.

رابعا، وهو الأهم، نحن نعرف أن تنظيم جهاز الدولة كما هو عليه اليوم في مستوى الوزارات والمؤسسات العمومية والهياكل الإدارية وكافة مستويات الجهاز التنفيذي قد تم وضعه وتنظيمه في ظل رؤية وتصور ومنوال نظام سياسي واقتصادي معين إن كان قبل 2010 أو بعد ثورة 17 ديسمبر وبالتالي فقد كان منسجما ومتسقا مع الغايات والأهداف التي رسمها حكام المراحل السابقة وكان يقوم بوظيفته طبعا طبقا للنهج السياسي والرؤية الاقتصادية التي تقود البلاد وهو أمر منطقي وطبيعي بناء على القاعدة التي تربط بين الهدف المنشود وأسلوب وآليات بلوغه.

بعد لحظة 25 جويلية 2021 وما حملته من مشروع سياسي جديد يختلف جوهريا عن سابقيه وبعد وضع دستور جديد وبعد التغير الحاصل في مستوى الأهداف الجديدة في تونس هل يمكن المواصلة في اعتماد نفس الأسلوب والآليات ونفس طريقة هيكلة الدولة؟

نريد أن نستمع إلى إجابات واضحة من رئاسة الحكومة لأن الشعب التونسي لا يمكن أن يطمئن ويثق في نجاح بلوغ غاياته وطموحاته وتطلعاته التي رسمها مشروع 25 جويلية دون أن يرى تغييرا في مستوى إعادة هيكلة الدولة بما يتماشى وهذه الأهداف الجديدة لأنه قد خبر وعرف وتأكد أن الشعارات المعلنة والأهداف المرسومة على نبلها قد لا تجد طريقها إلى التنفيذ والنجاح إذا ما اقترنت بأسلوب وآليات لا تتسق معها.

إعادة هيكلة الدولة هي مهمة في غاية الأهمية دونها وفي غيابها لا نجاح لأي مشروع سياسي واقتصادي واجتماعي بديل لتونس.

أخيرا، تقبلوا فائق احترامنا وتقديرنا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمود العامري غير منتمي وله دقيقتان المقعد 211.

السيد محمود العامري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بمدير ديوان رئيس الحكومة وكافة الوفد المرافق،

نحيي اليوم كل ما تقوم به مصالح رئاسة الحكومة في مهمتها في مكافحة الفساد في جميع القطاعات وهنا نثمن عمليات التدقيق الجارية في الإنتدابات والشهائد العلمية وهذا في انتظار التقرير النهائي للجنة والمنتظر أنه سيكشف حجم الفساد داخل الإدارة.

اليوم الشباب المعطل عن العمل هو من دفع الضريبة عشر سنوات كاملة مرت من عمر آمال وطموحات شباب تونس المعطل عن العمل بسبب سياسات المحاصصة الحزبية السابقة في التشغيل.

اليوم يجب أن يطبق القانون على الجميع دون استثناء ونؤكد على مزيد دفع كافة الوزارات والمؤسسات العمومية نحو الرقمنة للحد من الفساد المتغلغل صلب الإدارة.

لا حوكمة رشيدة وإصلاح دون تعميم الرقمنة أيضا نؤكد على مراجعة قانون الصفقات العمومية كما ندعو إلى التسريع في مراجعة مجلات الاستثمار والصرف والمياه.

اليوم سأذكر رئاسة الحكومة بمشروع المنطقة الصناعية المعطل بمعتمدية القلعة الصغرى من ولاية سوسة، معتمدية ترتفع فيها نسبة البطالة في ظل تراجع شامل وتدني في مؤشر التنمية وتعطل هذا المشروع أكثر من 15 سنة ومنذ سنوات نسمع أن الوكالة العقارية الصناعية بصدد إعداد مشروع أمر الانتزاع.

أريد أن ألفت نظر السيدة مديرة ديوان رئيس الحكومة أنه لا يوجد تعامل جدي للوكالة مع الملف خصوصا أننا لم نلاحظ دراسات أنجزت تخص النفاذ إلى المنطقة الصناعية وربطها بشبكة التطهير مما لا يدعو للشك إلى تعطيل المشروع من قبل أطراف تعمل ضد المصلحة العامة.

نطلب اليوم من المصالح المختصة برئاسة الحكومة للبحث والتدقيق حول هذه الوضعية التي عادت بالضرر على معتمدية القلعة الصغرى.

تغيب في معتمدية سيدي الهاني من ولاية سوسة أهم الخدمات الإدارية والأساسية رغم بعدها عشرات الكيلومترات عن مركز الولاية. فاليوم هناك مطلب شعبي متجدد من مواطني سيدي الهاني لإحداث دار خدمات إدارية لتقريب الخدمات من المواطنين ونأمل من رئاسة الحكومة التدخل وتحقيق هذا المطلب وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رؤوف الفقيري عن كتلة لينتصر الشعب له خمس دقائق المقعد رقم 70.

السيد رؤوف الفقيري

شكرا سيدي الرئيس،

بداية نرحب بالسادة والسيدات رئاسة الحكومة،

لن أتحدث اليوم عن الاعتمادات المرصودة للمهمة باعتبارها أرقاما جافة وإنما ستكون مداخلتي حول التوجهات العامة للدولة التي رسمها السيد رئيس الجمهورية وعلى رئاسة الحكومة السهر على تنفيذها.

جاء مشروع ميزانية سنة 2024 على ثلاثة توجهات كبرى.

أولا الإصلاحات الكبرى، إنّ فهم الإصلاحات ووضعها في سياق هذه المقاربة لا يمكن إلا أن يمدّد في عمر التخلّف التنموي الذي تعيشه البلاد ولا يمكن إلا أن يزيد في تعميق الأزمة الاقتصادية والمالية المتواصلة منذ أكثر من ثلاثة عقود. وبناء عليه فإنّ الإصلاحات كما نفهمها في سياق برنامج 25 جويلية هي التي ترتكز على المقومات التالية:

-وضع السيادة الوطنية كإطار مرجعي لكل السياسات والتشريعات،

-وضع الدولة كجهاز متحكّم وقائم في العملية الاقتصادية والتنموية،

-الانحياز الواضح والمقنّن لدولة الشعب وتفعيل مقاربة التعويل على الذات وثقافة العمل،

-وضع القطاع الخاص الوطني ضمن سياق مشاركة موجهة في صالح الخطة التنموية العامة،

-تفكيك وإعادة صياغة عديد المنظومات الإنتاجية تحت قيادة الدولة والقطاع العام،

-إعادة تأهيل وتثمين مؤسسات القطاع العام باعتبارها الأذرع التنفيذية للدولة لتحقيق مخططاتها وإنفاذ تشريعاتها.

المفهوم الثاني الدور الاجتماعي للدولة، هنا يستدرك واضعو القانون ويقحمون إحدى وظائف ومهمات الدولة وهو الدور الاجتماعي أو الوظيفة الاجتماعية بما يعني أن الدولة في المنظور الاقتصادي لدى واضعي قانون المالية ليس لها من دور سوى الدور الاجتماعي دون سواه ولا علاقة لها بكل الوظائف التنموية والمالية والاستثمارية، بما يُفهم منه أنّ الدولة لها فقط أن تنتشل وتساعد من سحقتهم ودمّرتهم آلة الماكينة الاقتصادية الخاصة وتفنّن أصحاب المال والأعمال والتجارة في استغلالهم.

إنّ اختزال دور الدولة في التكفّل بترميم ما أفسدته ماكينة الاقتصاد الخاص ليس سوى انخراط ومسايرة وتشجيع هذه الماكينة على مزيد الدوس على كرامة الشعب والقبول بدور حزام الأمان لكبار المفسدين في مقدرات البلاد والماسكين بسوق الإنتاج.

ثالثا، دعم الامتثال التلقائي للمطالبة بالأداء عبر أحكام تتعلق بمزيد تكريس ودعم الثقة بين المطالب بالأداء والإدارة من خلال سنّ مزيد من الضمانات لفائدته وبكل وضوح.

يندرج هذا القانون ضمن سياسة تشجيع ماسكي العملية الإنتاجية الوطنية على مزيد التهرب القانوني من دفع الأداء أم عن الضمانات والإجراءات التي تكون في صالح الشعب وعموم الناس فإن أصحاب المشروع غير معنيين بها وهو ما يفيد بأن الإدارة ليست في خدمة السياسات الوطنية المعلنة من قبل رئيس الجمهورية باعتباره هو من يضعها وباعتبارها هي من ينفذها.

طالما لم تتحول الإدارة إلى تبني وفهم وتنقية السياسات الوطنية العامة المعلنة في المشروع الوطني لـ 25 جويلية فإنّ إمكانية التغيير الاقتصادي والاجتماعي في البلاد يصبح هدفا غير قابل للإنجاز لا على المدى القريب ولا البعيد.

في الأخير بعض التساؤلات، الرجاء من السيد رئيس الحكومة النظر في وضعية ملف ذوي الهمم والمتعلق في عدم ملاءمة الفصل 47 من قانون المالية لسنة 2023 مع مقتضيات الفصل 4 من الامر الرئاسي عدد 117 لسنة 2021.

ثانيا، الإذن للسيدة وزيرة المالية للتسريع في صرف منحة الإشراف والتنسيق الخاصة بأعوان محكمة المحاسبات والتي لم يقع صرفها منذ 2015.

ثالثا، ملف عملة الحضائر 45-55 وتفعيل الاتفاقيات قصد تدارك التأخير الحاصل حتى يتم استكمال دفوعات في ظرف خمس سنوات منذ 2021.

رابعا، التسريع في سنّ القانون الأساسي لسلك العمد.

خامسا، قانون الصفقات العمومية وخاصة منظومة الشراءات العمومية "TUNEPS" بعد أن أصبح عائقا أمام استحثاث المشاريع المعطلة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة له أربع دقائق المقعد 138.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بوفد رئاسة الحكومة الذين حلوا بيننا،

أهم ما يمكن أن أستهل به كلمتي هو ما جاء في مداخلة السيد رئيس الحكومة في زيارته مؤخرا إلى مجلس النواب وقد علق في ذهني مصطلحان لَعَمْري أنهما مصطلحان هامان المصطلح الأول هو العمل والثاني هو الأمل.

جميل جدا أن نرفع هذا الشعار عمل-أمل ولكن أقول جيدا السيد رئيس الحكومة هذان الشعاران غير كافيين بالمرة فالعملية اليوم تستوجب منوالا جديدا للتنمية ورؤية جديدة وآفاقا جديدة كما أنها تستوجب رقمنة حقيقية للإدارة لتقريب الخدمات للمواطن التونسي وتسهيلها فقد سئمنا الوثائق.

منذ قليل جاء في التقرير من الطرائف أن نتحدث عن تراسل بين الوزارات هو رقمي وبالوثائق ما معنى ذلك؟ اليوم نحن في حاجة إلى التخلّي عما يسمى بالوثائق سئمنا الوثائق كما سئم المواطن التجوال بين المصالح والإدارات لإعداد الوثائق، يعني أن هذه المسألة منهاة ولا تليق بتونس بلادنا التي كانت سبّاقة في نظام المعلومات والرقمنة.

ثم أود أعرّج على مسألة أخرى كنت قد ذكرتها سابقا وطلب مني توضيحها من جديد ألا وهي صيانة اقتصادنا الوطني.

سيدي رئيس الحكومة،

سيدي رئيس البرلمان،

زميلاتي، زملائي،

اليوم هناك قطاعات حساسة في الاقتصاد التونسي والصناعة تحديدا مهدّدة ونحن مهدّدون بخروج عشرات الآلاف من اليد العاملة إلى حالة البطالة أقصد مثلا قطاع الصناعة في النسيج.

أعود مجدّدا الى السلع التركية، هذه البضائع تغزو بلادنا بشكل ملفت للانتباه في إجراءات جمركية عجيبة ورهيبة فهذه السلع تدخل بمبدأ الإعفاء من الرسوم الجمركية والاقتصار فقط على الأداء على القيمة المضافة ممّا يضرب مبدأ تكافؤ التنافس بين مبدأ ما ننتجه وبين ما يرد علينا.

ليكن في علمكم زميلاتي زملائي، ذلك القطر الذي ذكرته، تركيا التي تغزونا ببضائعها هي لا تقبل سلعا تأتي من أية دولة لتضرب وتهدّد اقتصادها، أفبهذه السياسة يمكن أن تتقدم ببلادنا؟!

اقتصادنا الوطني مهدّد وهناك قطاعات اليوم نضربها بقوانيننا البائدة وبسياسة أقل ما يمكن أن يقال عنها تظهر الدولة وكأنها تخدم ضدّ مصلحتها وبالتالي لابدّ اليوم من فتح هذا الملف بقوة لدى الديوانة والجمارك والمالية فهو شأن عاجل.

ثم أريد العودة من جديد إن أردنا أن نتقدم وندعم استثمارنا، بتونس لابد من التخلي عن هذا النظام التعيس نظام التراخيص فهذا النظام يحتكر اقتصادنا التونسي واستثمارنا في مجموعة معدودة ومعروفة هي التي تستورد وتصنع وتبيع وتأكل.

يعني أن هناك سدّ لآفاق المنافسة وضرب للاستثمار التونسي ولا يمكننا أن نتقدم ولا يمكننا أن نفتح آفاقا جديدة ونمرّ بهذا الوطن إلى وطن كما نراه وكما نرغب فيه إلا بالتخلي عن نظام التراخيص وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء من السادة والسيدات الزملاء الاستعداد للتدخل: حاتم لباوي، نجيب عكرمي، عبد الحافظ الوحيشي، سامي السيد، وليد حاجي، جلال خدمي، نورة الشبراك، أحمد بنور، مختار عيفاوي، معز الرياحي.

والآن الكلمة للنائبة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي غير منتمية ولها ثلاث دقائق المقعد 46.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا سيدي الرئيس،

زملائي الكرام،

مرحبا بإطارات رئاسة الحكومة،

أريد أن أرحب ترحابا خاصا بالسيدة مديرة الديوان أستاذتي العزيزة بكلية العلوم بتونس السيدة سامية الشرفي قدّور مرحبا بك.

لم أكن لأتدخل اليوم لكن في الخارج لاحظت حرارة الطقس إذن أردت أن أطرح مشكل التغيرات المناخية، لن أتحدث في الميزانية لأني حضرت في اللجنة ودرسناها مطولا.

مشكل التغيرات المناخية والشحّ المائي ويعتبر اليوم مشكلة العالم ككل وخاصة الدول الإفريقية التي تنتمي إليها تونس.

اليوم أستاذتي يجب أن تقوم رئاسة الحكومة والدولة ككل بالديبلوماسية الاقتصادية التي سأتحدث عنها في كلمتين.

كقارة إفريقية تحملنا الاستعمار والآن نتحمل مشاكل التغيرات المناخية ونحن لسنا سببا فيها بل الدول العظمى التي تتحدث الآن عن حقوق الإنسان والديمقراطية مطوّلا وآلموا رؤوسنا بذلك، نريد أن يتحملوا مسؤوليتهم في المشاكل والتغيرات المناخية فالصناعات الثقيلة والملوثة التي تدر عليهم أرباحا طائلة ونحن نتحمل مشاكلها كدول افريقية.

إذن أريد أن أقول أستاذتي العزيزة عليهم أن يتحملوا مسؤولياتهم ويجب أن نكون كدول افريقية يدا واحدة لأن لديهم أناسا وباحثين قالوا لهم بأنهم سيشعرون بذلك في 2050 بينما نحن ففي 2030 وها أنّه على الأبواب.

إذن يجب أن نكون يدا واحدة خاصة شمال افريقيا على الأقل قريبون منهم في نفس اللغة ثم نتحول لإفريقيا حتى ننقذ شعوبنا لتكون لدينا رؤية استراتيجية حقيقية في الظمأ والغذاء ولن يكون ذلك إلا حين نتحدث عنهم جميعا وعلى هذه البلدان أن تتحمل مسؤولياتها والقروض التي تحصل عليها فيما يخصّ الحبوب بالعملة الصعبة هم المتسبّبون بها فقد كنا دولة واضحة الأمور.

ومشكلة الماء التي نعاني منها ونعمد إلى القروض لحفر السدود والآبار هم السبب فيه إذن يجب ان يتحملوا مسؤوليتهم الجسيمة في هذا والقروض التي نتسلمها وحديث "FMI" الذين آلم رؤوسنا بالرفض فيجب علينا أن نتكلّم بأعلى أصواتنا لنقول أنتم سبب المشاكل والمسائل التي نعيشها.

إذن تونس يجب أن تتكلم وتتحدث مع البلدان الافريقية لأننا أقوياء بديبلوماسيتنا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية وله أربع دقائق المقعد 180.

السيد حاتم لباوي

مرحبا بكم ومرحبا برئاسة الحكومة،

عندما اطلعت على مهمة رئاسة الحكومة تحدثتم عن المنشآت العمومية وإعادة هيكلتها، أتمنى أن يكون معمل الحلفاء-الورق الذي سيحل مشكلة الورق في تونس ومشكلة التعليم ومشكلة المطابع الرسمية ومشكلة الكتاب والكراس في برنامج إعادة الهيكلة، خاصة أن عماله ينتظرون رواتبهم كل شهر في بعض الأحيان طيلة عشرين يوما وعشرة أيام وكتلة الأجور 20 مليار بينما إصلاح وحدة électrolyse التي من شأنها أن تعيد نسق العمل في المعمل تقدر بـ 40 مليارا.

ونحن نطالب بإعادة الهيكلة على الأقل إصلاح جزئي حتى نفتح سوق الورق وتحدثتم خاصة عن الاستثمار فإن إعادة هيكلة معمل الحلفاء ستفتح سوق الاستثمار في الورق حتى على المستوى الخاص.

في نفس الإطار المنشآت العمومية معمل الآجر أيضا الذي أغلق اعتباطيا ونتمنى من رئاسة الحكومة في إطار إعادة الهيكلة وإعادة الاستثمار والاستثمار العمومي الالتفات الى هذه المؤسسة المصدرة.

كذلك السكة الحديدية فمنذ زمن فرنسا لم يتم تحديثها حتى أنها شبه ميتة ونتمنى إعادة هيكلة المنشآت العمومية، إعادة هيكلة السكة الحديدية التي ستفك العزلة على القصرين وما جاورها اقتصاديا وفلاحيا خاصة أن المنطقة قطب فلاحيّ صاعد.

تحدثتم عن الاستثمار العمومي والقصرين الحلفاء الرخام والكاربونات الكالسيومي والفلاحة والمخزون الأثري السياحي والرياضة والرمال والطين والأشجار الغابية، كل هذا يمكن أن يفتح سوق الاستثمار العمومي والخاص وعندما نتحدث عن الخاص نتمنى أن يكون في برنامجنا 2024 دعم خاصة للمستثمرين الشبان الذين تورطوا مع البنوك والمديونية ونتمنى أن نجد لهم حلا ان شاء الله.

إذا تحدثتم عن الاستثمار فهذا لا ينجح إلا بتوفير الخدمات وسأتحدث عن الصحة منطقة مثل القصرين 500 ألف ساكنا بمستشفى جهوي واحد وأتمنى أن يكون مستشفى جامعيا يفتقر الى كل الاختصاصات، ومنذ دخولي الى مجلس النواب وأنا أنادي بتوفير أطباء الاختصاص الا أن الدولة ووزارة الصحة عجزت عن ذلك وأتمنى من رئاسة الحكومة السعي في مشاريع قوانين تضمن الصحة في المناطق الداخلية. كذلك نتمنى حتى على المدى البعيد توفير مستشفى جامعي بالقصرين أو الزيادة في الأقسام الجامعية.

تحدثتم في برنامجكم عن تطهير الإدارة لكني لا أرى ذلك في عديد من الإدارات فإداراتنا مازالت مملوءة بكل من يعطل مسار 25 جويلية.

آخر نقطة وأنهي رخص الماء والكهرباء رغم التعطيل والتعجيز البلدية لا يمكنها تقديم الرخصة فإن رغب المواطن في الحصول على رخصة للطابق العلوي لمنزل والده أو بجواره تقول البلدية ليس لي نص، رجاء حلحلة هذا المشكل لماذا هذا التعطيل؟ حرام مجانا ويبقى المواطن معذبا بسبب قوانين بالية ولكم جزيل الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد نجيب عكرمي عن كتلة لينتصر الشعب وله أربع دقائق المقعد 109.

السيد نجيب عكرمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالوفد الممثل عن رئاسة الحكومة والمديرين العامين،

مرحبا بالزملاء النواب،

تحية للمقاومة في فلسطين والمجد والخلود لشهداء تحرير الأرض والخزي للمطبعين والنصر لكل أحرار العالم،

في البداية نترحم على روح شهيد الواجب الوطني المعتمد محسن بن عاصي وتمرّ اليوم الذكرى السادسة على وفاته وهو بصدد أداء مهامه الوطنية والجهوية لإنقاذ أبنائنا تلاميذ المدرسة الابتدائية بمطماطة.

فتحية شكر وتقدير لأهالينا في قابس لإحياء الذكرى السنوية لوفاة رجل من رجالات الدولة وهب حياته من أجل العلم والمدرسة.

في هذا الإطار ندعو رئاسة الحكومة إلى التسريع بسن قانون أساسي لسلك المعتمدين يضمن لهم حقوقهم الأساسية إضافة إلى سنّ قانون خاص بالعمد لمزيد إضفاء النجاعة في الأداء والتسيير.

كذلك تكثيف الرقابة على السلطة المحلية والجهوية لحوكمة أداء الإدارة ومقاومة الفساد خاصة في علاقة بمراجعة التعيينات والتدقيق فيها باعتبار التعطيل والتعطل الذي تشهده عديد المشاريع العمومية والاقتصادية، على غرار ما يحدث في قفصة وعدة جهات أخرى والذي يثير عديد نقاط الاستفهام في ظل ما يحدث من تجاوزات وإخلالات تمس عديد القطاعات الحيوية مثل الفسفاط وتعطل نقله إلى مراكز التحويل والمعامل في صفاقس وقابس والصخيرة وغيرها وخاصة في غياب رؤية استراتيجية للنقل العمومي.

إنّ ما يحدث في عديد من الجهات من تجاوزات يتطلب تدخلا عاجلا من المصالح المركزية لرئاسة الحكومة لعقد مجالس وزارية للولايات وتحميل المسؤوليات وضبط رزنامة دقيقة وواضحة لبعض الملفات المستعجلة مثلا في الصحة والنقل والقطاع الفلاحي خاصة دعم المستثمرين الشباب والباعثين، إضافة إلى معالجة نقص الماء الصالح للشراب في عدة جهات التي ما تزال تعاني العطش الشديد.

وبقدر ما نثمّن مجهود الوزارة والحكومة منذ 25 جويلية في التعاطي مع الملفات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الملفات التي طال انتظارها والتي تمس الفئات الاجتماعية محدودة الدخل والهشة، ورغم البطء في معالجة بعضها لاصطدامه بعدة عراقيل على غرار البيروقراطية الإدارية وتداخل الملفات بين المصالح الجهوية والإدارية وخاصة تعطل المشاريع الجهوية الاستراتيجية في البنية التحتية والصحة والفلاحة والتعليم وتحوّل مراقبة المصاريف العمومية إلى معطل في بعض الأحيان إذ تتم الموافقة على صفقة في جهة وترفض في جهة أخرى.

ومثال على ذلك تعطل المشاريع في ولاية قفصة بما يناهز 550 مليارا التي تمت رصد ميزانيتها ولكن المصالح الجهوية للولاية ومن يمثلها يتحمل المسؤولية فيما يحصل من تعطيل وإخلالات طالت عديد القطاعات.

دعوتنا إلى المصالح المركزية للتعجيل بتحميل المسؤوليات والسيد رئيس الجمهورية كان واضحا في دعوته إلى تفعيل إنجاز المشاريع المعطلة لكن يبدو أنّ القرارات الرئاسية في كفّة والتفعيل على المستوى الجهوي في كفّة أخرى.

ملفات حيوية رفعتها شعارات الثورة خاصة التشغيل لحاملي الشهائد العليا والتسريع بإيجاد حلول لهذه الفئات التي ظلمتها الحكومات وبقي ملفها محور مزايدات سياسية عمقت من معاناة جيل كامل كشف عجز حكومات في ظل غياب رؤية استراتيجية تنموية ولمزيد الاستفادة من الكفاءات الجامعية خاصة المهندسين وهجرتهم نحو الخارج والأطباء وغيرهم والذي تجاوز عددهم أكثر من 90 ألف وهي أرقام مفزعة تنبئ بحدوث فراغ مستقبلي في العديد من القطاعات الاستراتيجية كالطب والبحث العلمي والهندسة. لذلك نود أن تتفاعل الحكومة مع هذه الملفات بسرعة ومعالجتها وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد عبد الحافظ الوحيشي عن كتلة صوت الجمهورية وله أربع دقائق المقعد 131.

السيد عبد الحافظ الوحيشي

تحية إلى السيد رئيس المجلس ومساعديه،

تحية إلى إدارة المجلس،

تحية كذلك إلى رجال الأمن الساهرين على أمننا،

وتحية للقناة الوطنية للتلفزة التونسية،

مرحبا بممثلي رئاسة الحكومة وإطاراتها،

سأنطلق من الفصل 111 من دستور 2022: "تسهر رئاسة الحكومة على تنفيذ السياسة العامة للدولة طبق التوجهات والاختيارات التي يضبطها رئيس الجمهورية."

وسأنطلق من بيان السيد رئيس الحكومة والذي كان خطابه بنّاء وطموحا أتى على الإصلاحات المطلوبة والمبرمجة وأتى كذلك على الطموح لمستقبل تونس حيث أكد تحقيق نسبة نمو بـ 3% عوضا عن 1% مبرمجة في ميزانية 2024 ولكن مع التركيز على العمل وعلى الإصلاحات في جميع الميادين الاقتصادية في إطار دولة موحدة برؤية جديدة تونس 2035 تقوم على منوال تنمية جديد يقوم على ستّ نقاط: تنمية جهوية عادلة، عدالة اجتماعية، رأس مال بشري، اقتصاد المعرفة، اقتصاد تنافسي واقتصاد أخضر متأقلم مع المناخ.

تحدّث السيد رئيس الحكومة كذلك عن إصلاح الإدارة والمراجعة وإصلاح القطاع البنكي ومراجعة السياسة النقدية ودور البنك المركزي وعلى الإدماج المالي ومجلة الصرف.

إن ما ذكره السيد رئيس الحكومة مشكورا يدلّ على إلمام أشمل بمشاكل البلاد وأتى على كثير من الحلول والعزم على تحقيق الإصلاحات بتوجيه وإرادة من سيادة الرئيس قيس سعيد.

ما أريد أن أؤكد عليه هو ما أتى عليه السيد رئيس الحكومة أن هناك مناطق ليس بها لا إدارة بريد ولا بنوك وهذه المناطق مهمشة ولا تساهم في دفع عجلة التنمية وهي مناطق قادرة على الانطلاق لبناء اقتصاد وطني إذا وجدت الظروف الملائمة لخلق الثروة، مثال لهذه المناطق معتمديتي جبنيانة والعامرة والتي تعج بالكفاءات وبعديد الثروات المهدورة وغير المستغلة لو أحسنا التعامل معها لوفرت العديد من فرص الشغل للشباب العاطل عن العمل وأصحاب الشهائد العليا لإدماجهم في دورة اقتصادية فاعلة وأذكر بأن معتمدية جبنيانة بغير معتمد منذ ثمانية أشهر.

نحن كسلطة تشريعية لنا دور كبير في إنجاح المسار ونشعر بقيمة المسؤولية الملقاة على عاتقنا لإنجاح مجهودات سيادة الرئيس وحكومته للنهوض بهذا الوطن والانطلاق به نحو الأفضل.

ثقتنا في سيادة الرئيس كبيرة وفي حكومته كذلك وإن شاء الله انطلاقا من الإصلاحات الكبرى ومحاربة الفساد ينطلق الوطن في الطريق الصحيح من جديد ونحن مؤمنون بذلك ومنخرطون في المسار عاشت تونس حرة منيعة أبد الدهر والسلام.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد سامي السيد غير منتمي وله ثلاث دقائق المقعد 114.

السيد سامي السيد

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالوفد الحكومي،

سؤالي الأول المطروح هو ما هي استراتيجية الحكومة في التنمية الاقتصادية على مدى قصير ومتوسط وبعيد ولو بإيجاز؟ حتى نعرف استراتيجيّتها والمنحى الذي تتخذه.

هناك مراجعة الأحكام بالنسبة إلى الصفقات العمومية المتسبب في العديد من الإشكاليات بالمؤسسات العمومية خاصة المنشآت العمومية وكذلك منظومة "TUNEPS" التي نرجو أن تكون أسهل في التعامل مع جميع المؤسسات.

سمعنا في التقرير عن هيكلة المؤسسات العمومية وإلى حدّ الآن لم نر أية هيكلة لمؤسسة عمومية على سبيل المثال شركة الفولاذ تنتظر هذه الهيكلة منذ أكثر من ثماني سنوات والعائق الأساسي وأتمنى من الموجودين ممثلي الإدارة العامة للمنشآت العمومية ويعرفون المسألة بالضبط، ومشكل شركة الفولاذ وغيرها من المؤسسات العمومية هي الديون المتراكمة عليها وأقول بأن أغلب هذه الديون فوائض بنكية ولابدّ من إيجاد الحلول للجدولة أو التطهير المالي لهذه المؤسسات.

بالنسبة إلى جهة بنزرت لنا العديد من المشاريع المعطلة وأهمها مستشفى الولادة وأعتقد أن السيد رئيس الجمهورية قد زاره مشكورا وإن شاء الله في أقرب وقت يقع إنجازه وينطلق نشاطه.

هناك أيضا مشروع آخر معطل منذ ثماني سنوات هو مشروع المارينا ببنزرت إلى الآن لم ير النور ويكون ناشطا على أحسن وجه.

أيضا مشروع بحيرة بنزرت ليست لنا في شأنه أية معلومة ونود أن نعرف ما آلت إليه الأمور في هذا المشروع.

وعلى نطاق الولاية معتمدية غزالة وسجنان وجومين تحت خط الفقر وتتسبب في ترتيب الولاية ضمن أوسط الولايات على 24 ولاية من جراء عدم التنمية في هذه معتمديات الثلاث.

بالنسبة إلى حماية الصناعات التونسية، لابدّ من حمايتها في جميع القطاعات الأولوية للصناعة التونسية تباع في تونس قبل السلع التي ترد من الخارج ولابد من الحرص على موضوع البوابات مسالك التوزيع والتهريب واتخاذ قرار في هذا المجال.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد وليد حاجي عن كتلة الاحرار له ست دقائق المقعد رقم 195.

السيد وليد حاجي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بضيوفنا الكرام،

من المهام المحمولة على ميزانية رئاسة الحكومة هي دعم المؤسسات العمومية الإعلامية السمعية البصرية والمكتوبة وتمّ تخصيص اعتمادات قدرها 5.5 مليون دينار لفائدة مؤسسة التلفزة التونسية واعتمادات قدرها 2.6 مليون دينار لمؤسسة الإذاعة التونسية إلى جانب اعتمادات مالية لوكالة تونس افريقيا للأنباء بقيمة 1.1 مليون دينار إلى غير ذلك.

وهنا أذكر سيادتكم أن لدينا إذاعات جمعياتية يبلغ عددها 21 إذاعة مرخّص لها وطبعا ندرك جميعا أن الإعلام الجمعياتي غير ربحي ويسعى إلى تحقيق أهداف الصالح العام وفي هذا الإطار نطالب سيادتكم بدعم هذه الإذاعات الجمعياتية من خلال إلغاء الديون المتخلدة بذمتها والبالغة تقريبا 300 ألف دينار، كما يمكن تمكينها من مجانية البثّ وذلك من خلال دعم وزارة تكنولوجيات الاتصال ذلك أن كل إذاعة مطالبة بدفع مبلغ ما قيمته 18 ألف دينار.

هذا إلى جانب ضرورة تمكين هذه الجمعيات من عقد الكرامة الذي من شأنه فتح الباب لتشغيل الشباب خاصة في المناطق الداخلية التي تفتقر للشركات.

طبعا ندرك جميعا أن المناطق الداخلية وهنا أتحدث أساسا عن ولاية القيروان وفي المعتمديات مثل حاجب العيون والعلا ليست بها شركات ومؤسسات صناعية أو إدارية وبالتالي لا يمكن تفعيل عقد الكرامة وهنا نستغل وجود هذه الإذاعات الجمعياتية ويمكن تفعيل عقد الكرامة وبالتالي فتح باب لتشغيل الشباب في الجهات المحرومة.

ونظرا إلى ما تقدمه هذه الإذاعات من مضامين مجانية لفائدة المواطنين فلابد من إحداث صندوق دعم للإعلام الجمعياتي للمحافظة على ديمومة هذه المؤسسات وخلق مواطن شغل وتحسين جودة المضامين الإعلامية.

طبعا هنا من أهداف الحكومة دعم المؤسسات الإعلامية هو السعي إلى تحسين المضامين الإعلامية وهذا موثّق ومثبت في الكتب التي اطلعنا عليها والخاصة برئاسة الحكومة ولم لا تمكينها من الإشهار؟ طبعا هنا الإعلام الجمعياتي غير مرخص له للقيام بالإشهار وذلك طبعا في إطار تكافؤ الفرص.

في جانب آخر سادتي الكرام، أعلم سيادتكم أن معتمدية العلا بولاية القيروان هذه المعتمدية المهمشة جدا والمفقرة جدا والمحرومة جدا لا يوجد بها الإدارات التالية: الشركة الوطنية للكهرباء والغاز، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وخدمات الصناديق الاجتماعية وفي هذا الإطار نطالب سيادتكم بالتدخل وإحداث دار للخدمات طبعا ستضم كل هذه المؤسسات خاصة وأنّ المقر متوفر يمكن تخصيصه لهذا الشأن وهذا يندرج في إطار تقريب الخدمات من المواطنين وفي إطار العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين.

أعلم سيادتكم كذلك ويعلم السيد الرئيس قيس سعيد الوضع الاجتماعي لمعتمدية العلا، فمعتمدية العلا منذ مدة طويلة دون معتمد ودون محطة تطهير وعوض أن نضيف إليها إدارات جديدة يتم إغلاق فرع التجهيز في سنة 2007 وإلى يومنا هذا مغلق وأحيلت على فرع التجهيز بمعتمدية حفوز والسبب ما هو؟ في جواب على سؤال كتابي تجيبني وزارة التجهيز أن الفرع تم إغلاقه بعد أن أحيل كل العاملين به إلى التقاعد وهذا غير مقبول في معتمدية مثل معتمدية العلا.

وأنتقل الآن إلى معتمدية حاجب العيون هذا وأعلم سيادتكم أن دار الخدمات بحاجب العيون التي تمّ إحداثها تقريبا في 2019 مبتورة فهي تفتقر إلى شباك استخلاص وبالتالي تتواصل معاناة المواطنين في الوقت الذي يجب أن يتم تقريب الخدمات من المواطنين.

سادتي الكرام، رجاء نريد إيصال كل الحالة أو هذه الحالة المزرية لمعتمدية العلا ومعتدية حاجب العيون إلى السيد رئيس الحكومة والسيد رئيس الجمهورية ويكفي كل ما يعانيه الأهالي من فقدان الخدمات الاجتماعية خاصة شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد جلال خدمي عن كتلة صوت الجمهورية له أربع دقائق المقعد 133.

السيد جلال خدمي

شكرا سيدي الرئيس،

أجدد الترحيب بالسيدات والسادة الإطارات العليا للحكومة،

ننطلق أولا من تقييم مشروع المالية لسنة 2023، لقد جاءت فرضيات قانون المالية لسنة 2023 ضمن ظرف استثنائي من بينها تراكمات الوضع الاقتصادي، تأثيرات جائحة كورونا، الحرب الروسية الأوكرانية وتلتها الأحداث الأخيرة في غزة التي أثرت على أسعار المحروقات والمواد الأساسية إضافة إلى وضع اقتصادي عالمي صعب وبالتالي وبدون رمي ورود كانت سنة 2023 سنة تحدّ وصمود مكن من استعادة التوازنات المالية فكان هناك عمل جدي ودؤوب.

أقول، إن الفرضيات والتوقعات التي بنيت على أساسها ميزانية 2023 قد نجحت فيها الحكومة بامتياز بالنظر إلى الصعوبات والعوامل التي ذكرناها واليوم أثبتنا أننا قادرون على الحفاظ على ثوابت الاقتصاد التونسي والتعويل على الذات رغم أننا لم نتحصل على القرض المزعوم من صندوق النقد الدولي، إذن لابد أن تتفاعل الإدارة حتى تحتوي الاقتصاد الموازي ضمن اقتصاد مهيكل والانتقال الطاقي وتحقيق التنمية المستدامة خاصة أن بلادنا تتميز بدرجة تعقيد اقتصادي مرتفع يعني قدرة البلاد على النمو والتطور.

أما عن مشروع الميزانية لسنة 2024 في الحقيقة لدي سؤالان:

أولا، ماهي حقيقة توقعات إنتاج 15 مليون قنطار من الحبوب لسنة 2024 في ظل العوامل المناخية التي تمر بها البلاد؟

ثانيا، ما هي الإجراءات والآليات المتخذة من قبل الحكومة للوصول إلى إنتاج 6 مليون طن من الفسفاط لسنة 2024 والذي جاء ضمن فرضيات 2024؟

جاء مشروع الميزانية لسنة 2024 في ظل ظروف صعبة تعيشها معتمديتي سيدي علي بن عون وبئر الحفي أهمّها الحق الدستوري في شرب الماء، حيث أن أغلبية المناطق خاصة الريفية تعاني من انعدام كلي للماء الصالح للشراب وحين نتحدث عن تقريب الخدمات من المواطن والنظر في المشاريع المعطلة أتساءل متى يفتح مقر القباضة المالية بسيدي علي بن عون رغم أنه جاهز منذ أكثر من سنتين؟

متى سيتم ربط معتمدية بئر الحفي بالتطهير رغم أن عائدات المشروع موجودة ومحطة معالجة المياه جاهزة وتنتظر مياه صرف معتمدية بئر الحفي للانطلاق وما لها من أهداف فلاحية في علاقة بتثمين مياه المعالجة؟

متى يتم فتح مركز الصحة الأساسية بالرابطة والذي جاء في إجابة من السيد وزير الصحة بعد سؤال توجهت به أنه سيفتح في أواخر شهر سبتمبر لكنه إلى الآن مازال مغلقا؟

متى سيتم الانطلاق في استئناف مشاريع المناطق السقوية التي طال تعطيلها وأخص بالذكر المنطقة السقوية بالساهلة والتي كانت مبرمجة في مخطط التنمية لسنوات 2016-2020؟ ضرورة النظر في رخص حفر الآبار العميقة أمام انتشار الحفر العشوائي وطبعا يكون مشروطا بزرع الأشجار والزراعات العلفية لمواجهة تحديات المرحلة؟

أخيرا متى سيتم سدّ شغور منصب معتمد معتمدية سيدي علي بن عون ومنصب العمدة للمنطقة؟ شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيدة نورة الشبراك عن الكتلة الوطنية المستقلة لها ثلاث دقائق. المقعد رقم 184.

السيدة نورة الشبراك

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالضيوف الكرام،

لقد بات التعرف على طبيعة منوال التنمية وهويته أمرا من الصعوبة بما كان حيث يقتضي ضرورة توازن بين السياسات العامة للدولة والتي لاحظنا غيابها نسبيا في مستوى ميزانية 2023، لقد اتسمت هذه الأخيرة بطابعها الجبائي من ناحية وغياب شبه تام للتوازن في مستوى معاضدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تشكو صعوبات في مستوى الإنتاج.

أود أن أشير أيضا إلى آليات تقييم السياسات العامة ووجوب التخلي عن الأنماط التقليدية التي تكتفي غالبا بسرد مؤشرات قيس أداء كمي ونوعي أقرب منها إلى تحقيق نسب ميزانية إلى قيس أو تقييم وتغفل في جانب كبير جانب الملاءمة ولا تطوعه إلى التقييم، كما أن اعتماد التقييم المرحلي يغيب تماما ونكتفي باعتماد تقييم سنوي لاحق. هنا، أقترح التقييمات المرحلية لغاية تصحيح مواطن الخلل والتعثر لتدارك تصحيح الخيارات وضمان أقصى حدّ ممكن من استغلال للموارد.

أود أن أشير أيضا إلى أن الجهاز التنفيذي هو بطبيعته في هذه المرحلة الراهنة محكوم بضغوطات داخلية منها على وجه الخصوص الجانب التشريعي والترتيبي والإجرائي حيث أن النصوص لم تعد ملائمة أو متناغمة مع متطلبات المرحلة ويشهد التحول الرقمي في بلادنا بطء ملحوظا أمام التحولات الرقمية الكبرى في العالم وما يرافقها من تدفق مكثف للمعطيات والمعلومات في شتى المجالات، الأمر الذي يمس مباشرة بجودة الخدمات الإدارية ويساهم في تعطل مصالح المواطن بشكل عام.

بالنسبة إلى توجهات وفرضيات ميزانية 2024 تم التعرض إلى التوزيع العادل الجهوي، كما أود أن أشير إلى أنني أنتمي إلى ولاية مهضومة الجانب وهي ولاية نابل بات ماضيها أفضل من حاضرها في هذا المستوى، ولا تحظى باستثمار عام مقابل أو مقارنة بنظيراتها ونتمنى أيضا أن تكون كل الولايات في أحسن حال في هذا الجانب.

بالنسبة إلى خدمات التنقل في قربة بالتحديد خدمات رديئة جدا، حيث يعاني المواطن ويتكبد عناء التنقل يوميا في غياب شبه تام لوسائل نقل عمومي وفي محدودية خطوط النقل للوسائل غير المنتظمة. كما أريد أن أشير أيضا إلى ضرورة إيلاء موضوع العمل

بنظام الحصة الواحدة الأهمية القصوى وتزامنه وارتباطه الوثيق بالإصلاح التربوي كما أود أن أشير إلى ضرورة تصحيح....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد أحمد بنور عن كتلة الأحرار له أربع دقائق المقعد رقم 36.

السيد أحمد بنّور

شكرا سيدي الرئيس،

أجدد الترحيب بالحضور بما أني أنحدر من ولاية المهدية أريد تشبيه تسيير دواليب الحكم بالمركب الكبير أو السفينة يحتاج إلى ربّان وقائد سفينة وإلى طاقم كامل لكي تسير السفينة لكن الملاحظ أننا على صعيد الجهة لا نعرف من يحكم فهناك تقليص من دور كل الهياكل من الوزير والوالي لا نرى إلا الخوف والارتعاش.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

وكأننا مررنا من حقبة الفساد إلى حقبة الارتعاش والخوف، استمعت إلى مداخلات الزملاء يقولون أن هناك ولايات بدون والي ولا معتمد، لا يهم فمازال لدينا الوقت لذلك فماذا عساهم يفعلون الأولياء الصالحين.

ولاية المهدية وبشهادة الزملاء الحاضرين لديها كرامة وعزة نفس لا تطالب بشيء، عاصمة فاطمية فيها البحر وفيها الفلاحة لكن لا حياة لمن تنادي، سلط مفرغة، الوالي عاجز عن عزل مندوب جهوي فبأي معيار ستحاسبه وزارة الداخلية أو رئاسة الحكومة؟ أنتم لم تعطوا الضوء الأخضر ليعمل، الوزير نفسه ليس لديه الضوء الأخضر، في المرة الفارطة والمجالس أمانات وزير يشتكي من مدير عام لم أعد أفهم شيئا. أعطوه الضوء الأخضر ليعمل ثم قوموا بمحاسبته لكن لا تقوموا بقطع جناحيه ونبقى نحن في الجهات نعاني من المعتمد إلى الوالي إلى الوزير وفي الأخير لا نجد حلا سوى الشكوى إلى الله.

بخصوص تطهير الإدارة لو كان الأمر بيدي لعدت بها إلى سنة 2010 ومن كانت له شكوى فليتجه للقضاء ثم إلى المحكمة الإدارية هذا هو التمشي الذي يجب اتّباعه وليس إنشاء هيئات لتطهير الإدارة التي هي بدورها يوجد فيها فاسدون، أنا كأحمد بنّور نائب يمكن أن يكون من الفاسدين كما أن السيد الذي يسر له الدخول إلى الوظيفة لم يذكره أحد من الزملاء من أدخله للوظيفة هو من يجب أن يدخل السجن قبل مزور الشهادة.

بخصوص مكافحة الفساد هل هناك تمشي في استرجاع كرامة المبلغين عن الفساد أم لا؟ أنا كمنتمي إلى وزارة الصحة هناك أناس تضرروا كثيرا امرأة أو رجل بلّغ عن الفساد وقع حلّ الهيئة وجد نفسه وجها لوجه مع المسؤول الفاسد فعُزل من عمله ووقعت هرسلته طلّق زوجته وتشرّد أبناؤه وسحبت منه الخطة الوظيفية وسُحب منه كل شيء. وفي الهيئة السابقة كانت تسرّب وثائق التبليغ عن الفساد وكانت الوشاية تقع بالهاتف وشكرا لسيادة رئيس الجمهورية الذي قام بحل هذه الهيئة لكن يجب أن تعود بمفهوم جديد.

أتساءل كذلك عن الدور الرقابي لرئاسة الحكومة للوزراء، بكل صدق إن كان لكم دور رقابي حقا لتم عزل ثلاث وزراء على الأقل أحيانا كرسي فارغ أفضل من كرسي مشغول بالفراغ لا أدري لماذا مازلتم صابرين إلى اليوم؟ لن أذكر الأسماء الآن وإنما في المرة القادمة سيتم ذلك.

كذلك في مكافحة الإرهاب وغسل الأموال تونس من "l'extrême" إلى "l'extrême" يا إما نضيقها كثيرا أو نتساهل كثيرا، ثم أتيتمونا بقرار أكثر من 3000 دينار يقع سحبها من الدولة، هناك أناس جاءوا للاستثمار بالمليارات...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد مختار عيفاوي غير منتمي له ثلاث دقائق. المقعد رقم 213.

السيد مختار عيفاوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدات والسادة ممثلي رئاسة الحكومة،

إن الحفاظ على المسار الذي اختاره الشعب وتبناه رئيس الجمهورية لا يكون ممكنا إلا بالانتصار لقضايا أبناء الوطن والعمل على تجاوز كل المعيقات الاقتصادية والاجتماعية التي ثار عليها الشعب وكان أمله أن تنطلق الدولة مباشرة في تغيير منوال التنمية، لكن حكومات ما بعد 25 جويلية إلى حدّ الآن لم تلتقط اللحظة ولم تستوعب التصور والفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأعلى هرم السلطة باستثناء بعض الوزارات التي انطلقت فعلا في بلورة مطالب التونسيات والتونسيين.

سيدي الرئيس، إن الحكومة الحالية مازالت تتخبط في تصورات ومنوال اقتصادي وفي لسابقاتها. يرتكز أساسا على الجباية لإنعاش ميزانية الدولة. صحيح لم يتم رفع الدعم لكن في المقابل غابت كل المواد المدعومة وهو أكثر فأكثر داخل مؤسسات الدولة حتى أن أغلب الشعب التونسي أصبح هدفه الحفاظ على البقاء أكثر من رغبتهم في العيش الكريم.

سيدي الرئيس، شعار القضاء على العمل الهش بقي مجرد شعار عمّال الحضائر خاصة45-55 ينتظرون إجابة واضحة حول وضعيتهم خاصة أنهم أفنوا أكثر من عقد من الزمن في خدمة الدولة، لكن في النهاية وجدوا أنفسهم خارج حسابات حكومتكم وينتظرون الأوامر الترتيبية لانتدابهم على غرار بقية دفوعات الحضائر.

الأساتذة والمعلمون النواب رغم تحسين وضعيتهم التعاقدية لكنهم ما زالوا ينتظرون حلولا فعلية لحفظ كرامتهم وذلك بانتدابهم وفق سقف زمني محدد مشكلة البطالة وتزايد عدد المعطلين عن العمل وخاصة منهم أصحاب الشهائد العليا.

السيدات والسادة ممثلو رئاسة الحكومة،

هل أن رئيس الحكومة لديه علم أن العمل التشاركي بين الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية يكاد يكون شبه معدوم وكأننا أبناء غير شرعيين لهذا الوطن.

سيدي الرئيس، إن الحكومة الحالية اختارت لنفسها أن تمارس السلطة لا أن تمارس وظيفتها كما نص على ذلك دستور 22 في علاقة بمجلس نواب الشعب وكذلك بتهميش دور النائب التمثيلي والرقابي والتشريعي.

السيدات والسادة ممثلو رئاسة الحكومة،

إن بعض المشاريع المعطلة متورط فيه بعض المقاولين الذين تعمدوا...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء من السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم الاستعداد للتدخل: محمد أمين الورغي، منير الكموني، غسان يامون، ظافر صغيري، صالح الصيادي، عادل بضياف، معز برك الله، عبد الستار زارعي، عماد الدين سديري، أسمة الدرويش.

الكلمة للنائب المحترم السيد معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق، المقعد رقم 186.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة ممثلي رئاسة الحكومة،

عملا بمقتضيات الدستور ومقتضيات النظام الداخلي، أتوجه إلى سيادتكم أو من خلالكم إلى السيد رئيس الحكومة ببعض النقاط.

تتعلق النقطة الأولى بالتراخيص والترخيص استثنائيا لأبناء دائرتي بمجاز الباب وتستور وقبلاط بولاية باجة رخص للعمل والنقل الريفي وغيرها خاصة لمن فاق عمرهم 45 سنة وبالنسبة إلى العنصر النسائي خصوصا لأن الوضع الاستثنائي يستوجب قرارات استثنائية والإذن في هذا الغرض للجماعات المحلية فالسادة الولاة والسادة المعتمدون الأول في انتظار العمل في هذا الصدد وتنظيم منظومة التراخيص.

النقطة الثانية، تمكين المعطلين عن العمل من المقاسم الفلاحية واستغلال الضيعات الفلاحية المهملة والمتعلقة بعقارات على ملك الدولة الخاص.

النقطة الثالثة، تسوية وضعية عملة الحضائر دون 45 سنة وما فوقها.

النقطة الرابعة، السكن الاجتماعي لذوي الدخل المحدود وشريحة الموظفين خاصة.

النقطة الخامسة، لابد من الإشارة إلى أن هناك مقترحا يتعلق بقرار يمكن أن تتخذه رئاسة الحكومة يتعلق بالتخفيف على ميزانية الدولة خاصة أنه تم تخصيص 8 مليارات دينار لإنجاز الأمثلة التقاسيم في إطار تسوية الوضعية العقارية للمساكن المبنية على أرض ملك الدولة الخاص، لماذا لا يتم وهذه إجراءات إدارات دولة فيما بينها فلم لا يتم إعفاؤها من معاليم هذه الأمثلة الفنية؟ كما أن الأمر يخص أمثلة التهيئة العمرانية في إطار المراجعة.

وأخيرا، أرجو من الحكومة والدولة التونسية تبني الطلبة الفلسطينيين الدارسين بتونس، المجد للمقاومة ورحم الله الشهداء في فلسطين وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمد أمين الورغي عن كتلة صوت الجمهورية له أربع دقائق، المقعد رقم 135.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسادة إطارات رئاسة الحكومة،

السادة والسيدات،

حسب ما جاء في مشروع ميزانية الدولة لمهمة رئاسة الحكومة لسنه 2024 في الحقيقة سمعنا كل هذا الكلام سابقا وهو تحديث الإدارة، الرقمنة، الاقتصاد الأخضر والدائري والمتوازن منذ سنة 2011 ونحن نسمع نفس العبارات ولم يتم تنفيذ ولو جزء من هذا البرنامج.

في سنة 2005، احتضنت تونس القمة العالمية للمعلومات كأول بلد عربي وأول بلد إفريقي وأعتقد أنه كان اعترافا دوليا بما حققته تونس في مجال الرقمنة وما إلى ذلك ومنذ ذلك الحين لم نتقدم أنجزنا بعض المشاريع في إطار الرقمنة ومكافحة الفساد وأعتقد أن مستوى نجاعتها لم يتجاوز 40%.

في الحقيقة، لا أعلم إن كانت لرئاسة الحكومة دراية بوضعية الإدارات العمومية وليس على مستوى تقديم الخدمة فقط وإنما حتى على مستوى الموظفين حيث يحمل الموظف 20 و30 ملفا على يديه ويتنقل بها من إدارة إلى أخرى. نحن اليوم في سنة 2023 يعني تكلفة الـ "PC " ألف دينار طبيعي نكون قد ربحنا الوقت والمال ونرى أنّ 2 مليون دينار وتصرحون بأن تنفيذ البرامج سيكون على مستوى الوزارات، وأنا أقول أنها لن تنفّذ وأنا متأكد لأن البرامج إذا كانت على مستوى تشتت حيث أننا نقوم بأكثر من إجراء لاستخراج المضامين واستخراج البطاقة عدد 3، نحن الآن في سنة 2023 هناك بلدان بدأت العمل ببطاقة التعريف البيومترية وجواز السفر البيومتري منذ سنتين أو ثلاث وبلدان متأخرة مقارنة بنا تجاوزتنا وتقدمت وسبقتنا ونحن ما زلنا في نفس المنوال.

على مستوى تحديث النصوص وإصدار مشاريع القوانين، إذا كان إعداد مشروع قانون يتطلب أربع سنوات على مستوى رئاسة الحكومة هنا أتساءل ما الجدوى من وجود مجلس نواب، لقد قلتم سنكوّن لجان مشتركة لنستمع إلى كل الأطراف، هنا أقول نحن اعتمدنا هذه الطريقة في المجلس، لقد قمنا بتكوين لجان مشتركة واستمعنا إلى كل الأطراف يعني أننا سنعيد نفس العملية لجان مشتركة وبالتالي رجاء وهنا نتبين ما يعاني منه المواطن بالتحديد فمشاريع النصوص يمكن أن تنجز في ظرف ستة أشهر أو سنة إذا عزمنا كلنا على ذلك.

على مستوى المؤسسات العمومية، في الحقيقة أعتقد أنّ هذه أكبر كارثة في المساواة، نحن بصدد خلاص المرتبات خلاص إفلاس المؤسسات العمومية من مال المواطنين التونسيين بمعنى أن الدولة تقوم بدعم المؤسسات العمومية في حين أنها تعاني من الإفلاس، جميعنا مع عدم التفريط في هذه المؤسسات حتى في جزء منها لكن طبق النظام الإداري الحالي للمؤسسات العمومية لن نصل إلى شيء حيث أن التنظيم الإداري الذي تعمل به هذه المؤسسات معقد جدا يجب العمل على حسن التصرف لنرى كيف سيتصرفون ونحاسبهم إذا أخطأوا.

السجل الوطني للمؤسسات هو هيكل تابع لرئاسة الحكومة كنا نعتقد أنه سيكون هناك جذاذة تعرف بالمؤسسات ويكون في إطار الشفافية وإذا بنا وجدنا أنه يعطل أكثر حيث نجد أنفسنا اليوم عند تسجيل تسمية مؤسسة ننتظر شهرا ليكون الرد سلبيا.

نقطة أخرى وهذه في إطار سياسة الحكومة وهي في إطار العلاقة بالبنك المركزي الفصل الشهير الذي وضع على المقاس خدمة للبنوك، هذه البنوك تسجل اليوم أرباحا من أموال المجموعة الوطنية البنوك، تجني المرابيح على حسابنا نحن والدولة مفلسة لا نقول مفلسة لكن الدولة ليس لديها أموال والبنوك تحصد الأرباح...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد منير الكموني غير منتمي له ثلاث دقائق، المقعد رقم 215.

السيد منير الكموني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدات والسادة أعضاء الوفد الحكومي،

أولا، نريد أن نثمن جهود رئاسة الحكومة والبرامج الاستراتيجية الطموحة التي عرضتها إطاراتكم على لجنتنا وخاصة منها السعي نحو تحديث الخدمات الإدارية ورقمنتها وتقريبها من المواطن وكذلك مراجعة قانون الوظيفة العمومية وكذلك دور الخدمات الرقمية ونرجو تعميمها في كل الجهات بالإضافة إلى بورصة الحراك الوظيفي وغيرها من التطبيقات والبرامج التي تعرضنا إليها، كذلك نريد أن نثمن سعي الحكومة إلى حلحلة عديد المسائل المتعلقة بالتشغيل مثل عملة الحضائر وندعو إلى العناية بالمعطلين عن العمل والأساتذة النواب وأخص منهم الدفعة الأخيرة، الألف التي علقت منذ سنوات.

إذا كنا نثمن كل هذه البرامج فإننا نؤكد على ضرورة بذل المزيد من الجهد في الخطة التواصلية للتعريف بهذه البرامج عبر مختلف القنوات الإعلامية وخاصة الإعلام العمومي وفي شكل حملات موجهة مدروسة، كما ندعو إلى مزيد العناية بالبنية التحتية للاتصالات لتغطية كامل وتعميم الخدمات الرقمية، كما ندعو أيضا إلى مزيد العناية بفئة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعانون من عزلة تواصلية كما نقترح مثلا تخصيص فضاءات قارة في وسائل الإعلام العمومي أو إفرادهم بقناة لفك هذه العزلة.

النقطة الثانية التي أود أن أتدخل فيها حول لجان التدقيق في الانتدابات وفي الشهائد العلمية، بلغتنا بعض الإشعارات حول وجود إخلالات في هذه اللجان في شبهة تضارب مصالح وما يمكن أن يؤدي إلى التستر عن بعض الملفات أو هرسلة المراقبين ودون ذكر أسماء أو صفات أو جهات، فإننا نطلب بكل لطف مراجعة التعيينات على المشرفين في هذه المهمة والتدقيق في كل من شغل خطة سياسية مرتبطة بالتعيينات المباشرة في الوظيفة العمومية في الفترة المشمولة بالتدقيق وذلك ضمانا لمصداقية النتائج وعدالتها وسلاسة عمل اللجان بمختلف الجهات لأن هذا المشروع أوصى عليه السيد الرئيس وهو أيضا مرحلة لابد أن نتجاوزها لتطهير الإدارة وغيرها.

النقطة الأخيرة التي أريد أن أتدخل فيها وقد أشار إليها الزملاء، وهي استراتيجية مقاومة الفساد خاصة بعد أن تم إغلاق أو إيقاف نشاط الهيئة العليا لمكافحة الفساد نريد توضيحا لهذه الاستراتيجية وخاصة أن المبلغين عن الفساد يعانون من هرسلة ومن الإيقاف عن العمل رغم ثبوت صدق بلاغاتهم وهذه علامة سيئة ربما في مكافحة الفساد لأنه لم يعد هناك من يتجرأ على مكافحة الفساد إن كان ذلك سيمس من قوته وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد غسان يامون عن كتلة الأحرار له أربع دقائق. المقعد رقم 200.

السيد غسان يامون

شكرا سيد الرئيس على إحالتي الكلمة،

مرحبا بالسادة ممثلي رئاسة الحكومة والسادة الإطارات والمديرين العامين،

يرتكز سؤالي في النقطة الأولى على دور الهيئة العامة للوظيفة العمومية، كما نعلم جميعا عدد الموظفين العموميين حوالي 655,000 موظفا في الدولة التونسية وهو عدد كبير، أريد أن أسأل أين دور الهياكل الرقابية والتفقدية خاصة في ظل بعض المظاهر المخلة التي رأيناها من استهتار إداري وعدم احترام التوقيت؟

لطالما كانت الإدارة التونسية جزء من الدولة التونسية خاصة الدولة الوطنية لكن اليوم بغض النظر عن الشرفاء هناك مظاهر مخلة من انتشار الرشوة والارتشاء لدي إحصائية من معهد الإحصاء التونسي قرابة 80% من التونسيين أقروا بأنهم قدّموا رشوة لموظف عمومي، أريد أن أسأل هنا ما هي سياسة أو رؤية الهيئة العامة للوظيفة العمومية لمكافحة الرشوة والارتشاء والحد من هذه الظاهرة؟

كما أسأل كذلك عن التكوين المستمر لدى عديد الموظفين في الادارات المحلية والجهوية؟ هل يستمر لدى المدرسة الوطنية للإدارة؟ ماهي سياستكم في هذا الإطار؟

أريد أن أسأل كذلك متى سيتم تنقيح القانون عدد 112 لسنة 1983 المتعلق بالوظيفة العمومية؟

أسأل كذلك عن الرقمنة، نحن ننتظر اليوم القطع مع البيروقراطية والمركزية التي مثلت تعطيل الاستثمار وتعطيل نمو الدولة التونسية؟ متى ستتخذ مصالح رئيس الحكومة منحى الرقمنة وتقطع مع الورقي الذي هو مدخل للرشوة والارتشاء كما سبق وتحدثت؟

نفس الشيء أريد أن أسأل عن تقييم السادة المديرين العامين لآليات التشغيل الهش التي تم اعتمادها لسنوات في الدولة التونسية؟ أريد أن أتحدث هنا عن عملة الحضائر عمال الآلية 16، النيابة والتعويض، الآلية 20، عمال البستنة، ما هو تقييمهم لسياسة التشغيل الهش هذه، هل كانت مربحة ومنتجة للدولة التونسية؟

نحن اطلعنا على دراسات، هناك أشخاص التحقوا بمؤسسات عمومية وتم إدماجهم، هناك دراسات تقول هناك ألاف من الموظفين يتقاضون أجورا بدون عمل وهي جريمة بمقتضى القانون الجزائي التونسي، هنا أريد أن أسأل ما هو الأثر الذي يمكن أن تقوم به مصالح رئاسة الحكومة لردع هذه التجاوزات؟ يعني القطع مع هذه الفكرة وهي أن الدولة توزع المرتبات، عقلية الغنيمة، هل ستكون هناك إجراءات من مصالح رئاسة الحكومة للحد من سياسة التشغيل الهش وبناء الانتداب إلا على المناظرات والملفات الوطنية أم ستواصل فيها مثل الحكومات السابقة؟

في علاقة بمصالح التشريع نعلم جميعا أن مصالح التشريع ما زالت معطلة إلى اليوم، نحن في انتظار قوانين ثورية تقطع مع المنظومة السابقة أولها مجلة الصرف، مجلة الاستثمار، أولها إصلاح جبائي معمق هذا من ناحية أولى، من ناحية ثانية النصوص التطبيقية والترتيبية، في تونس الأصل في القانون اليوم أن يكون

ملزما لكن القوانين للأسف حبرا على ورق سأذكر قوانين السادة المديرين العامين، قانون المسؤولية المجتمعية عدد 35 لسنه 2018 إلى اليوم لم تصدر أوامره التطبيقية والترتيبية أين هي؟ القانون الثاني وهو مهم جدا عدد 37 لسنة 2020 مؤرخ في 2020 يتعلق بالتمويل التشاركي يعني ما الفائدة السادة المديرون العامون من إصدار قانون بدون أن نصدر له النصوص الترتيبية والتطبيقية؟ يعني قانون مجرد بدون أي آليات تنفيذ، لقد كثرت هذه الظاهرة خاصة في العشرية الماضية قوانين لا تطبق ولا يكون لها أي مآل على الواقع.

أريد أن أسأل كذلك عن التدقيق....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة النائب المحترم السيد ظافر الصغيري عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق. المقعد رقم 98.

السيد ظافر الصغيري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بممثلي رئاسة الحكومة،

يوم 10 نوفمبر 2023 ترأس السيد رئيس الحكومة الاجتماع الأول للجنة العليا لتسريع إنجاز المشاريع العمومية، لقد تأسست هذه اللجنة بمقتضى المرسوم عدد 68 لسنة 2022 بتاريخ يوم 19 أكتوبر 2022 يعني أنّ هذه اللجنة اجتمعت بعد سنة كاملة من إصدار مرسوم.

إن تأسيس اللجنة في حد ذاته هام جدّا وثوري لأنّها اتّجهت نحو الداء وهي المشاريع المعطلة في كل المجالات، أريد أن أسأل هل لنا جرد في نسبة المشاريع المعطلة في تونس في جميع المجالات وفي كل الوزارات؟ وما هو تعريفنا لمشروع معطل؟ هل هو المشروع الذي ظلّ ثلاث أو أربع سنوات لم يوظّف؟ هل أنه المشروع الذي يحتوي على مشاكل عقارية؟ ما هو بالضبط؟ ماهي الـ "définition"؟ مع العلم، أنه لو اكتفت الدولة التونسية بحل إشكاليات المشاريع المعطلة لأنها بمليارات الدينارات ولأنها مشاريع ينتظرها الشعب التونسي.

أنا لدي مثال بسيط من جهتي مستوصف حي التحرير وأهمية المستوصف في أي منطقة، لقد تم غلق هذا المستوصف سنة 2016 إلى اليوم يعني من 2016 تداول ولاة على ولاية تونس وعدة معتمدين وعمد ومندوبي صحة ومسؤولين لم يتمكن كل هؤلاء من حلّ إشكال مستوصف لرعاية الصحية الأساسية في منطقة تبعد عن مجلس نواب الشعب 800 مترا.

سبع سنوات لبناء مستوصف، قدرت الاعتمادات في البداية بـ 200,000 دينار وبلغت اليوم في آخر اجتماع في الولاية 750,000 دينار من سيتحمل هذا؟ لماذا يجب أن تتحمل مجموعة الوطنية كل هذا؟ لماذا يبقى مجرد مستوصف قرابة جيل كامل يعني أوشك أن يوصي به الأب لابنه ويقول له لا عليك يا بني قد يأتي يوما وتستطيع الذهاب إلى المستوصف وتتلقى الرعاية الصحية، أنا أسوق هذا المثال البسيط الذي يمكن تعميمه على كافة البلاد، لو ركزت الحكومة فقط على هذا المرسوم ونعمل عليه جديا صدقوني سيكون الإنجاز عظيما جدا وشكرا جزيلا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم صالح الصيادي غير منتمي له دقيقتان. المقعد رقم 117.

السيد صالح الصيادي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بوفد رئاسة الحكومة،

نعيش اليوم في نظام رئاسي، كانت فيه السياسات والتوجهات العامة للسيد رئيس الجمهورية واضحة الملامح مبنية على السيادة الوطنية ومقاومة الفساد والرشوة وتوفير الحياة الكريمة للمواطن التونسي الذي يحلم بالعيش في أمن وأمان ورخاء في حياته العادية لكن على أرض الواقع غير ذلك لأن الأداء الحكومي سواء السابق أو الحالي بعيد كل البعد عن كل ما ينادي به السيد رئيس الجمهورية.

إن المواطن التونسي اليوم يعيش في فقر وحاجة لأن قفته اهترأت بسبب غلاء المعيشة وغياب الموارد الضرورية الحياتية كما أن صحته في تدهور بسبب ضعف الخدمات الصحية بالمستشفيات العمومية ونقص في الأدوية، بدون أن ننسى شبابنا الذي يعيش اليوم في البراكاجات والمخدرات والهجرة غير نظامية وكذلك الفساد والرشوة والإهمال الموجود في كثير من إداراتنا، فدوركم اليوم يجب أن يتفاعل ويتناغم مع ما ينادي به السيد رئيس الجمهورية ولزام عليكم أن تكون حكومتكم حكومة وطنية تقنية وميدانية للقيام بإصلاحات كبرى وشجاعة لخلق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وخيارات وطنية تستجيب لتطلعات الشعب وإرادته في إطار دولة موحدة ترجع الثقة والأمل.

إن نواب الشعب ينتظرون بشغف كبير، مشاريع قوانين جديدة في كل المجالات والقطاعات تعوض القوانين البالية وتستجيب لرغبات المواطنين مع تطبيق مبدأ المساواة والعدالة لخلق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وخلق آليات جديدة لدفع الاستثمار وإعادة الثقة للمستثمرين لتوفير مناخ سليم.

وفي الختام، إن العمل الحكومي يقيّم بالنتائج والأهداف والأرقام وليس بالعواطف والمحاباة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق. المقعد رقم 134.

السيد عادل ضياف

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدات والسادة ممثلي رئاسة الحكومة،

في إطار مراجعة القوانين البالية والأوامر الترتيبية التي لم تعد مواكبة للواقع الاقتصادي الحالي لدينا بعض التساؤلات.

أولا، حول مدى تقدم مراجعة الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المتعلق بالصفقات العمومية والأوامر المنقحة له وعن وجود استراتيجية لتطوير منظمة الشراءات العمومية "TUNEPS".

كما نتساءل عن القانون عدد 112 لسنة 1983، متى سيتم التفكير في مراجعة هذا القانون المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية؟ لقد آن الأوان لمراجعة هذا القانون.

كذلك نحن نتساءل عن مدى انخراط جميع الوزارات في الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي من أجل القطع مع الورق الذي يكلف الدولة أموالا طائلة ومن أجل حوكمة الإدارة ومكافحة

الفساد والقضاء على المحاباة والمحسوبية وذلك انسجاما مع مسار 25 جويلية.

أيضا متى سيتم تفعيل الحراك الوظيفي وتمكين أعوان وإطارات الوظيفة العمومية من التنقل بسلاسة بين الإدارات المختلفة؟

أما في المجال الاجتماعي ومن أجل المحافظة على السلم الاجتماعي متى سيتم وضع حد لعمّال الحضائر وتسوية وضعيتهم الهشة خاصة الذين تجاوزوا سن الـ 45؟

ما هي استراتيجية الدولة حول تشغيل من طالت بطالتهم والقانون عدد 38؟

متى سيتم تفعيل القوانين والأوامر المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية لما لها من دور في تحريك التنمية الجهوية والمحلية؟

أخيرا عاشت تونس حرة مستقلة أبد الدهر. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد معز برك الله عن كتلة الأحرار له أربع دقائق. المقعد رقم 197.

السيد معز برك الله

بعد الترحم على شهدائنا في غزة، نرحب بالسيدة مديرة ديوان رئيس الحكومة والوفد المرافق لها،

سيدتي، تعتبر التوجهات الاستراتيجية لهذه الحكومة أحد الألغاز الصعب الإجابة عنها لمعظم شرائح المجتمع التونسي ونؤكد لكم أن جل القابعين بهذه القاعة وأغلبية من يقابلهم من ممثلي الوظيفة التنفيذية جهويا ومحليا لديهم سؤال عن الرؤية الاستراتيجية لهذه الحكومة لا نجد عندهم إجابة.

أكيد لديكم الإجابة ولكن هناك ضعفا تواصليا كبيرا ومنظومة الاتصال والتواصل سواء مع الوظيفة التشريعية أو مع المجتمع المدني أو حتى من يمثلكم في الجهات حان الوقت لتفعيلها.

وكخبير استراتيجي في هذا المجال، أؤكد لكم أنه في غياب تشريك كامل مكونات المجتمع في رؤيتكم والحوار معه طبق هذه الرؤية مجرد محاولات محدودة ومشاريع معطلة فوق الرفوف وإذا أنجزت لا ترتقي إلى الأهداف الاستراتيجية المطلوبة بما أن الفاعلين عليها يجهلون غاياتها.

ورد في مهمة رئاسة الحكومة في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 رؤية استراتيجية ثورية حالمة رغم اقتصارها على سبعة مجالات سأحاول التفاعل معها.

أولا، تحديث الإدارة والوظيفة العمومية ليس مجرد مراجعات وتنظيم بل يجب إدماجها في التغييرات الاستراتيجية الدولية الكبرى التي تتحدث اليوم عن القيادة وليس الإدارة والوظيفة العمومية المبدعة والمبتكرة والمستثمرة وليست مجرد تصريف أعمال.

ثانيا، حوكمة المنشآت والمؤسسات العمومية، كلمة كبيرة. بمتابعتي للعديد من المسؤولين يجهلون أصلا مدلول التفكير بحكمة والتصميم التفكيري "design thinking" ومقومات الحوكمة ويقتصر الأمر في معظم الأحيان على تصريف الأعمال وهنا لديكم عمل كبير للتكوين والتطوير.

ثالثا، الحقيقة الشراكة مع القطاع الخاص من الناحية الاستراتيجية مفقودة فكيف تبوّب مجال رؤية الاستراتيجية مهمة رئاسة الحكومة؟

إن القطاع الخاص في حاجة لمن يموله لكي ينتفع منه لا أن ينتفع منه ثم يشله، لمن يراقبه لإصلاحه لا أن يحاسبه لكي يعاقبه ومن يكوّنه ليطوره لا أن يجمده لتكبيله.

لو تستمعون جيدا إلى رجال الأعمال وكل المستثمرين لبينوا لكم ماذا تفعلون؟ ليس هكذا يقع تدعيم الاستثمارات وطبيعي لكل من يفكر في الاستثمار أن يخاف من الدولة وهنا لكم دور كبير لإعادة هذه الثقة وتفعيل هذه الشراكة إن وجدت.

رابعا، ترشيد التصرف في الموارد الطبيعية ارتكزتم فيها على الاقتصاد الأزرق الذي يتطلب من جنابكم صحة النظام الايكولوجي للمحيط استراتيجيا بعيدة كل البعد عن المؤشرات والمعايير والمواصفات الدولية للجودة.

ويكفي أننا نرصد ما يحصل في مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية والسباحة والطاقة والشحن وأنشطة الموانئ والتعدين في قاع البحار فضلا عن هشاشة الاستثمار في الطاقات المتجددة والتكنولوجيا الحيوية البحرية وهنا لا يمكن أن يتم إلا ببناء شراكات دافعة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص وتكون الدولة منسقا فقط.

لقد حان الوقت لكي تغادر الدولة كل هذا المجال للقيام بالمشاريع فدورها أن تفكر وتخطط وتساعد وترافق وهنا مكافحة الإرهاب عندما نحافظ على غسيل الأموال لا نحاسب طبيب أستاذ مبرّز...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل له خمس دقائق. المقعد رقم 144.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا السيد الرئيس،

تحية للجميع ولرئاسة الحكومة،

لقد قلناها لعل هناك من لم يفهم تعبيرنا البرلمان يحتفل.

ماذا أريد أن أقول لأن هناك تقاربا حقيقيا وعلى الميدان بين رئاسة الجمهورية والحكومة والسادة النواب المحترمين.

غايتنا هي خدمة البلاد وغايتنا هي الإصلاح والوقوف مع المسار والوقوف مع المسار يعني ضروري يكون انطلاقا من محاربة الفساد.

أيها السادة المحترمين،

الفساد بجميع أنواعه اللوبي المالي الفاسد والإدارة الفاسدة والموظفين مع كامل احترامي لمن لا يستحق ذلك.

أعرف أن هناك الكثير والعديد من التونسيين الإداريين والوطنيين الذين يحبون تونس ويريدون إخراجها من هذا المأزق الاقتصادي والاجتماعي والذي كان سببا فيه بالدرجة الأولى الفتنة ما بين الأحزاب وصراعنا كان للأسف صراعا إيديولوجيا ولم يكن صراعا من أجل التنمية وكان صراعا سياسيا من أجل المناصب.

لهذا، فإن هذه الفرصة لا يمكن أن تفوتني لكي أنبه ولأوصي ولأطالب سيادتكم ومجلس النواب ورئاسة الجمهورية بخدمة هذه البلاد وبمحاربة الفساد.

الفساد إلى حد اللحظة سيدي الرئيس هو شعارات مرفوعة ولكن نحن أبناء المواطنين، هذا البرلمان الذي يعرف حقيقة المواطن

التونسي الذي يعيش تقريبا في كل لحظة سواء كان على الواقع أو بالهاتف والمواطن يطالب بالإصلاح والفتنة بإذن الله بوضع اليد في اليد بين الوظيفة التنفيذية والتشريعية لمقاومتها ولدفنها ولوأدها.

الفساد خاصة أنتم رئاسة الحكومة والوزراء أنتم من تعرفون الإدارات ونحن كنواب بما أننا أبناء الجهة ونعرف واقعها ونعرف كل مسؤول على مستوى جهوي ومحلي ماذا يفعل فكل هذا من أجل تونس لا من أجل الفتنة.

سادتي رئاسة الحكومة،

هناك مال فاسد يتسرب إلى الجمعيات والأحزاب فأين أنتم من هذا أيها السادة؟ وما علاقة البنك المركزي الذي يجب أن يتصدى مثل هذه الأموال المتأتية من الخارج؟

هناك جمعيات مشبوهة وإلى حد الآن هناك وللأسف أحزاب مشبوهة فلا بد أن نقف لها ولا بد أن تخدم دواليب الدولة هذا.

المعذرة هناك موضوع يهم الوطنية الأولى العزيزة علينا، هناك اتفاق حكومي وقع في شهر جوان 2021 حول تنقيح القانون الأساسي لصالح الإذاعة والتلفزة التونسية.

تحياتي إليكم وتحياتي إلى كل وطني شريف وتحياتي إلى الشعب التونسي والشعب التونسي ليس له حل إلا أن نصبر والصبر مفتاح الفرج بحول الله ولا بد أن نكون واعين بأن تونس أحب من أحب وكره من كره ستنتصر بإذن الله وستخرج من عنق الزجاجة وتحياتي...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عماد السديري عن كتلة صوت الجمهورية وله أربع دقائق. المقعد رقم 182.

السيد عماد السديري

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السادة ممثلو الحكومة زملائي أعضاء مجلس النواب والإخوة الإداريين بمجلس النواب،

إن المساعي التي نبذلها في ولاية الكاف من أجل دفع عجلة التنمية بطيئة ومنقوصة بسبب غياب تشريعات قانونية مسرّعة ونافذة وتفاعلا بطيئا للإدارة مع الملفات المعروضة في بيروقراطية مقيتة وفي تفاعل سلبي مع أغلب الملفات.

لذا وجب الإسراع، التسريع لإيجاد التشريعات اللازمة والمجددة وهذا طبعا من مهام مجلس نواب الشعب ولكننا نريد مقترحات قوانين نابعة من رئاسة الحكومة ومن الوزارات المعنية لمعرفتها الدقيقة بخفايا المشاكل ذات العلاقة بالتنمية وببعث المشاريع في علاقة بهياكل التمويل خاصة وبمصالح الديوانة ثانيا.

ولتحقيق كل هذا وجب تطوير الإدارة بالرقمنة من أجل التحكم في الوثائق المطلوبة لتكوين الملفات في كل المجالات وخاصة ذات العلاقة ببعث المشاريع بجميع أنواعها.

كما أن تقريب الإدارة من المواطن هو إحدى الضمانات للتسريع بالخدمات الإدارية لطالبيها ودور الخدمات إحدى هذه الآليات المطلوبة وقلعة السنان وساقية سيدي يوسف والطويرف لها كل المواصفات لتركيز مثل هذه الدور.

سيدي الرئيس، إنه من الضروري الآن القيام بمراجعة فورية لكل الجمعيات الناشطة تفاديا لأي خطأ في التعاملات وخاصة منها الجمعيات ذات الطابع الخيري التي ليس من اليسير لنا معرفة مصادر تمويلها وأغراضها في ظل غياب تقييم حقيقي لطبيعة الخدمات التي يقدمونها ومواقيت تحركها.

وفي الختام ولضمان تطور العمل الرقابي وجب دعم المحكمة الإدارية بكل آليات العمل والتحسين اللوجستيكي بها خاصة منها الإداري والبشري للتعجيل بالنظر في القضايا المقدمة والبتّ فيها في أسرع وأنجع الأوقات.

إن دور المواطن الرقيب أصبح ضرورة ملحة للحد من التسيب في الإدارات التي أصبحت خدماتها شحيحة وعلاقتها بالمواطن أكثر من متوترة وإحدى هذه العلامات في التسيب وعدم العناية بالراية الوطنية التي أصبحت خرقة قماش معلقة على أسطح إداراتنا العمومية.

الرجاء التفاعل مع مقترحاتي رغبة مني في عودة الهيبة للإدارة من أجل فعل إداري خدمة للمواطن والوطن.

وفي الختام أطرح سؤالا متى يتم تسوية وضعية عمال الحضائر الذين تجاوزوا سن 45 سنة؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. السادة والسيدات الآتي ذكرهم الاستعداد للتدخل: فيصل الصغير، نبيل حامدي، يوسف التومي، فوزي دعّاس، المنصف المعلول، يسري البواب وعمّار عيدودي.

الكلمة الآن للنائبة المحترمة أسماء الدرويش غير منتمية ولها ثلاث دقائق. المقعد رقم18.

السيدة أسماء الدرويش

شكرا، نرحب بكافة أعضاء الحكومة،

أريد أن أتحدث اليوم عن تشجيع رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة وكافة أعضائها على الشراكة بين العام والخاص، أريد أن أتساءل هل أن الشراكة اليوم بين العام والخاص وهذه الهيئة تقوم على تسريع الإجراءات أمام المستثمر أم أن دورها استشرافي فقط؟ هل أنها ترافق المستثمر إلى آخر مراحل المشروع أم تكتفي الحضور فقط بعد الاجتماعات؟

اليوم أريد أن أوضح أنني لم ألاحظ أن هناك تسهيلات في الإجراءات بالنسبة إلى المستثمرين لأن هيئة الشراكة بين العام والخاص تحضر اجتماعا أو اثنين وتطلب من المستثمر الحصول على براءة اختراع في حين لكي تكون هذه البراءة جاهزة تبقى سنة وثمانية أشهر إلى سنتين.

اليوم، هناك مشروع في منطقتي منذ سنة ونصف وأنا عضو في المجلس البلدي وانعقدت اجتماعات في البلدية على أساس توفير براءة اختراع التي تطول وقد تستغرق مثلما ذكرت ثمانية أشهر رغم أن "RNE" اقترحت وصل الإيداع فقط للانطلاق في إجراءات الشراكة لكن هذا لم يكن معمولا به وأكدوا على ضرورة توفير براءة اختراع.

كان المشروع يقدر بثلاث مليارات أو أربعة مليارات والآن أصبح يقدر بسبعة مليارات. كان سيوفر هذا المشروع ألف موطن شغل في مدينة منوبة وكان يمكن أن يقضي على الانتصاب الفوضوي ويوفر لنا الطاقة البديلة ولكن كل هذا لم يحصل.

لا أعرف هل أن الهيئة ستراقب هذا المشروع أو تتركه لإملاءات الإدارة والانتماءات وهناك إدارة لا تتماشى مع مصلحة المواطن بتاتا؟

أطلب فتح تحقيق من طرف المصالح المختصة فيما يخص تعطيل هذا المشروع والمستثمر ينتظر إجابة معينة في هذا الخصوص.

بالنسبة إلى الصفقات العمومية ندعو إلى أن تتم مراجعة الصفقات العمومية في أقرب وقت لأنها مطالبة بتحسين البنية التحتية وتؤثر على الاقتصاد والاستثمار في البلاد وخاصة منظومة "TUNEPS" وهي أكبر معضلة الآن وبالنسبة إليها المشروع الذي تكون كلفته أقل من 200 مليون لا يمكن أن يشارك أي أحد.

إلى حد الآن المشاريع التي تقدر بـ 200 مليون وأقل لا يشارك فيها أي أحد وتبقى مدة سنتين أو ثلاث سنوات وعندما ترتفع إلى 600 مليون أو 700 مليون يشارك فيها المقاول ولكن إلى حد الآن هناك مشاريع متوقفة لأن كلفتها في حدود 200 مليون وأقل.

بالنسبة إلى مشاركة المجتمع المدني والمنظمات، أطالب بأن يكون هناك تقنينا لمشاركة المجتمع المدني والمنظمات فالمجتمع المدني يساعد كثيرا الجماعات المحلية وخاصة المؤسسات التربوية فاليوم هناك جماعات محلية بلدية ترفض الدخول في موضوع المدارس نظرا إلى وجود جمعية معينة.

بما أن لديهم تراخيص من رئاسة الحكومة فلا داعي من الاحتراز على جمعية معينة ورفض العمل معها في حين أن لديهم دور كبير في المنطقة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد فيصل الصغير عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق. المقعد رقم139.

السيد فيصل الصغيّر

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بضيوفنا الكرام،

في قراءة للميزانية ولمهمة رئاسة الحكومة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 نلاحظ ارتفاعا من 250 ألف و613 سنة 2023 إلى 227 ألف و320 ألف دينار في سنة 2024 أي بنسبة زيادة بـ 7،79. كنا نتمنى أن تكون كل الميزانيات بدون زيادة أو بزيادة بسيطة في إطار سياسة التقشف لكن واقعنا اليوم يفرض علينا عديد التحديات وخاصة في برنامج تحديث الخدمات الإدارية والرقمنة.

في نقطة ثانية أكد عليها سيادة رئيس الجمهورية وهو موضوع المشاريع المعطلة والتي طالت مدتها وما تتكبده المجموعة الوطنية من خسائر وغيرها.

صحيح أن الوزارات تشتغل اليوم صباحا مساءا وإلى ساعات متأخرة لكن الإشكال والتعطيلات الكبرى موجودة على المستوى الإداري والجهوي خاصة بين الإدارات الجهوية على سبيل الذكر تعطل دار الخدمات الرقمية ببلدية قلعة الأندلس والتي طالت إجراءات انجازها وطال انتظار أهل المنطقة، إضافة إلى ربط بلدية سيدي ثابت بمنظومة التصرف في الموارد الجبائية وأنتم تعرفون أهمية هذه المنظومة، إضافة إلى أهمية المنظومات الأخرى والمشاريع ذات البعد التنموي.

لذا، أصبح من الضروري اليوم التنسيق والتواصل والتكامل بين جميع الإدارات وجميع الوزارات لحل الإشكاليات العالقة بينهم ربحا للوقت وتفادي الخسائر المنجرة عن التعطيل.

كما صار من الضروري تطهير الإدارة وخاصة مراجعة منهجية إسناد الترقيات تحديدا في الخطط الوظيفية على أن تكون مرتكزة أساسا على تقارير عمل يقدمها المترشحون لهذه الخطط تفاديا للمحاباة وإعطاء أولوية لذوي الكفاءة والجدارة لتكون بمثابة الحافز والتشجيع لهم ولضمان نجاح المرفق الإداري وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد نبيل الحامدي عن كتلة صوت الجمهورية له أربع دقائق. المقعد رقم 91

السيد نبيل الحامدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بضيوف مجلس نواب الشعب،

سأبدأ بكلمات ذكرها السيد رئيس الحكومة هي تنمية جهوية عادلة.

لا يمكن أن تكون تنمية جهوية عادلة بعد 25 جويلية إلا بتغيير قانون الصفقات العمومية الذي أضرّ بكل المشاريع الموجودة في تونس وبالاطلاع على المشاريع المعطلة والمشاريع المنتهية فستتأكدون من أن هذا القانون لم يعد صالحا للشعب التونسي ولكل المشاريع الجديدة والقديمة.

هناك نقطة أخرى، أريد معرفة النوال التنموي الذي ذكره السيد رئيس الحكومة نريد كشفه للشعب التونسي ما هو هذا المنوال التنموي من 2023 إلى 2025؟

هناك نقطة أخرى ذكرها، تكريس الدور الاجتماعي للدولة ومزيد الإحاطة بالفئات الاجتماعية محدودة الدخل، هذا نعرفه جميعا وكلما نناقش الميزانية ننادي بهذه الفئات ولكن هناك فئة منسية.

سيدتي المديرة هناك فئة منسية في تونس اليوم، هناك فئة معدمة وفئة تعاني الويلات وهناك من توفي ولم يتمكن من القيام بأي شيء، هناك فئة لا زالت تقيم في المستشفيات بسبب العمل الذي يقومون به ولم يحققوا أي شيء، هذه الفئة هي فئة الحضائر 55/45 متى سيتم تسوية وضعيتهم؟ متى ستصدر القوانين والتراتيب التي تضمن حقوقهم بعد مسار 25 جويلية؟ هؤلاء يعانون ويقدمون للدولة التونسية أعمالا في شتى الأماكن.

هؤلاء سيدتي المديرة يقومون بدور الموظف ودور الحارس ودور المرسم ويقومون بدور المنظف ويقومون بدور البستاني، هذا هو دورهم في تونس ورغم ذلك يترقبون بعد تنصيب رئيس الحكومة في إجابات شفافة ترفع من معنوياتهم التي يعانونها.

أعرف في القيروان امرأة تعمل على الحضيرة دخل زوجها إلى المستشفى وجدت أن مساهمات الـ "CNRPS" متوقفة فماذا ستفعل إذا كانت هذه الأمور غير متوفرة؟

نحن اليوم كمجلس نواب الشعب نساند كل تحركات هذه الفئة المهمشة التي تعاني الويلات.

هناك مسألة أخرى، المشاريع التنموية الموجودة بجهة القيروان والمنطقة الصناعية الموجودة في السبيخة 1 و2 هناك وعود وتم في

عهد وزير أول سابق لا نعرف مآله الآن. هل ستتم هذه الوعود في محطة تطهير لهذه المنطقة الصناعية أم لا؟ لجلب الاستثمار ولتنمية ناجحة يجب أن نوفر محطة تطهير بهذه المنطقة الصناعية لكي نجلب بها الاستثمار.

سيدتي المديرة، لدينا منطقة صناعية في الوسلاتية منذ ثلاث أو أربع سنوات ونحن نتنقل من إدارة إلى أخرى لكي نعرف أين وصلت المنطقة الصناعية؟ تارة يقولون لنا أن الأمر لدى وزارة الصناعة وتارة في انتظار إمضاء رئاسة الحكومة ومرة في وزارة الفلاحة. ماذا سنقول للمواطنين الذين يرغبون في جلب الاستثمار والاقتراب من مناطقهم؟

أريد إعلامكن بمسألة أخرى، لقد جاء مسار 25 جويلية لكي يقف هذا الشعب وينادي بالخبزة وبلقمة العيش لكن ما لاحظناه في كلمة السيد رئيس الحكومة أنه لم يتحدث عن توفير المواد الأساسية ولا عمّا سيقوم به في خصوص الرقابة على الاحتكار والمضاربة.

هذا ما ينتظره المواطنون وهذا ما نادى به السيد رئيس الجمهورية.

تحيا تونس ويحيا مسار 25 جويلية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد يوسف التومي عن كتلة الأحرار له أربع دقائق. المقعد رقم 12.

السيد يوسف التومي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بوفد رئاسة الحكومة بيننا،

في الحقيقة أردت أن أتساءل عن تقريب الخدمات فاليوم نتحدث عن تقريب الخدمات في حين أن هناك إشكالية في معتمدية زاوية وقصيبة والثريات في إبعاد الخدمات كيف هذا؟ اليوم الشركة التونسية للكهرباء والغاز تختار معاقبة المواطنين بمعتمدية زاوية وقصيبة والثريات. ماذا تفعل؟

في البداية كانوا يتبعون "STEG" سوسة المدينة ثم وقع تحويلهم إلى بلدية مساكن يعني المواطن يسلك 3 كلم خط فقط فأصبح يسلك خطين لمدينة مساكن خاصة عندما يتعلق الأمر بامرأة مسنة أو رجل مسن يكون الأمر غير معقول بالمرة.

نرى اليوم معاناة المواطنين في هذه المعتمدية وراسلنا عديد المرات الـ "STEG" في الحقيقة إقليم مساكن موافقون على فرع في معتمدية زاوية وقصيبة والثريات لتقريب الخدمات من المواطنين وقلنا تعود على الأقل في الوقت الحاضر إلى سوسة المدينة لأن القرار قرار فاشل والناس لا يقبلون النقد.

بما أنه اليوم قرار فاشل ولا يخدم المواطنين بالجهة وليقع إرجاعهم إلى مكانهم ثم نفكر في بعث فرع لو أن "STEG" مساكن مساندة للموضوع.

المسألة الثانية الموضوع الذي أردت الحديث عنه هو الصفقات العمومية، اليوم الصفقات العمومية ومنظومة "TUNEPS" فيها العديد من الإيجابيات لكن كذلك فيها الكثير من السلبيات التي خلقت عديد الإشكاليات تسببت في تعطيل عديد المشاريع العمومية ومبدأ الأقل كلفة الذي نتحدث عنه خلق إشكالية نظرا إلى انعدام الجودة في الخدمات المسداة في المشاريع العمومية.

ما معنى مدرسة في حي الازدهار بسوسة قاموا بطلب العروض مرتين ولم تسفر الصفقة عن مشاركين ما معنى هذا؟ قاموا آخر مرة بطلب العروض في شهر جويلية تبينت أن وزارة التربية قامت برمي المنديل.

المسألة الموالية التي أريد الحديث عنها، أوامر الانتزاع لفائدة المصلحة العامة، اليوم مدرسة طه حسين في مدينة زاوية سوسة في حي المندرة لم تر هذه المدرسة النور إلى اليوم وهو مشروع معطل منذ سنة 2017 لماذا؟ بسبب تعقيدات وإجراءات أوامر الانتزاع ونبقى عشر سنوات ونحن ننتزع.

نريد إيجاد حل في تنقيح قانون أمر الانتزاع وقانون الصفقات العمومية لأن هناك تعطيلات للمشاريع العمومية والقوانين التي لدينا هي قوانين بالية لا تتماشى مع الوضع الحالي خاصة مع غلاء الأسعار والمقاولين يهربون عند الدخول في الصفقات.

النقطة الثالثة والأخيرة هي المياه المعالجة وسأتحدث عن معتمدية زاوية وقصيبة والثريات هناك مشروع رائد للمياه المعالجة لكن المياه المعالجة تخسر عليه الدولة دينار على المتر الواحد ثم نلقي به عرض البحر ويظل الفلاح ينظر إلى أرضه وهي تعاني العطش.

لا بد من أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار مع توسعة المنطقة السقوية بين قصيبة سوسة والثريات. هذا المشروع يتطلب 23 مليارا وعلى ما أظن هناك ممول أرجو منكم معالجة هذا الأمر على مستوى رئاسة الحكومة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد فوزي دعاس غير منتمي وله ثلاث دقائق. المقعد رقم162.

السيد فوزي دعاس

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بضيوف مجلسنا الموقر المحترمون،

يأتي قانون الميزانية لسنة 2024 في ظل وضع اقتصادي واجتماعي صعب نتيجة سنوات من الخيارات السياسية والاقتصادية القائمة على الارتهان والتبعية والمنتجة لواقع متأزم اتسم بارتفاع نسبة المديونية وبتفاقم عجز الميزان التجاري وانهيار قيمة الدينار إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة وتدهور المقدرة الشرائية لأغلب الطبقات الشعبية.

إنّ الإرادة السياسية في القطع مع منظومة الفساد والاستغلال والعمالة يجب أن تترجم في ترسانة من القوانين التي تقطع بدورها مع الخيارات الاقتصادية المنتجة للأزمة.

نحن اليوم أمام قانون مالية لا يذكر كما اعتدنا طيلة السنوات الفارطة تعويله على قروض خارجية بما هي خطوة أولى لفكّ علاقات الارتهان والخضوع لتوصيات الدوائر المالية العالمية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي وما يمكن أن يتسبب فيه من مزيد تأزم الوضع الاجتماعي بشروطه ووصفاته السحرية المسمات بالإصلاحات الهيكلية التي لم تجني منها الدول والشعوب سوى الخراب ومزيد التفقير والتجويع ربما تكون مسألة المحافظة على منظومة الدعم في قانون المالية 2024، خير مثال على ذلك خاصة أن الجميع كان يتحدث في السنوات الأخيرة على رفع الدعم في إطار ضبط نفقات الدولة لكن في نفس الوقت نحن اليوم لم نتمكن بعد من وضع برنامجا يترجم شعار التعويل على الذات الذي يمكننا من الحد من

دوامة المديونية وكسر سلسلة تفاقم الدين الخارجي ما دمنا نتداين من أجل دعم الميزانية أي من أجل الإنفاق لا الإنتاج، وفي نفس الإطار إحتواء ميزانية في مواردها على قرابة 10.3 مليار دينار قروضا خارجية أخرى لا نعلم مصدرها تعد نقطة ضعف في القانون وتتطلب المزيد من التوضيح.

في نفس باب الموارد وعندما نريد أن نفكر من خارج المنظومة السابقة ونحن نتناول مسألة الموارد الجبائية المباشرة وغير المباشرة للدولة التي أثقلت طيلة سنوات كاملة الأجراء والموظفين في مقابل معظلة التهرب الجبائي لا بد من تقديم خطة الحكومة في مواجهة جريمة التهرب الجبائي، لكي لا نجد أنفسنا نواجه ارتفاعا في عجز الميزانية، إمكانية ارتفاع العجز أيضا تبقى مطروحة ما لم تفوق التوقعات وهنا أطالب السيد رئيس الحكومة بتفسير توقع ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي من 0.9% المنجزة إلى حد الآن في 2023، رغم توقع 1.2% من نفس السنة إلى 2.2% في مشروع قانون المالية لسنة 2024، وحديثكم تحت قبة البرلمان على إمكانية إدراك 3% نسبة نموّ اقتصادي والتفسير والتعليل والتوضيح لا يجب أن يقتصر.....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد المنصف المعلول عن كتلة الأمانة والعمل وله أربع دقائق تفضل، المقعد عدد 35.

السيد المنصف المعلول

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالإطار الممثل لرئاسة الحكومة،

شكرا للسادة النواب،

ميزانية الدولة جلسات تتعلق بميزانية الدولة لسنة 2024، صحيح أنها أرقام يشهدها المواطن ولكن المواطن يريد أشياء ملموسة في تحسين الوضع المعيشي والرفق بقفة المواطن وبتوفير المواد الأساسية والضرورية، فالمواطن يستغيث من الغلاء والزيادات اليومية والمشطة التي طالت كل شيء خاصة المواد الغذائية وكذلك غلاء الأعلاف وتداعياتها على الفلاحة بتفريط الفلاح في الثروة الحيوانية وخاصة في المناطق الحدودية والسعي إلى حلول لإشكالية انقطاع الماء ولمدة طويلة تفوت السنة في بعض المناطق وخاصة في المناطق الداخلية والريفية منها وعجز الحكومة على توفير شربة ماء.

ترصد لكل وزارة ميزانية ولكن المواطن يريد أشياء ملموسة مثل التشغيل والتنمية العادلة بين الجهات وتكوين وتشغيل الشباب لبعث المشاريع والتدخل للنظر في المشاريع المعطلة بالجهات وتسوية وضعية الحضائر بأصنافها وتحسين الخدمات الإدارية وإصلاحها، أين تذهب الميزانيات مع غياب الإصلاح؟ فالخدمات في أغلب الإدارات ما زالت لم ترتق ولم تجاري التطور العالمي في الرقمنة، معالجة إشكالية وعدم إعطاء التراخيص المخصصة لإدخال الماء والكهرباء من طرف البلديات بتعلة غياب نصّ واضح لمن يمضي هاته المطالب؟

مراجعة المرسوم عدد 88 المتعلق بتنظيم الجمعيات في إطار إعادة النظر في تمويل الجمعيات، نطالب حضرتكم رئاسة الحكومة بالتدخل العاجل لتسوية وضعية شركة البستنة بتطاوين 2350 عونا لم يتم صرف أجورهم لمدة ثلاثة أشهر رغم مباشرتهم لعملهم ومساهمة 1400 عون في سدّ الشغورات بأغلب الإدارات العمومية وتقديم خدمات هامة للمواطن في الجهات مثل البلدية والفلاحة والصحة والتربية والداخلية وغيرها والبقية في نظافة الأنهج والحدائق لمدة ست سنوات تمّ تجاهل حقوقها من طرف الشركة التونسية للأنشطة البترولية، نطالب رئاسة الحكومة التدخل لتمكين أعوان الشركة من حقوقهم والاستماع إلى مطالبهم المشروعة من منح الأجور والتصنيف والامتيازات الخاصة بهم والعلاج مثلهم مثل زملائهم في ولايات أخرى.

كما ذكرت زميلتي أن هاته الشركة ممكن في ولايات أخرى لم تسجل حضورها أو القيام بالأعمال ولكن شركة البستنة في تطاوين وأنتم تعرفون سادتي الكرام أنها مازالت تقوم بأعمال في صلب الإدارة يعني أن الدولة في حاجة أن تكون البستنة موجودة في صلب الإدارة، لذلك فإن الإضراب الذي حدث تسبّب في نقص كبير في الخدمات الإدارية بالمستشفيات والبلديات لأن وظائفها هامة وحساسة فالرجاء من حضرتكم وسادتكم التدخل في الوقت المناسب لأن هناك تحرّك واحتقان على مستوى الجهة ونحن لا نريده أن يصل إلى درجة عالية والسلام.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد يسري البواب عن كتلة الأحرار وله خمس دقائق تفضل، المقعد عدد 247.

السيد يسري البواب

شكرا، مرحبا بالضيوف الكرام، مرحبا بالزملاء،

أساند كل ما عبّر عنه زملائي وأتبناه وأضيف له بعض النقاط وسننتظر إجابة واضحة،

رئاسة الحكومة محمولة على معالجة البيروقراطية الإدارية والتعطيل الإداري ولكن اليوم في بعض الأحيان نسأل الوزارات عن بعض الوضعيات فيجيبوننا أنه وقع إرسالها إلى رئاسة الحكومة وينتظرون الإجابة، مثلا ملف طال التعاطي معه في رئاسة الحكومة وهو ملف إعادة التوظيف لأعوان البلديات حسب شهائدهم العلمية وقد أبلغتنا مصالح وزارة الداخلية أن الملف أحيل إلى مصالحكم منذ مدة ولا زلنا ننتظر ردا على هذا الملف.

ثانيا، هناك موضوع مهم حدث وستتضرر منه البلاد التونسية رياضيا وهو أن الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات أصدرت في اجتماعها الأخير يومي 16 و17 نوفمبر بيانا بخصوص ثلاث منظمات وطنية لمكافحة المنشطات وهي نيجيريا وفينزويلا وتونس ويفيد التقرير أن بلادنا لم تلتزم بمعايير القانون العالمي لمكافحة المنشطات فالنظام القانوني الوطني لا يتوافق مع القانون العالمي لمكافحة المنشطات الصادر في سنة 2021، تشمل العقوبات التي سيتم تسليطها على تونس وقد قمت باستبدال الثالثة هي الأولى قيود على رفع العلم الوطني فلن يقع رفع العلم التونسي في البطولات والأحداث الرياضية بما في ذلك الألعاب الأولمبية والبراأولمبية، فقدنا الامتيازات حيث خسرت تونس امتيازاتها لدى الوكالة الدولية لمكافحة المنشطات وهو ما يعني حرمان ممثلي تونس من تولي أي منصب في الوكالة أو المشاركة في لجانها أو أنشطتها، حضر استضافة الفعاليات الرياضية إذ ستحرم تونس من استضافة البطولات الإقليمية والقارية والعالمية وأيضا الأحداث التي تنظمها المنظمات

الرياضية الكبرى. تساعدنا الرياضة على التعريف بتونس وعندما نستضيف الرياضيين فكأننا استضفنا الفنانين وهو عبارة على سائح ضارب عشرة أو مئة واليوم نحن نغامر بهذه المسألة ولا يمكننا العودة إلى ما كنا عليه إلا إذا تمّ الوفاء بالشروط التي أقرتها الوكالة الدولية.

ويقول الناطق الرسمي باسم وزارة الشباب والرياضة، أفدت أن الوزارة منذ أكتوبر 2022، انطلقت في تنقيح القانون واتفقت مع الوكالة على النسخة النهائية التي تمت إحالتها على رئاسة الحكومة للنظر ثم سيحيلونه إلى مجلس نواب الشعب للمصادقة عليه وها نحن بانتظار ذلك إلى حد الآن، وبتاريخ 17 نوفمبر راسلتنا الوكالة العالمية مجددا وأمهلتنا 21 يوما لموافاتها بما تحقق من إجراءات المتفق عليها، الناطق الرسمي المكلف بالإعلام بوزارة الشباب والرياضة يقول أننا سنطلب إمهالا بأربعة أشهر، لماذا؟ فنحن ننتظر ذلك منذ سنة 2022، علينا محاربة التعطيل الإداري ومن المفروض أن يقع النظر في الملفات في أسرع الآجال، وقد أبلغتكم عن العقوبات الثلاثة التي تنتظرنا فمن المفروض أن يرفع علمنا في كل المحافل الرياضية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، القائمة الأخيرة للنواب المحترمين: حمادي غيلاني، بديس بالحاج علي، أيمن البوغديري، عماد أولاد جبريل، شكري بن البحري، محمد ماجدي، رضا دلاعي.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عمار عيدودي عن كتلة لينتصر الشعب وله ثلاث دقائق تفضل، المقعد عدد 108.

السيد عمار عيدودي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالضيوف،

المجد للمقاومة والصبر للشعب التونسي،

لي مداخلة في بعض الملاحظات أريد أن أسوقها خصيصا إلى رئاسة الحكومة وإلى السلطة التنفيذية بصفة عامة،

أولا، "نعيب زماننا والعيب فينا" لا أريد أن أتحدث عن تعطيل المشاريع ولا أريد أن أتحدث عن الإخلالات، لماذا لا ننظر على عيوبنا؟ السلطة التنفيذية في وادي والسلطة التشريعية في وادي والشعب المغلوب على أمره في وادي، شعبنا يلهث يوميا وراء لقمة العيش السبب عندي أنّ إدارتنا أو أن لوحة القيادة غير متماسكة أو غير متماسك بعضها ببعض والدليل على ذلك أننا عندما نحاور وزيرا أو وزارة تحيلنا على وزارة أخرى أسأل رئاسة الحكومة ما علاقتها بفريقها وما علاقة أعضائها بالسلط الجهوية والمحلية؟ هل هناك تناغما؟ نحن لا نرى إلا تنافرا بين أعضاء الحكومة،

عن سياسة الحكومة في علاقتها بالمشاريع التنموية في مختلف الجهات لدينا ثلاثة أصناف إما أن نتحدث عن المشاريع المنجزة ونكاد لا نراها بدليل أن المشاريع المعطلة عندما نتحدث عن المشاريع المنجزة يحال آليا على المشاريع المعطلة منذ العشرية السوداء وما قبلها والمشاريع لا تزال قائمة إلى الآن، هل تملكون كرئاسة حكومة النسبة المئوية للمشاريع المنجزة؟ هل هناك أسباب واضحة ومقنعة للمشاريع المعطلة؟ هل هناك تفسير آخر للمشاريع المبرمجة التي لا نراها إلا مشاريع وهمية لأنها خالية من برامج التشغيل لأننا نرى أن عدد العاطلين عن العمل الذي قد تفاقم بشكل كبير وليس فيه التفاتة بأي شكل من الأشكال إلى مختلف الفئات الاجتماعية،

بالنسبة إلى مسألة التمويل، إما تمويلا أجنبيا وإلى متى سنعول على الأجنبي؟ وإذا كان تمويلا داخليا فماهي الآليات التي اعتمدتموها وماهي الخطوات التي خطتها الحكومة؟ ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة السيد حمادي غيلاني عن كتلة صوت الجمهورية وله خمس دقائق تفضل، المقعد رقم 6.

السيد حمادي غيلاني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة رئيسة ديوان السيد رئيس الحكومة،

مرحبا بالسيدات والسادة ممثلي مصالح وهياكل رئاسة الحكومة،

في الحقيقة لدي أربع نقاط وهي تتمة لمداخلتي ليوم السبت.

النقطة الأولى فيما يتعلق بالمؤسسات العمومية وما أدراك بالمؤسسات العمومية ويفترض أنّ هذه المؤسسات لديها سنوات ونعتبرها سابقا تساهم في تعبئة موارد الدولة إذ أنها أصبحت تستنزف اليوم موارد الدولة ولكن نحن لن نقوم بالتفويت أو الخوصصة ولكن من وراء السيد رئيس الجمهورية حوكمة هذه المؤسسات، نعم لإعادة هيكلتها والاسراع بالإصلاحات الكبرى حتى نتجاوز هذه المرحلة والسيدة رئيس الديوان تعلم جيدا أن تأخّر الإصلاحات تنجر عنه تكلفة مالية وتضخم وما إلى ذلك.

وفي هذا الإطار أريد التحدث عن قطاع الإعلام وخاصة مؤسسة الإذاعة والتلفزة وهي مؤسسة وطنية تقوم بتقديم خدمات كبيرة ونتبين ذلك من خلال العمل الجدي لجزء منهم تحت قبة البرلمان، السيدة الوزيرة نطالبكم بتفعيل القرار الحكومي جوان 2021 حول تحيين القانون الأساسي وتغيير بعض فصوله حتى يتماشى والمرحلة الراهنة وحتى نحفزهم أن يكون إعلامنا الوطني دافعا في طرح القضايا الوطنية الحقيقية وأن يكون مساهما مساهمة فعالة في التداول وإيجاد الحلول.

النقطة الثانية هي مسألة مجلس المنافسة ونحن نريد اقتصادا مفتوحا يدمج كل التونسيين على أساس من النزاهة والشفافية والمنافسة الشريفة والسيدة رئيسة الديوان تعلم جيدا أن مجلس المنافسة يلعب دور الحكم الاقتصادي وللأسف نتبين أنه غائب أو مغيّب ونعلم جيدا دوره ومن هنا نطلب من رئاسة الحكومة النظر في هذه المسألة، إذا كنا نريد الدخول في اقتصاد حقيقي ويدمج كل التونسيين وخاصة الشباب علينا أن نفكّر في تدعيم مجلس المنافسة إما بالموارد المادية وكذلك الموارد اللوجستية ليضطلع بدوره كحكم اقتصادي ونعلم أن لدينا كفاءات وخبرات كبيرة استفادت منها دول أخرى ولكن نتبين أن هذا القطاع موجود هيكلا صوريا في إطار اقتصاد يحتوي العديد من المشاكل اقتصاد عائلي، اقتصاد ريعي، اقتصاد رخص ومشاكل كبيرة جدا إذا كنا نريد أن يكون هذا المجلس جاهزا.

هناك مسألة أخرى تهمّ الحضائر ونحن نثمن إدماج وترسيم القطاعات الهشة ومنها الحضائر ولكن للأسف السيدة رئيسة الديوان والسيد رئيس الحكومة أن وضع الدفعة الأولى من الحضائر هشّ وقاسي جدا بعد 12 و13 سنة وجدوا أنفسهم بعيدين عن أهاليهم وسيتحدون مصاريف كبيرة وستتشتّت العائلة كما أن الأجرة

غير كافية من القصرين إلى بن عروس إلى صفاقس إلى بنزرت وكذا نتمنى أن تقع مراجعة هذه المسائل السيدة رئيسة الديوان.

النقطة الأخيرة، هي المشاريع المعطلة التي تحدثت عنها سابقا وسأقول أنها مصدر استنزاف للثروات لأن التعطيل ممنهج وخاصة أن ممثلي الوظيفة التنفيذية في الجهات مساهمة وللأسف سيدي الرئيس نعلم جيدا أن هناك شرفاء ورجال دولة ولكن للأسف القصرين كل الإطارات بدون تعميم ما عدى القلة الشرفاء إما أن يكون هناك مسؤولا أولا معاقبا أو مندوبا أو مديرا خلال الثلاثة سنوات أخيرة للتقاعد إما ليس لديه أي علاقة بالأمر وينعكس ذلك من خلال كل هذه الجداول التي أتبينها الآن أن هناك تراجعا كبيرا بين سنة 2012 وسنة 2013، من 180 ألف مليون دينار إلى 45 ألف مليون دينار سنة 2023 وعندما نقارن بين الاعتمادات تعهدا ودفعا نجد أن ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد بديس بالحاج علي عن كتلة الأحرار له دقيقتان تفضل، المقعد رقم 199.

السيد بديس بالحاج علي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدات والسادة إطارات رئاسة الحكومة،

يتضمن محور اليوم مناقشة ميزانية مهمة رئاسة الحكومة ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2024 ولكني لن أناقش أرقاما ومصاريفا ومبالغا ولن أطلب طلبات تمس أو تخل بالتوازنات المالية للدولة، بل سأطرح مسائل تتعلق بمهام رئاسة الحكومة وتوفر إرادة سياسية وقرارات إدارية وترتيبية لحسن سير المرفق العام والارتقاء بنوعية الخدمات للإدارة التونسية، حيث من غير المعقول اليوم وغير مقبول ونحن على مشارف 2024 أن يتنقل المواطن 180 و200 كيلومترات ذهابا وإيابا للتمتع بخدمة إدارية من أحد فروع الإدارات المركزية في الجهات وهنا أتوجه إلى المصالح المعنية بالسجل الوطني للمؤسسات، عملا بمبدأ اللامركزية في إطار تقريب الخدمات والمرافق العمومية للمواطن في جزيرة جربة أطلب منكم إحداث مكتب أو شباك موحدا خاص بالمعاملات المتعلقة بالسجل الوطني للمؤسسات بقصر المالية الجديد المحدث بمدينة ميدون في جزيرة جربة قبل أن يدخل حيز العمل.

وفي نفس السياق الإسراع بنقلة القباضة المالية لهذا المقر الذي سيكون مفخرة للجهة إن شاء الله، وهنا سأدخل في التفاصيل للفت نظر رئاسة الحكومة أن المواطن في جربة لكي يستخرج شهادة في عدم الإفلاس أو "Création de société" أو للقيام بـ " modification de statut" لشركته أو تسجيل أول لفتح باتيندا لأشخاص طبيعيين مثل محل لبيع الفواكه الجافة أو محل لبيع المواد الغذائية أو مقهى أو لدفع الخطايا المتعلق بكل السجل التجاري يضطر للتنقل إلى مركز الولاية بمدنين وكذلك بالنسبة ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيد أيمن بوغديري عن كتلة لينتصر الشعب وله أربع دقائق تفضل، المقعد رقم 40.

السيد أيمن البوغديري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة الحضور ممثلي رئاسة الحكومة،

في الواقع رئاسة الحكومة هي المسؤولة عن تطوير أداء المؤسسات، يجب عليها أن تغير من آليات عملها ونحن اليوم في كتلة لينتصر الشعب نستغرب غياب منظومة الذكاء الاقتصادي، فاليوم مجال الذكاء الاقتصادي أصبح من أبرز الاستراتيجيات التي باتت تعتمدها كثير من الدول واقتصاديات العالم وتعول عليها كأداة فاعلة في تعزيز تنافسيتها المحلية والإقليمية والدولية في ظلّ التغيرات البيئية المتسارعة بشكل مستمر والتحديات الجسيمة التي ألقت بظلالها على أداء المؤسسات والحكومات، لأن النظام الاقتصادي هو الكفيل برصد بيئة المؤسسات والدول والذي يمكنها من اكتشاف الفرص والتهديدات ونقاط القوة والضعف وذلك عبر مجموعة من الأنشطة المتعلقة بالبحث والمعالجة والتوزيع ونشر المعلومات بشكل مفيد يساعد المؤسسات والدول على اتخاذ القرارات الصائبة وتعزيز قدراتها التنافسية كما يساهم بشكل مباشر في دعم عملية البحث والتطوير والابتكار والإبداع ويعزز من إمكانيات الدولة في مجاراة الدول الأخرى واقتناص الفرص والحصول على نصيب من أسواق واستثمارات في العالم، لذلك أجدد التأكيد على بعض المقترحات.

أولا، إحداث وكالة وطنية تعنى بمنظومة تطوير الذكاء الاقتصادي.

ثانيا، إحداث إدارات عامة للذكاء الاقتصادي في جل الوزارات.

أما في علاقة بإصلاح الإدارة فإن كان التدقيق في الشهائد أمر جيد ومطلوب ومقاومة الفساد أيضا أمر ضروريّ ونحن ندعمه ولكن ليس بديلا عن رقمنة الإدارة التونسية.

أما بالنسبة الى مؤسسات المنشآت العمومية فإلى جانب إصلاح طرق التسيير نقترح عن كتلة لينتصر الشعب لتطوير المنشآت الخاصة التي تعمل في إطار تنافسي ما يلي:

أولا، ضبط بصفة مدقّقة معنى الإطار التنافسي وضبط قائمة المؤسسات العمومية التي تنشط ضمن هذا الإطار.

ثانيا، إفراد كل نشاط في منشأة تعمل في إطار تنافسي في مؤسسات منفردة ومستقلة حتى يسهل تقييمها نشاطها وربحيتها وتتمثل هذه الأنشطة في الإنتاج والتوزيع والاستخلاص.

ثالثا، فتح رأس مال هذه المنشآت العملة وإطارات المؤسسة قصد حثهم على العمل على تطوير نشاط المؤسسة مع تمكين المنشآت العمومية التي تفتح رأس مالها من نظام جبائي تفاضلي لفترة انتقالية بين ثلاث وخمس سنوات قصد تمكين العملة من التأقلم مع المناخ التنافسي الجديد.

رابعا، توفير الاعتمادات الضرورية لمواصلة نشاط المنشآت العمومية التي تعمل في إطار تنافسي وإعفائه من اللجوء إلى التداين من القطاع البنكي باعتبار كلفته الباهظة.

خامسا، حصر إنجاز المشاريع الاستراتيجية من قبل المؤسسات العمومية وذلك بتكليفها حصريا بإنجاز هذه المشاريع عند الضرورة بمشاركة القطاع الخاص التونسي والأجنبي وتكليف إطارات تونسية بالإشراف على إنجازها واقتصار الأجانب على المشاركة دون ترأسها.

سادسا، بعث مؤسسات وطنية جديدة تعمل في القطاعات الاستراتيجية التي تغيب الجانب التونسي إثر عمليات التفويت العشوائية وغير المسؤولة مثل قطاع الإسمنت وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة وله عشر دقائق تفضل. المقعد رقم 7.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة مديرة ديوان رئاسة الحكومة وكل الوفد المرافق لها،

السيد الرئيس،

السيدة مديرة الديوان،

سنتحدث اليوم عن منوال تنمية جديد فعلا نحن نحتاج إلى منوال تنمية جديد يقطع مع الماضي وعندما نريد ذلك يجب أن تتغير ترسانة من القوانين وهنا أوضح وأقول مسؤولية من القوانين؟ فهي ليست مسؤولية مجلس نواب الشعب فالقوانين مسؤولية الوزارات ورئاسة الحكومة بالأساس التي تجمع بين كل الوزارات وتعلم القوانين التي تستوجب التغيير والقوانين التي تكبل عجلة التنمية وبالتالي يجب تغييرها بقوانين تدفع بعجلة التنمية لأن أعضاء مجلس النواب ومجلس النواب غير مسموح له بتقديم مشاريع قوانين تخل بالميزان العام لميزانية الدولة.

ليس بالإمكان اليوم القيام بمجلة الصرف لأنها تمس أكثر من وزارة يجب أن يكون هناك هيكلا تشريعيا يجمع بين كل الوزارات تترأسه رئاسة الحكومة خلال مجلس وزاري ويتم الاتفاق عليه ويتم إرساله لمجلس نواب الشعب للمصادقة عليه ونحن نريد القول أن مسؤولية تشريع القوانين هي من مسؤولية الحكومة لأن بإمكانهم تحديد العوائق الموجودة والتي تكبل ويعلمون جيدا القوانين التي تستوجب التغيير وبالتالي اليوم فإن مجلس نواب الشعب ليس لديه أي قانونا على الرفوف والقوانين التي يتم مناقشتها هي مبادرات تشريعية يسمح بها القانون والدستور لمناقشتها.

بالنسبة إلى مسألة منوال التنمية ليس بإمكاننا الحديث عن منوال تنمية يكبل 960 ألف شركة صغرى ومتوسطة ولا يمكننا الحديث عن منوال تنمية بمجلة تجارية والفصل 411 ونصف الشعب بالسجون حول إصدار صك بدون رصيد بينما نعلم أن الصكوك أصبحت أداة تمويل في ظل غياب الحكومة في تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وهذا ما يجب علينا مراجعته.

رئاسة الحكومة، ليس بإمكان القيام بقانون الصرف فمن المفروض أن ذلك من مهمتكم القيام به لأنه يتضمن تداعيات مالية وعديد الإشكاليات التي تتبع الوزارات الأخرى وفي علاقة بالبنك المركزي، فمن غير الممكن مطالبة مجلس نواب الشعب بالقيام بمجلة الاستثمار بل يجب عليكم القيام بذلك وإرسالها إلى مجلس نواب الشعب لأننا نتبين جيدا اليوم العوائق الموجودة في الاستثمار وأنه لم يعد هناك جاذبية للاستثمار في المناطق الداخلية وليس هناك تشجيعا واضحا وهنا يجب علينا مراجعة كل الإمكانيات التي تساعدنا على جلب المستثمر.

عندما نتحدث اليوم عن تونس الجديدة وتونس الرقمية التي تحدثت عنها الحكومات السابقة يجب علينا أن نكون واقعيين كيف يمكن لنا تحقيق ذلك وما هي الآليات التي ستمكننا من ذلك، فاليوم لدينا إشكال مائي وإشكال طاقي فيجب علينا التوجه إلى ذلك أولا والقيام باستراتيجية وطنية لضمان العيش للناس الحاليين وليس للأجيال القادمة على مستوى فلاحتنا لأن الأمن الطاقي والأمن المائي هو من سيؤمن لكم الأمن الغذائي واليوم هناك دولة مجاورة تستعمل في الآبار الإرتوازية والعميقة في الصحراء ويحصلون على "Nappe d'eau" التابعة لنا وقد كان بإمكاننا نحن أيضا إحداث تلك الآبار وحل إشكالية الماء؟ لماذا لم نشرع في القيام بمسألة تحلية مياه البحر واليوم لدينا محطة واحدة فقط؟

ليس بإمكاننا الحديث اليوم عن منوال تنمية جديد بقوانين بالية وبأفكار قديمة وسأقدم إليكم مثالا بسيطا لديكم برئاسة الحكومة هناك تمويل للجمعيات فهناك اليوم إذاعات جمعياتية في الجهات وغايتها غير ربحية وأنتم تطالبونها بتسديد مبلغ يتجاوز 12 ألف دينار في السنة للإنسان التلفزي فكيف يمكن له القيام بذلك بينما الغاية منه إذاعات جمعياتية؟

كما أن هناك جمعيات تنمية في المدارس الغاية منها في ظل الأزمة وشح الموارد المالية ليس لديهم حتى الأوراق " les rames papiers" وأنا أستاذ وأعلم ذلك جيدا فأنا أقوم بطبع الوثائق على حسابي الخاص وعندما تحدث جمعية تنموية بمؤسسة تربوية الغاية منها خلق موارد مالية جديدة ومساعدة الدولة ومعاضدتها في هذه المؤسسة التربوية مع ذلك تفرض عليها جباية فهل هذا معقول؟ يجب أن تكون هناك استثناءات.

بالنسبة إلى لمجال الاقتصادي، لا يمكن العمل بدون ديبلوماسية اقتصادية وبدون توجيه تونس الجديدة التي ليست للرخص بل لإعطاء الفرصة للشباب يجب القيام بكراس شروط تضبط الهياكل الرسمية مع إدخال منظومة موازية تقوم بتمويل الدولة.

يجب عليكم تغيير هذه القوانين التي تكبل البلاد اليوم وعندما تتحدثون عن القوانين فبالتالي التعطيل من الحكومة وليس من مجلس نواب الشعب هذا بالنسبة إلى الشأن الاقتصادي الذي لا يمكن له أن يتغير بأفكار قديمة، فنحن نعمل بمنوال تنمية أحدث منذ السبعينات من قبل الهادي نويرة فاليوم لدينا الطاقة الشمسية وبإمكان تونس تصدير الكهرباء وبذلك سنستغنى عن أي فضل من أي دولة فلماذا لا نستغل الطبيعة؟ فإذا لم تكن لديكم الإمكانيات فلماذا أحدث "PPP" بالشراكة بين القطاع العام والخاص؟ فالدولة هي المسؤولة عن القيام بكل ذلك بالمشاركة مع شركاء اقتصاديين ورأس مال وطني تونسي حينها ستحل كل هذه الإشكاليات، فقد أصبحنا نستورد كل شيء من الخارج مثل العلف وغير ذلك ولم تتم مراجعة الاتفاقيات التركية والصينية وإخلال الميزان التجاري فمن المسؤول عن كل ذلك؟ هل أن مجلس نواب الشعب هو المسؤول عن ذلك؟

سأنتقل الآن إلى المفقرين في الأرض أساتذة التنشيط الثقافي بنظام الحصة الذين يحصلون على راتب بقيمة 300 و500 دينارا فمن الذي يستطيع العيش بهذا المبلغ، أستاذ تنشيط ثقافي بدار الثقافة يقوم بتنشيط الأطفال ليبعد عنهم دمغجة الدعششة وإبعادهم عن الشارع ونحن نعلم جيدا أن هناك العديد من المخاطر مثل المواد المخدرة وغيرها فهؤلاء الأساتذة اليوم مفقرون يعيشون براتب لا يتجاوز 500 دينارا وغير مترسمين ولم يقع تسوية وضعيتهم فهؤلاء يقدمون إبداعات.

فاليوم نحن نشجعه على الإبداع من خلال معاقبته بالتهميش فهؤلاء أساتذة درسوا في بئر الباي وفي معهد الموسيقى وبالمعهد العالي

للمسرح والموسيقى بالكاف والمعهد العالي للمسرح والفنون الجميلة بتونس، فهؤلاء يقومون بزرع جيل جديد لتونس يؤمن بالثقافة والعمل المنعدمة لدينا أصبحنا نكرس فيهم اليوم عدم المبالاة وبالتالي تنقمه على اختياره ذلك الاختصاص، مع العلم أنه تمت تسوية الدفعة الأولى والثانية والثالثة وهذه هي الاتفاقية فإذا كنا لا نؤمن باستمرارية الدولة فعلى الدنيا السلام، هذه الاتفاقية ممضاة وقد تمت الدفعة الأولى والثانية والثالثة والرابعة انتهى، بل هناك استمرارية وهؤلاء الأشخاص لديهم الأولوية لأنهم يقدمون لكم أجيالا سيكونون الحلول في المستقبل.

المسألة الثانية بالنسبة إلى هجرة الأدمغة الدولة تتكفل بتعليمه ومصاريفه ثم بعد ذلك يقع اختيار البعض منهم للذهاب إلى الخارج فيجب علينا على الأقل إحداث قانون لكل متخرج في الجمهورية التونسية والمرغوب فيه في الخارج يجب عليه أن يبقى لمدة خمس سنوات في الجمهورية التونسية لكي يعطيها حقها، ثم يجب على كل دولة استرجاع كل الاستثمار الذي استثمرناه فيه حينها سيستثمر فينا. فنحن ندرس ونعلم ويتخرج لدينا العباقرة ثم تستغلنا الدول الغربية فهؤلاء أبنائنا وليس له أي فضل على بلاده ويجب على الطبيب أو المهندس أن يعمل في أي مكان بالجمهورية التونسية إلى جانب أنهم لا يعملون ويقومون بالهجرة فهل بإمكانكم تسفير الأساتذة العاطلين عن العمل في التعاون الفني وأساتذة الثقافة والتنشيط الفني، إذا كان لدينا اكتفاء ذاتي لماذا يقتصر ذلك على أطباء الاختصاص والمخترعين والعباقرة فقط بدون أي عناء، إن هذه الدولة لديها سيادة ولن يتمكن أي من هذه الكفاءات المغادرة إلا بعد خدمة الدولة وأن يقدم لها مثلما قدمت له ثم عندما يغادر البلاد يجب عليه أن يدفع ما تطلبه تكوينه بالكامل، حينها أقول أن لهذه الدولة سيادة ونحن موجودين وسنتجاوب معكم في ذلك، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد شكري البحري غير منتمي له ثلاث دقائق تفضل.

السيد شكري البحري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالجميع،

النقطة الأولى في علاقة بالتصرف في النفايات.

أولا، السؤال المطروح هل أن رئاسة الحكومة لديها تصورا كاملا في منظومة التصرف في النفايات والانتقال البيئي في تونس في ظل تداخل عديد الهياكل منها وزارة الداخلية، الجماعات المحلية، البلديات، وزارة البيئة، الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات وفي ظل غياب نصوص قانونية تحدد المسؤوليات والأدوار وغياب دليل إجراءات واضح وحقيقي.

ثانيا، السؤال المطروح ما هو توجه الحكومة في مشروع التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة بولاية صفاقس وما هو " Plan d'action" في علاقة بالنفايات الصناعية والخاصة والاستشفائية؟

النقطة الثانية تتعلق بتوقيت وأيام العمل بتونس، أولا في بلاغ صادر يوم 23 جوان 2020 تم الإعلان عن تكليف فريق عمل بدراسة حول تقييم التوزيع المعتمد لأيام توقيت العمل بالنسبة إلى أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية على أن يتم استكمال الأشغال خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

ثانيا، توجد حاليا وفي الحقيقة منذ مدة استشارة على موقعكم الإلكتروني موجهة إلى المؤسسات الاقتصادية حول تقييم ومراجعة التوقيت الإداري، أظن أنه من الأفضل والمجدي تقييم عمل فريق العمل الذي لم يقم بأي شيء منذ ثلاث سنوات وخمسة أشهر بالإضافة إلى تقييم مردودية وشكل مضمون الاستشارة الموضوعة على الخط الموجهة إلى المؤسسات الاقتصادية فقط أعتقد أن ليس لديها أي "Impact" ولم يتم التسويق إليها ويجب تطويرها.

أظن أيضا أنه قد حان الوقت لمراجعة وتقييم ومتابعة نتائج وآثار نظام العمل المعتمد حاليا والمنصوص عليه بمقتضى الأمر 1710 لسنة 2012، فلا بد من وضع حل ومقترح عملي حقيقي لتحسين التوزيع المذكور بهدف تطوير الأداء والارتقاء بالإنتاجية والمردودية.

هناك مسألة أخرى في علاقة بالعمل عن بعد، ماذا بعد الأمر الرئاسي عدد 310 لسنة 2022 المؤرخ في 5 أفريل 2022 والذي يتعلق بتنظيم العمل عن بعد لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت والهيئات العمومية؟ أين دراسة الأثر التي تمت الإشارة إليها في الأمر الرئاسي؟ أين التقييم على المستوى الوطني، على المستوى القطاعي...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد ماجدي عن كتلة لينتصر الشعب له ثلاث دقائق تفضل.

السيد محمد ماجدي

شكرا سيدي الرئيس،

تحية لزملائي الأفاضل ومرحبا بوفد رئاسة الحكومة في رحاب مجلس نواب الشعب،

تحية للمقاومة الفلسطينية وللشعب التونسي الأبي،

إلى متى يرحل موضوع تسوية وضعية عملة الحضائر الذين يعانون الأمرين في غياب خارطة طريق واضحة تمكنهم من حقوقهم المهنية والذين تعرضوا في معظمهم إلى تعيينات أثقلت كاهلهم ولم تراعي مقرات إقامتهم وكذلك ملف العملة 55/45 سنة ومشكل ضعف جراية المتقاعدين وتأخر صرفها.

أما بخصوص ملف عمال شركات البيئة والغراسة فقد ظل لسنوات يراوح مكانه فلم يقع الحسم فيه بشكل جذري وعليه نطالبكم بتفعيل نشاط هذه الشركات واستكمال قانون أساسي منظم لها يحدد واجبات العمال وحقوقهم بكل دقة وفق قاعدة العمل المنجزة التي يطالبون بها العمال في مراسلة كنا توجهنا بها إلى رئاسة الحكومة ممضاة من قبل عديد النواب بتاريخ 9 أكتوبر 2023.

ملف البيئة والغراسة وباقي أشكال التشغيل الهش بصفة عامة وظف لشراء السلم الاجتماعية من طرف بن علي سنة 2008 وباقي الحكومات السابقة وعمال هاته الشركات بدون أي مزايدة هم أبناء شعبنا ومن حقهم الشغل والعيش الكريم لذا نطلب من رئاسة الحكومة حل هذا المشكل نهائيا في أقرب الآجال.

ويظل العنوان الكبير والمميز هو المشاريع المعطلة في جميع المجالات الصحية والبيئية والفلاحية والاقتصادية والعقارية ألم يصرح السيد رئيس الجمهورية بأن قرارات 25 جويلية كانت نتاجا لعديد الزيارات أهمها زيارته إلى مستشفى المتلوي الذي وجده في حالة يرثى لها وقال السيد رئيس الجمهورية حرفيا: "عندما زرت مستشفى المتلوي لم أجد به لا ماء ولا كهرباء ولا أكسيجين" فخفت الله في عباده واتخذت قرارات 25 جويلية.

يا سيادة رئيس الجمهورية،

ما زالت أغلب الجهات تعاني وتقاسي والسبب الرئيسي هو تعطل المشاريع فإلى متى ستظل تعليماتكم سيادة الرئيس في جهة وتنفيذها على المستوى الجهوي في جهة أخرى وكمثال والي قفصة، والي أريانة، والي بنزرت غير قادرين على الخروج من طور التعطيل إلى طور الإنجاز، الأموال مرصودة والمشاريع على ورق.

ختاما، أدعو سيادة رئيس الجمهورية والسيد رئيس الحكومة إلى مراجعات جادة ودقيقة في تعيينات الوظيفة التنفيذية في الجهات، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، وأخيرا الكلمة للنائب المحترم السيد رضا الدلاعي عن كتلة الخط الوطني السيادي وله سبع دقائق تفضل.

السيد رضا الدلاعي

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب مرة ثانية بمديرة الديوان وبالسيد الكاتب العام بالنيابة وبكل الوفد الحكومي الحاضر بيننا والذي شرفنا بحضوره بالبرلمان.

في الحقيقة عندما نطلع على الوثيقة المقدمة من الحكومة هناك رؤية استراتيجية طموحة في إنجاز إصلاحات تتعلق بتطوير الإدارة والحوكمة وكذلك دفع الاستثمار والرقمنة وغيرها وهناك جزء منها محين وجزء ربما من حكومات سابقة وهذا منطق استمرارية الدولة ولكن تبقى المسألة مرتبطة بعاملين توفير الإمكانيات المادية التي تسمح بتنفيذ هذه الإصلاحات وكذلك بمناخات اجتماعية وسياسية تتيح تنفيذ هذه الإصلاحات وربما ما عانت منه البلاد خاصة بعد الثورة من غياب الاستقرار الحكومي أخّر مثل هذا النوع من الإصلاح.

الآن ونحن نعلم أن أي تأخير في الإصلاح ستدفع كلفته البلاد وهذا يتطلب أن تكون هناك مصارحة للشعب وأن يكون هناك نوع من التكامل والتفاعل الوطني وعلاقة متكاملة بين البرلمان والحكومة والسلطة التنفيذية باتجاه أن تكون هناك تشريعات جديدة يمكن أن تخلق الثروة وأن تنعش الاقتصاد وهذا يتطلب أن يكون هناك التكامل المطلوب ببرنامج إصلاح واضح فيه مراجعة لمجلة الاستثمار، لقانون الصرف، لمجلة المياه، لجملة من المسائل. كذلك إدماج الاقتصاد الموازي، فعندما نتحدث مع السيدة وزيرة المالية لا نتبين أي رؤية ولا أعتقد أن بإمكان وزارة المالية إنجاز مثل هذا التوجه بمفردها في خطة تحفيزية تؤدي إلى تعبئة الموارد من أجل أن ننجز هذا النوع من الإصلاحات.

النقطة الثانية تتعلق بتفعيل اللجنة العليا لمتابعة المشاريع المعطلة، هناك العديد من المسائل في هذا الجانب، مثلا المسألة العقارية التي تتطلب تشريعات جديدة وكثير من المشاريع معطلة بسبب المسألة العقارية.

كذلك مسائل تتعلق ربما بتأخر الإنجاز وهذا يتطلب كلفة مادية جديدة ورصد إمكانيات مادية جديدة، نحن نريد أن يرفع شعار العدل بين الفئات وبين الجهات نريد من الحكومة أن تنكب في علاقة بالوزارات على الدفع بهذه المشاريع المعطلة وعلى نوع من الإنصاف يخص كل الجهات بدون أي إستثناء على قاعدة العدل بهذه الإمكانيات حتى المحدودة فعندما يكون هناك عدل يكون هناك قبول من الناس للإصلاح.

نقطة أخرى تتعلق بملف عمال الحضائر الذي يحتوي على جانبين الجانب الذي يخص الذين لا يتجاوزوا 45 سنة وهذا قسط أول وجزء منهم يخص عمال الفلاحة لم يقع تسوية وضعيتهم إلى الآن والملف في رئاسة الحكومة والجزء الثاني يتعلق بالفئة التي تبلغ بين 45 و55 سنة وهي مبادرة قدمت من حركة الشعب سنة 2021 وتحولت إلى أمر أمضى عليه السيد رئيس الجمهورية.

وفي أواخر السنة الفارطة خرج السيد رئيس الجمهورية وتحدث عن هذا الملف وبعد تصريحه تحركت الحكومة وراسلت الولاة وطلبت منهم تحيين المعطيات حول هذه الفئة التي تخص 55/45 سنة، وعندما راسلنا السيد وزير الشؤون الاجتماعية تحدث وقال بأن الملف لدى رئاسة الحكومة رأسا فكيف ستتعامل معه الحكومة بعد أن أذن السيد رئيس الجمهورية بتنفيذ هذا الأمر؟

وحتى في عمال الحضائر ذاتهم هناك من كانت فترة عملهم أقل من عشرون سنة، 14 و18 يوما وغير ذلك حتى إذا لم نتمكن من تسوية وضعيتهم فعلى الأقل أن نرفع من أيام العمل وتعلمون جيدا أن توجه الحكومة تمس الفئات الهشة وأتصور أن هذا التوجه والدولة الاجتماعية الراعية من المفروض أن تلتفت إلى هذه الفئات لكي تتمكن من تسوية وضعياتها بالحد الأدنى. وهناك منهم من يغادرون عملهم في سن الستين ويحسب عليهم أن أبنائهم يعملون ومن المفروض أن يعاملوا بشكل واضح وأن يحصل على جرايته بمجرد الخروج في سن الستين سنة لا أن يبقى بدون جراية.

أردنا إن نبلغكم هذه المسألة للمزيد من الوضوح ونريد تلقي الأجوبة حتى إن لم تكن اليوم فعلى الأقل أن توضحوا بصورة واضحة ما هو مآل هذا الملف العالق الذي يمس الكثير من العائلات وعمال الحضائر يقدمون عملا كبيرا وتحتاجهم الدولة إذا أحسنت توزيعهم في الإدارات وهناك شغورات كبيرة في الإدارات لو تتعامل الحكومة بطريقة عادلة من حق هذه الفئة أن تسوى وضعياتهم بدون موارية ونحن نريد أن تشرع الحكومة في ذلك في أقرب الآجال الممكنة لإنصاف هذه الفئة الهشة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن سنرفع الجلسة لمدة نصف ساعة على إثرها ستتولى السيدة رئيسة ديوان رئيس الحكومة الرد على كل التدخلات.

(كانت الساعة السابعة مساء وخمس دقائق)

استئناف الجلسة

وبيانات وأجوبة السيدة مديرة ديوان

السيد رئيس الحكومة

(كانت على الساعة السابعة مساء وخمس وأربعين دقيقة)

السيدة سامية الشرفي قدور، مديرة ديوان السيد رئيس الحكومة

شكرا،

شكرا السيد رئيس مجلس النواب،

السيدات والسادة نواب الشعب،

السادة الحضور،

السادة ممثلي الهيئات والإدارات العامة برئاسة الحكومة،

أود في البداية أن أترحم على شهداء فلسطين ونثني على المقاومة الفلسطينية.

أود أن أشكر في البداية التقرير الذي قدمته لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد على حسن إعداد التقرير المتعلق بمهمة رئاسة الحكومة وعلى تنظيمها الجيد لجلسة الاستماع بتاريخ 13 نوفمبر 2023.

سوف أحرص على الإجابة عن الأسئلة التي تفضلتم بها وسأقوم بتبويبها على برامج رئاسة الحكومة. هناك جملة من الأسئلة التي تهم القطاعات بالخصوص وسيتفضل السادة الوزراء المشرفين على قطاعاتهم بمدّكم بالإجابات الدقيقة.

في البداية أردت أن أعود إلى مهمة رئاسة الحكومة التي تأتي في إطار تنفيذ السياسة العامة للدولة طبقا للتوجهات والاختيارات التي يضبطها سيادة رئيس الجمهورية:

تسهر مهمة رئاسة الحكومة على ضمان نجاعة واستمرارية المرافق العمومية وتسيير دواليب الإدارة والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية قصد تنفيذ جملة من الاستراتيجيات الوطنية التي تمسّ جميع مجالات تدخّل الوظيفة التنفيذية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة في إطار مقاربة تضمن تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين.

سأبدأ ببرنامج الإشراف:

بما أنّكم طرحتم مسألة الاستراتيجية لذلك أردت أن أقول أنّه خلال العمل الحكومي تم استعراض وتدارس والموافقة على استراتيجيات قطاعية وعلى وضعيات المؤسسات والمنشآت.

إذن، المجالس الوزارية التي تولّت النظر في الاستراتيجيات تتمثل في استراتيجيات قطاع الرقمنة والصحة والصناعة والتجديد، التشغيل والتكوين، النقل واللوجستيك، السياحة، مكافحة التطرف، المياه وأيضا الانتقال الإيكولوجي، الطاقة، كل هذه الاستراتيجيات تتعلق بأولويات وطنية ونذكر منها خاصة السيادة في مجال الطاقة والسيادة في مجال الغذاء. هذا بخصوص التوجهات الاستراتيجية.

فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي ودفع الاستثمار، تم أيضا تخصيص مجالس وزارية فما يخص المخطط التنموي، فيما يخص إعداد قانون في الغرض وكذلك فيما يتعلق بإيجاد استراتيجيات وطنية لتحسين مناخ الأعمال واتخاذ إجراءات عاجلة لتنشيط الاقتصاد والإنعاش الاقتصادي ودفع المشاريع الاستثمارية المعطلة وهذا سنعود إليه لاحقا بخصوص اللجنة العليا لتسريع إنجاز المشاريع.

سأتطرق الآن للملف الخاص بالحضائر الذي تعرّض إليه العديد من السادة النواب في تدخلاتهم، كما تعلمون لدينا ثلاثة أصناف: صنف أول من سنهم أقلّ من 45 سنة وصنف ثاني من سنهم بين 45 سنة و55 سنة وصنف ثالث مَنْ تجاوز ما فوق 60 سنة.

بالنسبة إلى الفئة العمرية للذين تجاوز سنهم أكثر من 60 سنة: تتمثّل مساعي الحكومة بالتعهد بما جاء في الاتفاق وبتسوية جميع الوضعيات.

إذن، بالنسبة إلى الفئة العمرية ذات 60 سنة، تم حاليا إعداد الاتفاقية ليتسنى للمعنيين الانتفاع سوى بمنحة العائلات المعوزة وببطاقة العلاج المجاني إذا كانت وضعيتهم لا تمكّنهم من التمتع بجراية تقاعد. هذا بالنسبة للأشخاص الذين تجاوز سنهم أكثر من 60 سنة.

بالنسبة إلى وضعية الذين تجاوز سنهم بين 45 و55 سنة، تجدر الإشارة في هذا الخصوص أن الاتفاق الأول الذي تم منذ البداية يتمثل في الحصول على صك مغادرة مقداره 20 ألف دينار، غير أنه بعد حوالي ثمانية أشهر من صدور القانون عدد 27 جوان 2021 وقع طرح صدور إشكالية كيفية إدماج هؤلاء مع العلم أن عددهم هو 18 ألف عامل وهو عدد إضافي وبذلك سوف يتمّ إدماجهم بالوظيفة العمومية دون ضبط الموارد المالية اللازمة لتأجيرهم في ظل الصعوبات التي تمر بها حاليا المالية العمومية. وبالرغم من كل ذلك تعمل مصالح رئاسة الحكومة والوزارات المعنية بدراسة كافة الإمكانيات لإصدار النصوص الترتيبية التطبيقية إيمانا منّا بضرورة تجسيم إنهاء التشغيل الهش.

فيما يخص وضعية عمال الحضائر الذين سنهم أقلّ من 45 سنة، تم إدماج الدفعة الأولى فيما عَدَا بعض الوضعيات لأننا بصدد التثبت من شهاداتهم المدرسية والتي بصدد الدرس وسيقع إتمام كل الإجراءات في أقرب الآجال.

بخصوص ما وقع ملاحظته بالنسبة إلى تسجيل عدد من العملة بعيدا عن مراكز العمل المعذرة عن مقرات السكنى وهنا سنحاول الاتصال بالوزارات المعنية لإعادة النظر ودرس بعض الوضعيات مع العلم أنه بخصوص هذه المقاربة تم حصر كل حاجيات الوزارات في كل ولاية ثم تمّ سدّ الشغور بها، لأنه يمكن أن نجد العدد المطلوب يفوق حاجيات تلك الجهات وذلك ما جعلنا نتعرض إلى إشكاليات في هذا الخصوص. وفي الحقيقة هناك سعي حثيث حتى يتمّ على الأقل تسوية وضعيات حاملي الإعاقة لتقريبهم من مقرّات السكنى ولكن يجب هنا أن نحافظ أيضا على الحوكمة بالتوفيق بين الشغورات الموجود، بطبيعة الحال هناك عمل حثيث على مستوى رئاسة الحكومة لتجاوز هذه الصعوبات وإن شاء الله مع بعضنا سنتوصل إلى حلول.

بالنسبة إلى الدفعة الثانية تم إنجاز مرحلة تحيين المعطيات وحاليا يتم إنجاز مرحلة الشغورات وهي المرحلة قبل الأخيرة من مرحلة الإدماج.

أردت أن أقول أنّه بالنسبة إلى الدفعة الأولى للذين سنهم أقلّ من 45 سنة بخصوص العملة المعنيين بالإدماج في وزارة الفلاحة، تقوم الوزارة حاليا بدراسة ملاءمة مؤهلات المعنيين مع مراكز العمل المسند لهم، هذا الملف بصدد الدرس وسيتم تسويته إن شاء الله في أقرب الآجال.

بخصوص عدد أيام عمّال الحضائر، فإن إجراءات التصرف تبقى هي المعنية دون غيرها ولكن على كل حال فإن كافة عمال الحضائر الذين سنهم أقلّ من 45 سنة المسجلين بالمنصة وعددهم حوالي 31 ألف وهم معنيين بالتسوية دون اعتبار أيام العمل التي قاموا بها.

وفيما يتعلق بمسألة البستنة التي تمّ التطرق إليها وبالخصوص تلك التي تهم ولاية تطاوين أريد أن أشير إلى أنّنا قمنا بجميع الإجراءات قصد تأجير المعنيين وهذا ما تم فعليا ووقع تسديد كل الأجور لمستحقّيها.

وقد حظي هذا الملف باهتمام كبير من قبل الحكومة وتم عقد جلسات وزارية في هذا الموضوع لضبط منهجية عمل لتفعيل نشاط شركة البستنة بتطاوين وقبلي وتم إحداث منصة رقمية للتأكّد من تكريس قاعدة العمل المنجز لاستحقاق الأجور المسداة في إطار الشفافية والمساءلة وهذه المنصة مفتوحة للشركتين ولكافة الهياكل العمومية والرقابة أيضا للمتابعة.

كما سيتم إضفاء الصبغة القانونية لتعيين الأعوان لدى الهياكل العمومية من خلال عقود بين الهياكل والشركتين وهذا العدد يمثل قرابة 70% من جملة الأعوان وفي نفس السياق بالنسبة إلى الأعوان الآخرين تم تكليف لجنة على مستوى وزارة الاقتصاد والتخطيط لتقديم كافة الإمكانيات الاقتصادية المتاحة والميزات في الجهات التي ستخوّل للشركات إبرام صفقات أشغال ستمكّنها من توفير موارد مالية لهذه الشركات وهذه القرارات هي محلّ متابعة من قبل رئاسة الحكومة علما وأن السيد رئيس الحكومة أذن بإجراء مهمة تدقيق لدى الشركتين بهدف تحسين مستوى الحوكمة وللوقوف أيضا على النقائص والإخلالات.

بالنسبة إلى الجمعيات أريد أن أمدّكم ببعض الإحصائيات تفاعلا مع الأسئلة التي طرحتموها، عدد الجمعيات إلى غاية 14 نوفمبر 2023 يساوي 24918 جمعية منها 9876 جمعية مكوّنة قبل صدور المرسوم المنظم للجمعيات منها 15042 جمعية منذ موفى سنة 2011 باعتماد نظام تصريح لا ترخيص بزيادة قدرها 152 % مقارنة بما قبل سنة 2011 بالرغم من أن حوالي 90 % من ملفات طلب التأسيس التي ترد على الإدارة غير مستوفاة للشروط القانونية سواء من حيث الوثائق أو البيانات مما تضطر الإدارة إلى مراسلة المعنيين بالأمر وهو ما يتطلب حيّزا زمنيا آخر كما يتم تخصيص أيضا أيام في الأسبوع لاستقبال مؤسسين ومساعدتهم على إصلاح ملفاتهم.

بالنسبة إلى التمويل الأجنبي، تجدر الإشارة إلى ارتفاع حجم التمويل الأجنبي خلال العشرية الأخيرة ويعود هذا خاصة إلى ارتفاع عدد الجمعيات المكونة وعدم وجود نص قانوني يمنع ذلك ويضع ضوابط ومعايير لتحديد كيفية الحصول عليها وسقف محدّد والجهات المانحة.

بالنسبة إلى التصريح التلقائي، عدد من الجمعيات التي تتولى التصريح التلقائي بتلقّيها لتمويلات أجنبية حوالي 2300 جمعية وتتعلق هذه بحوالي 17 ألف تحويل، إلا أن ذلك يبقى رهين مدى التزام الجمعيات بالتصريح التلقائي من عدمه مما جعلنا نعمل على مزيد التنسيق مع مختلف الهياكل المصرفية لتحديد الجمعيات المخالفة لواجب التصريح واتخاذ الإجراءات وفقا لأحكام الفصل 45 من المرسوم المنظم للجمعيات.

وفي هذا الصدد أردت أن أعطيكم بسطة بخصوص المراقبة، مراقبة التدفقات المالية المتأتية من الخارج للجمعيات، يخضع للمراقبة القبلية من طرف الهياكل المختصة بالمؤسسات المصرفية في مرحلة أولى، ثم إلى اللجنة التونسية للتحاليل المالية عند صدور التصاريح بالشبهة ثم إلى الرقابة المدنية في ممارسة أنشطتها ومدى التزامها بالتشريع الجاري به العمل من طرف السلطات المختصة مرجع نظرها الترابي.

بخصوص مسألة تجميد الحسابات البنكية أو البريدية للجمعيات هذا من الاختصاص الحصري للجهاز القضائي.

ورغم قصور المرسوم المنظم للجمعيات وتحديد آليات الرقابة بكل دقة، إلا أن الإدارة تولت فضلا عن المرسوم تفعيل التشريع الجاري به العمل على مستوى الرقابة المكتبية القبلية لتسيير الجمعيات والتعاون بما يتعلق بالرقابة اللاحقة مع مختلف الهياكل المتدخلة حسب مجال الاختصاص على غرار البنك المركزي، اللجنة التونسية للتحاليل المالية، اللجنة الوطنية لمكافحة الارهاب، المؤسسات المصرفية، السجل الوطني للمؤسسات، النيابة العمومية، السلط المحلية والجهوية والهياكل العمومية المانحة.

وتولّت الإدارة منذ تصنيف تونس بالقائمة السوداء من طرف مجموعة العمل المالي وبالقائمة الرمادية من طرف منظمة الشفافية الدولية على وضع خطة عمل، تمّ من خلالها القيام بجرد شامل للجمعيات المكونة حسب الولايات والنشاط وتحديد المخاطر بالتعاون مع مصالح وزارة الداخلية وبعض الهياكل الأخرى وهي عملية متواصلة بصفة دورية أفرزت إلى غاية هذا التاريخ ضبط 272 جمعية مشبوهة وقد تم اتخاذ الإجراءات التالية ضدّها:

- منها 266 وقع طلب تعليق نشاطها ومن جملة 272 جمعية منها 182 وقع صدور الإذن بتعليق نشاطها.

- عدد الجمعيات التي تم رفض تعليق نشاطها: 25،

-عدد الجمعيات التي تم طلب الإذن بحلّها قضائيا: 176،

-عدد الجمعيات التي صدر حكم قضائي بحلّها: 69،

-عدد الجمعيات التي صدر حكم قضائي برفض حلّها: 57.

هذا وسأمدّكم بمجمل العمل الذي تقوم بها رئاسة الحكومة والإدارة العامة للجمعيات والأحزاب.

بالنسبة إلى الأحزاب حول المال الفاسد في الأحزاب المشبوهة، فقد شرعت رئاسة الحكومة منذ سنة 2018 بتتبّع الأحزاب السياسية التي لم تقدّم تقاريرها المالية حيث قامت بالتنبيه على 150 حزب ثم أصدرت المحكمة المختصة قرار بتعليق نشاط 97 حزب وبالتنسيق مع المكلف بالنزاعات أصدرت بين سنة 2020 وسنة 2022 أحكاما تتعلق بـ 15 حزب كما قام 14 حزب حلّ نفسه اختياريا باعتباره غير قادر على تكليف مراقب حسابات المستوجبة بالمرسوم.

وهذه الإجراءات تندرج في إطار تكريس مبدأ الشفافية المالية بدستور 2022 وأيضا لحماية الأحزاب من المال الفاسد والمال المشبوه.

سأمرّ إلى البرنامج الخاص بالرقابة وقد توجّه السيد النائب صابر المصمودي بسؤال حول ضعف الميزانية المرصودة لبرنامج تحديث الخدمات والحال أن دور الرقابة كبير لتكريس الشفافية وتحسين نجاعة التصرف العمومي وبالتالي فإن لديه الأولوية أيضا.

أردت أن أقول أنّ المسارات متكاملة والرقمنة هنا بالطبع ستقوم بدعم منظومة الرقابة الداخلية للهياكل العمومية بينما تقوم الهياكل الرقابية بأعمال التدقيق من أجل تعزيز منظومة مكافحة الفساد وتحسين الأداء وتوفير الضمانات المتعلقة بصدقية وسلامة المعلومات لتحسين استعمال المال العام.

بالنسبة إلى إعادة النظر في النص المنظم لمراقبة المصاريف العمومية، نحن نسير نحو تخفيف الرقابة المسبقة، هناك مشروع نص لتنقيح الأمر المنظم لمراقبة المصاريف العمومية لسنة 2012 في اتجاه حذف التأشيرة المسبقة لمراقبة المصاريف بالنسبة إلى النفقات التي لا تشكل خطورة على التصرف في المال العام في إطار الرقابة المعدلة وتغييرها بمراقبة لاحقة، حاليا جميع الوزارات انخرطت في هذا المسار وسيتم تعميم هذه الصيغة على الصعيد الجهوي في إطار مشروع النص.

وفي نفس التمشي، هناك اقتراح حذف عضوية مراقب المصاريف في العديد من اللجان منها لجنة التمويل العمومي التي تقوم بأعمال التصرف وتعويض حذف الرقابة المسبقة بتعزيز منظومة الرقابة الداخلية لتوفير ضمانات حسن التصرف في المال العام وإعطاء الأولوية للرقابة اللاحقة في إطار مهمات التدقيق والتفقد وأخيرا مشروع الأمر في انتظار تنقيح مجلة المحاسبة العمومية الفصل 88.

بالنسبة إلى منظومة الشراء العمومي على الخط ودورها في تسريع إسناد المشاريع العمومية أو تعطيلها، الإجابة على هذا السؤال يتمثل في أنه تم تقييم منظومة الشراء العمومي على الخط "TUNEPS 1" على مستوى سلبياتها وإيجابياتها وحيث تم إدخال عدة تحسينات فنية على المنظومة من حيث طاقتها الفنية وسرعة التدفق وحماية المعطيات وسرّيتها وقدرة إصدار المنظومة ونحن الآن بصدد إصدار منظومة محيّنة "TUNEPS 2" بسرعة تدفق أعلى ستصبح "Méga- octet 30" حاليا وسيتم الترفيع فيها لاحقا لتصبح بدون سقف.

كما سيتم خلال الأسابيع المقبلة إصدار المنظومة الجديدة المبسّطة "TUNEPS MOBILE" وهي سهلة الاستعمال ومعتمدة للإمضاء الإلكتروني المبسط وتجدر الإشارة إلى أنه تم الإعلان على المنافسة على المنظومة وسأمدّكم ببعض الإحصائيات: الإعلان عن المنافسة على منظومة "TUNEPS " حوالي 8284 طلب عروض وقرابة 30 ألف استشارة وقد تم تسجيل حوالي 15500 مقاول ومكاتب دراسات 1441 مشتري عمومي للذين يستعملون هذه المنظومة، وتم تسجيل 103514 عروض على الخط بالنسبة إلى الشراءات التي لا تعتبر صفقات عمومية وتم تسجيل 27693 عرض بالنسبة إلى طلبات العروض، وهذا يوضح وجود بعض التعطيل ولكن هناك عمل كبير بالرجوع إلى العدد الهائل من العروض لذلك فقد أعطت الرقمنة نتيجة فعلا.

بالنسبة إلى عدم مشاركة المقاولين بخصوص المشاريع العمومية التي تقلّ تكلفتها عن 200 ألف دينار، أود أن أشير إلى أن منظومة "TUNEPS 2" ستمكّن من الإعلان عن المنافسة عبر منظومة طلبات العروض بالنسبة إلى المشاريع التي تفوق كلفتها 200 ألف دينار عبر المنظومة الفرعية، أما المشاريع التي تقلّ كلفتها عن 200 ألف دينار فإن المنظومة الفردية " e-shpoping mall" بإمكانها أن تمكّن المشتري العمومي من الإعلان عنها وعلى إنجازها على هذه المنظومة الفرعية هناك قرابة 300 ألف استشارة تم إنجازها بالنسبة إلى لمشاريع التي تقلّ مبالغها عن 200 ألف دينار هذا عبر منظومة " TUNEPS" وما تم طرحه هو أن هناك طلب عروض ولا يوجد من يشارك فيها وهذا صحيح وقد بلغتنا هذه المسألة وربما بتحسين مناخ الأعمال وعبر تنقيح أيضا الفصل 411 ربما ستشهد الأمور بعض التحسنّات، على كل حال نحن بصدد متابعة ذلك.

بالنسبة إلى مراجعة الأمر عدد 1039 فقد تم إعداد تقرير مفصل لتحسين منظومة الصفقات العمومية والآن نحن في مرحلة الاستشارات لتحسين هذه المنظومة وهذا الموضوع تولى الاهتمام به الزملاء ووقعت مشاورات ونحن الآن بصدد إحالته على مصالح القانون والتشريع لدراسة المقترح.

حول نظام الأقلّ سعرا للمقاولين دون البحث عن الجودة: اللجوء إلى منهجية الاختيار على أساس العرض المالي الأقل ثمن يكون بالنسبة إلى الطلبات والمشاريع التي لا تكتسي أي تعقّد من الناحية الفنية. علما وأنّ العارضين يتم ترتيبهم ماليا بصفة تصاعدية ثم التثبت من القدرة الفنية ومن الضمانات العالية للعارض الأقلّ كلفة، إذن لا يوجد سوى السعر بل هناك أيضا الاستجابة لكل المعايير الفنية والمواصفات المطلوبة ضمن كراسات الشروط وهنا يجرى تدقيق في هذا الموضوع ولا تعتبر الكلفة هي المعيار الوحيد فالاستجابة أيضا للمعايير الفنية والمواصفات تؤخذ بعين الاعتبار وبالتالي يتم الأخذ بعين الاعتبار معايير الجودة.

بالنسبة إلى الطلبات المتعلقة بالتجهيزات ذات خصوصية فنية يتم الاختيار على أساس المعادلة بين الكلفة والجودة علما وأن أغلب المموّلين الأجانب يعتمدون أيضا على هذه المنهجية.

فيما يتعلق بعملية مراجعة الأمر عدد 1039 بصفة معمقة وإصدار أمر جديد، فإنّ الزملاء أخذوا بعين الاعتبار المعايير الدولية من حيث النجاعة وشفافية الإجراءات ونزاهتها وحسن التصرف في المال العام لذلك سيكون المشروع إن شاء الله ملمّا، أمّا إذا طال المشروع نوعا ما فذلك ليكون ملمّا ويأخذ بعين الاعتبار كل المعايير الدولية.

تحدث السادة النواب عديد المرات عن المشاريع المعطلة، في إطار المرسوم عدد 68 لسنة 2022 وقع ضبط أحكام خاصة لتحسين نجاعة وإنجاز المشاريع العمومية وفي هذا الصدد تم إحداث لجنة يترأسها رئيس الحكومة وهي لجنة تُعْنَى بتسريع إنجاز المشاريع العمومية وقد تم في هذا الصدد منذ شهر جوان الفارط ضبط مشمولات وتركيبة اللجنة الفنية، هناك لجنة فنية تعنى بإعداد عمل اللجنة الوزارية وإلى جانب اللجنة الفنية، هناك لجان قطاعية ولجان جهوية قامت بعقد عدّة اجتماعات منذ شهر سبتمبر مع جلّ الوزارات وتم اختيار في مرحلة أولى 89 مشروعا بكلفة تناهز 25 ألف مليون دينار تهم إحدى عشر قطاعا ووقع الاختيار على هذه المشاريع حسب أهميتها الاستراتيجية وأيضا حسب نسب السحب التي كانت ضعيفة للتسريع فيها.

ووقعت دراسة الأسباب والإشكاليات والصعوبات التي تعيق الإنجاز وتم التطرق إلى الجانب العقاري وطول إجراءات الانتزاع لفائدة المصلحة العامة وطول الإجراءات لتغيير صبغة الأراضي، اعتراضات المواطنين، طول إجراءات القيام بالصفقات العمومية

ولمراحل إعداد الدراسات الفنية والمصادقة عليها، نقص الموارد البشرية والتأطير بالإدارات الفنية وضعف التنسيق بين المتدخلين.

وهنا حاولنا في إطار اللجنة الفنية تدارك مسألة التنسيق بين الوزارات وبين الجهات وبين القطاعات وكان هناك عمل حثيث بين الوزارات وهي مشكورة على ذلك بحضور الهيئات للطلب العمومي وهيئة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وهيئة مراقبة المصاريف وقد تم عقد جلسة وزارية أولى تضمنت 12 مشروعا حسب البرنامج على مستوى اللجنة الوطنية وكانت هذه الجلسة الأولى التي تم عقدها وستليها جلسات أخرى.

وقد تم حل بعض الإشكاليات لتسريع تنفيذ هذه المشاريع بما في ذلك مشاريع في مجال النقل والصحة والبنية التحتية والمستشفيات وجميعها ضمن 12 مشروعا وذلك لفض كل الإشكاليات لتسريع إنجاز هذه المشاريع، خاصة وأن التمويل موجود ولاحظنا أن نسبة السحب ضعيفة بالرغم من وجود تمويلات في إطار التعاون الدولي أو تمويل على الميزانية.

وتجتمع اللجنة الفنية كل أسبوع وفي هذا المجال تم أيضا إعداد منصة لمتابعة كل أعمال اللجنة الفنية واللجان القطاعية واللجان الجهوية لتحديد الإشكاليات واقتراح الحلول ولتسهيل التواصل بين مختلف اللجان للتسريع في حلّ الإشكاليات.

بخصوص تنقيح قانون النظام الأساسي لأعوان الوظيفة العمومية، تعتبر مراجعة النظام الأساسي العام لأعوان الوظيفة العمومية من أهم المحاور التي تقوم عليها الاستراتيجية الوطنية لتحديث الوظيفة العمومية حيث تمثل الإطار القانوني الجامع والموجه لمختلف الإصلاحات الفنية في هذا المجال وتميز مسار إعداد مشروع القانون الجديد بالصبغة التشاركية التي تجسمت في العمل المشترك مع الطرف النقابي، فضلا عن الاستشارات الوطنية والجهوية التي تم تنظيمها للغرض.

وتتويجا لهذا التمشي تولت اللجنة الفنية بداية من شهر فيفري 2023 إلى أواخر شهر سبتمبر 2023 صياغة النسخة الأولية لمشروع قانون الوظيفة العمومية وتمت إحالة النسخة الأولية لمختلف الوزارات لإبداء الرأي وقد شرعنا في تلقّي آراء عديد الوزارات في هذا الصدد وسيتم مراجعة النسخة الأولى على ضوء ملاحظات مختلف الوزارات وفي شهر ديسمبر المقبل إن شاء الله من المنتظر أن يتم عرض النسخة النهائية للمشروع على أنظار مجلس الوزراء في بداية السنة المقبلة.

بالنسبة إلى برنامج التشجيع على التنقّل الوظيفي، يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق أكثر نجاعة في التصرف في الموارد البشرية من خلال إعادة التوازن بين الإدارات المركزية والجهوية والمحلية وتمكين الإدارات من تلبية حاجياتها من الأعوان عبر الانتداب الداخلي بما يساهم في التحكم في تطور كتلة الأجور.

تم استكمال الإطار الترتيبي عبر إصدار كل الأوامر لسنتي 2020 و2022 ويتضمن الإطار الترتيبي حوافز مهنية ومالية للمنخرطين في مسار التنقّل الوظيفي وتم تطوير منصة إلكترونية أُطلق عليها اسم بورصة الحراك الوظيفي وستكون جاهزة للاستخدام خلال شهر جانفي لسنة 2024 كما تم إعداد دليل استعمال بورصة الحراك وتمت صياغة وثيقة توجيهية للتصرف في التنقل الوظيفي وسيقع خلال السنة المقبلة تنظيم ورشات إقليمية للتعريف بالنصوص الترتيبية وببورصة الحراك الوظيفي والتحسيس بأهمية التنقل الوظيفي والتشجيع عليها.

بخصوص الانتدابات، تم التطرق منذ حين إلى موضوع أصحاب الشهائد العليا وفي هذا الصدد أردت أن أشير إلى مشروع قانون المالية لسنة 2024 تم برمجة 13 ألف انتداب مع العلم أن هذه الانتدابات ستشمل مختلف القطاعات: التعليم العالي، الصحة، التربية وسيكون التمشي في ذلك اعتمادا على الشفافية وعن طريق المناظرات.

وبالطبع لن يقع انتداب كل أصحاب الشهائد العليا لأن انتداب 13 ألف لا يشمل الجميع ولذلك هناك مشاريع أخرى مثل مشاريع التمكين الاقتصادي وهذا موجود في مختلف الوزارات ويتضمن مختلف البرامج، أيضا سيكون هناك إمكانية التشغيل في الشركات الأهلية وقانون المؤسسات الناشئة وكذلك الاقتصاد التشاركي التضامني.

هذه إذن جملة من الآليات لدعم التشغيل، إلى جانب الآليات الخاصة بوزارة التشغيل وسيتم عرضها إن شاء الله بالتفصيل في مهمة وزارة التشغيل والتكوين المهني.

سأنتقل الآن إلى دور الخدمات الإدارية: عملا على الترفيع من جودة الخدمات العمومية ولمزيد تقريبها من المواطنين فقد شرعت رئاسة الحكومة وخاصة الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية منذ سنة 2009 في إرساء تجربة جديدة لإسداء الخدمات لفائدة المواطنين وقد أطلق عليها اسم "دار الخدمات الإدارية" ويهدف مشروع دور الخدمات إلى تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين وخاصة بالمناطق الداخلية التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية وذلك من خلال إحداث فضاءات قارة أو متنقلة لتقديم خدمات إدارية تجمع الديوان الوطني للبريد، الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الشركة الوطنية لاستغلال ولتوزيع المياه، الصندوق الوطني للتأمين على المرض والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، وشركة اتصالات تونس والقباضة المالية والبلديات.

وقد تم إلى غاية هذا التاريخ إحداث أكثر من 70 دار خدمات تغطي 23 ولاية وأكثر من 100 معتمدية بنسبة تغطية جغرافية للخدمات الإدارية تقارب نسبة 67 % حاليا مقابل 45 % بالنسبة لسنة 2016.

فيما يتعلق بولاية القيروان تتوفر حاليا بالولاية 4 دور خدمات متعددة الشبابيك بالشراردة، السبيخة، حاجب العيون، نصر الله ودار خدمات تعاونية بالوسلاتية ودار خدمات متنقلة تغطي الشبيكة والسبيخة وحاجب العيون والقيروان الشمالية والقيروان الجنوبية.

وفي إطار السعي إلى مزيد تطوير المشروع تم الانطلاق خلال سنة 2022 في وضع استراتيجية جديدة تتمثل في ضمان التكامل مع وسائل التحول الرقمي للإدارة عبر التوجه نحو إحداث دور خدمات رقمية بالبلديات وتم إدراج هذا المشروع صلب برنامج "GovTech" من خلال برنامج إحداث 20 دار خدمات رقمية بالبلديات قبل موفّى سنة 2024.

وسيتم إثر تركيز هذه التجربة القيام بعملية تقييم والنظر في تعميمها تدريجيا على بقية البلديات والهدف من ذلك هو بلوغ نسبة تغطية تقارب 90 % من خلال تعميم التجربة تدريجيا خاصة بالمناطق الداخلية التي تشكو من ضعف التغطية الجغرافية للخدمات.

أردت بالضبط أن أتحدث عن "GovTech" فقد تم التطرق إلى موضوع الميزانية التي لم تتجاوز 2 مليون دينار، أردت أن أقول أنّ هناك برامج وهنا أشير إلى دور رئاسة الحكومة وهو دور أفقي يتمثل في التنسيق والحث على الرقمنة مع كل الوزارات وسأوافيكم فيما بعد بالتفاصيل ولدينا تمويل يمكن أن يكون في كل وزارة، ثَمّة تمويل في وزارة تكنولوجيات الاتصال وهو مشروع "GovTech" وهو تمويل من البنك الدولي بمبلغ قيمته 300 مليون دينار وهو يقوم بتمويل جملة من المشاريع في مختلف الوزارات: من رئاسة الحكومة، الهيئة العامة للوظيفة العمومية، الهيئة العليا للطلب العمومي، وحدة الإطار الإلكترونية، وزارة الشؤون الخارجية، وزارة العدل، وزارة الداخلية، وزارة النقل، ووزارة التربية، وزارة الثقافة، التعليم العالي، الصحة الشؤون الاجتماعية والبريد التونسي. إذن التمويل لفائدة الوزارات الأخرى خلافا لهذا التمويل هناك تمويل آخر من طرف البنك الإفريقي للتنمية بمبلغ يقدر أيضا بـ 240 مليون دينار وهناك أيضا صندوق تكنولوجيات الاتصال الذي يحتوي على 30 مليون دينار مخصصة لمشاريع الاستثمار، إذن التمويلات موجودة خاصة في وزارة تكنولوجيات الاتصال.

حول تحسين جودة الخدمات الإدارية ورقمنتها، مشروع المراجعة الشاملة للإجراءات الإدارية المستوجبة على المتابعة مع المتعاملين مع الإدارة يتضمن ثلاث قائمات ويتمثل هذا المشروع في القيام بمراجعة شاملة لمختلف الإجراءات الإدارية الموجهة للأفراد والمؤسسات الاقتصادية وذلك وفق منهجية محددة ومعايير واضحة لتقييم الإجراءات الإدارية.

بخصوص مخرجات هذا المشروع، هناك قائمة في الإجراءات الإدارية التي سيتمّ حذفها "la Guillotine réglementaire"، قائمة في الإجراءات الإدارية التي سيتم تبسيطها، قائمة في الإجراءات الإدارية التي سيتم الإبقاء عليها وقائمة في النصوص التشريعية والترتيبية المقترح مراجعتها. وهذا العمل تقوم به رئاسة الحكومة بتشريك مختلف الوزارات المعنية ولن أدخل كثيرا في التفاصيل.

النتائج المسجلة هي مقترح تبسيط 71% من مقترحات التبسيط والمراجعة وفق التوجهات التالية:

-الرقمنة بنسبة 55 %،

-اللامحورية واللامركزية بنسبة 26 % من هذه الإجراءات،

-تقليص الإجراءات بنسبة 26% والتقليص من الوثائق المطلوبة بنسبة 20 % و24 % مقترح الإبقاء.

ربما ستكون لدينا فيما بعد حصة لنقدم فيها كل التفاصيل الخاصة بهذا المشروع الذي يعتبر مشروعا مهما جدا ومشروعا شاملا وكما ترون هذا مشروع أفقي يهم كل الوزارات.

هناك بعض المشاريع الأخرى كالحذف التدريجي للتعريف بالإمضاء ومطابقة النسخ لأصولها وهناك مشاريع بخصوص هذا بصدد الإنجاز تتضمن التفاصيل وقد تم فيها جرد الوثائق التي يمكن أن يتم حذف التعريف بالإمضاء ويمكن أيضا حذف المطابقة بالأصل للشهائد إن كان هناك "QR CODE" فحتى هنا توجد تفاصيل لن أدخل فيها ولكن هناك جملة من الإجراءات لتسهيل ذلك.

كما تقوم أيضا هذه الإدارة بعمل تبسيط المسارات الإدارية ضد الأولوية وفق مقاربة أحداث الحياة وتتمثل هذه المقاربة مثلا في إحداث مؤسسة لذلك تم جرد كل المراحل لإحداث مؤسسة والوقوف على الإشكاليات لتحسين أي لرقمنة المسار وتحسين الإجراءات أيضا لتسهيلها وتبسيطها ورقمنتها والتسريع فيها.

هناك قائمة أيضا في إحداث الحياة تشمل 30 حدث سيقع درسه والتفصيل في كل الإجراءات والوقوف على الإشكاليات الموجودة فيها ثم رقْمَنتها بعد إعادة النظر في جميع الإجراءات.

هناك أيضا تقييم العمل عن بعد: فقد تم تقييم العمل عن بعد وفي الحقيقة وجدنا أنّ أداء اللجنة التي قامت بهذا العمل ضعيف ربما المنظومة الموجودة حاليا غير ناجعة لذلك هناك مقترحات لتحسين الإطار وإصدار دليل إجراءات واستكمال إعداد منشور تفسيري وأيضا تحسين كل العملية حتى نجعل هذا العمل عن بعد عملا مفعلا.

بالنسبة إلى الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والخاص، يعتبر هذا المجال مهم وربما من أهم المجالات التي يمكن فيها تطبيق هذه الشراكة بين القطاع العام والعام هو مجال الطاقات المتجددة ومشاريع مثلا الطاقة الشمسية، وكما نعلم فقد تم توقيع مؤخرا المشروع الذي سيتم إنجازه في القيروان وهناك مشاريع أخرى بصدد الانتهاء من الإجراءات لذلك فإن المشاريع التي تتضمن نجاعة وفيها قابلية وليس كل المشاريع التي يمكن أن ينطبق عليها الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، فهناك مشاريع يقع دراستها ويتم دراسة نجاعتها ويمكن أن يتم إدراجها في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وبالطبع تقوم الهيئة بمرافقة جملة من المشاريع وعلى سبيل الذكر لبعض المشاريع التي تقوم الهيئة حاليا بمرافقتها مثل مشروع هيئة وتوسعة الميناء الترفيهي بسيدي بوسعيد، مشروع المسبح الأولمبي بالمنزه، مشروع محطة تطهير بالحِسْيَان، مشروع محطة تطهير بقابس، مشروع مركز النفايات الخطرة بجرادو من ولاية زغوان، تهيئة وتطوير سبخة بن غياضة ومحطة تحلية المياه بالمهدية، جسر جربة إلى آخره، إذن هناك جملة من المشاريع.

بخصوص مشروع السوق البلدي بمنوبة، تعود المبادرة بطرح المشاريع إلى الطرف العمومي وتتولى الهيئة العامة للشراكة إسداء المساعدة والمرافقة الفنية للطرف العمومي، إسناد عقود اللزمات يتم عن طريق الدعوة إلى المنافسة ويبقى اللجوء إلى التفاوض المباشر هو الاستثناء في حالات حصرية ومن بينها ضرورة الحصول على براءة الاختراع ولكن يجب أن تكون البراءة قد صدرت، الطرف العمومي يطلب المساعدة من طرف الهيئة والهيئة تقوم بالمساعدة الفنية اللازمة في هذا الإطار.

تم التطرق إلى توجهات الحكومة في مجال معالجة مشاكل الشح المائي وتطوير الاقتصاد الأزرق، إذن هنا يمثل الاقتصاد الأزرق أحد أولويات عمل الحكومة من خلال إدراجه ضمن المحاور الأساسية للاستراتيجية الوطنية في المجال البحري وكذلك من خلال تطوير مشاريع تحلية المياه كحلّ بديل لندرة المياه نتيجة التغيّرات المناخية من خلال وضع رؤية متكاملة بخصوص تحسين جودة مياه المعالجة واستغلالها في إطار الريّ وهو ما سيمكّن من خلق اقتصاد دائري والمحافظة على استدامة البيئة البحرية وحماية الشريط الساحلي.

وفي الوقت الحالي هناك ثلاثة مشاريع بصدد الإنجاز: سوسة وقابس وصفاقس علما وأن محطة جربة هي في طور الاستغلال وسيتم الشروع في إنجاز أربع محطات جديدة لتحلية المياه بتوزر وقبلي وسيدي بوزيد وبن قردان وذلك بعد استكمال الإجراءات الخاصة بالصفقات لهذه المشاريع وسيكون للسادة النواب لقاء مع السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري الذي سيمدّكم ربما بأكثر معطيات في هذا المجال.

في مجال البيئة طرح سؤال ويتم حاليا التنسيق بين وزارة البيئة ووزارة الداخلية للتسريع في مشاريع تثمين النفايات وسيتم تجنيد كل المتدخلين لحل الإشكاليات المطروحة ومنها إشكالية صفاقس وهنا أردت فقط أن أعرّج على هذا السؤال.

ربما لم أجب على كل الأسئلة ولكن السادة الوزراء بإمكانهم الإجابة على أسئلتكم بدقّة كل في مجاله.

على كل نحن منفتحون على كل تساؤلاتكم وبإمكاننا عقد جلسات خاصة بالمسائل التي تهمكم وقد تعرضنا لهذا في النقاش على مستوى اللجنة ونتمنى أن نكون على الأقل قد أجبنا على أغلب الأسئلة المطروحة وأشكركم على حسن الاستماع.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن نشكر السيدة سامية الشرفي قدور مديرة ديوان السيد رئيس الحكومة وكافة السيدات والسادة الإطارات العليا برئاسة الحكومة على حضورهم بيننا وعلى الأجوبة والتوضيحات التي تم تقديمها.

والآن نمر إلى التصويت على اعتمادات مهمة رئاسة الحكومة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

عملا بأحكام الفصل 48 من القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين على أنْ لا تقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس 54 عضوا.

ونحيل الكلمة إلى اللجنة لاستعراض تلك الاعتمادات قبل تمريرها على التصويت.

الكلمة للجنة.

المصدح للجنة.

السيد المقرر

ميزانية الدولة لسنة 2024

مهمة رئاسة الحكومة

اعتمادات التعهد..... 270.432.000 دينار

اعتمادات الدفع.....272.302.000 دينار

الحسابات الخاصة في الخزينة..... 3.500.000 دينار

- حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الراجعة للدولة..... 3.500.000 دينار

- حساب إعادة هيكلة رأس مال المؤسسات ذات المساهمات العمومية..... لا شيء

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن السادة الزملاء الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت.

النتيجة: 132 نعم، محتفظ وحيد و3 معترضون.

إذن تبعا لنتيجة التصويت، تمت المصادقة على اعتمادات مهمة رئاسة الحكومة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

السيدة رئيسة ديوان رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الوفد المرافق،

في كلمة رئيس الحكومة بعث برسائل:

أولا وعد باستبعاد ثقافة اليأس وتعويضها بثقافة الأمل وهذه مسألة هامة ينتظرها الشعب التونسي.

والرسالة الثانية أنه للخروج من هذا الوضع لابد من العمل ثم العمل ثم العمل.

وهذه رسالة موجهة إلى الشعب التونسي ونحن كمجلس نواب شعب، ممثل الحجرة الأولى في الوظيفة التشريعية من خلال صلاحياتنا التشريعية الدستورية، ننتظر القوانين التي سوف تحقق النهضة بالنسبة للبلاد، سوف تحقق ثورة في المجال التشريعي بالنسبة إلى البلاد: نهضة اقتصادية واجتماعية وسياسية ونحن على أتم الاستعداد للقيام بواجبنا.

المسألة الثانية هو الدور الرقابي الموكول لمجلس نواب الشعب وبطبيعة الحال من خلال دورنا سنُقيّم الرسائل التي أرسلها السيد رئيس الحكومة سواء بالنسبة إلى الرسالة الأولى وهي بعث ثقافة الأمل أو الرسالة الثانية وهي موجهة للشعب التونسي بالتفاني في العمل ثم العمل ثم العمل.

ولذلك وقبل رفع الجلسة، شكرا موصولا للسيدة مديرة ديوان السيد رئيس الحكومة والوفد المرافق لها.

شكرا للجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا لجميع السيدات والسادة النواب.

وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذا اليوم على أن نواصل أشغالنا غدا إن شاء الله على الساعة التاسعة صباحا لمناقشة بقية المهمات والمهمات الخاصة.

والله ولي التوفيق ونرفع الجلسة.

(كانت الساعة الثامنة مساء وخمسين دقيقة)

II الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدة والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وتلقوا الإجابة عنها يوم 15 نوفمبر 2023:

بدرالدين القمودي بتاريخ 26 جويلية 2023، حسن جربوعي بتاريخ 12 نوفمبر 2023، عواطف الشنيتي (2 أسئلة) بتاريخ 12 و16 أكتوبر 2023، كمال كرعاني بتاريخ 11 أكتوبر 2023، محمد أمين الورغي بتاريخ 28 سبتمبر 2023، محمد بن حسين بتاريخ 13 أكتوبر 2023، مسعود قريرة بتاريخ 16 أكتوبر 2023، نور الهدى سبائطي بتاريخ 2 أكتوبر 2023، وليد الحاجي بتاريخ 6 أكتوبر 2023،

كما تقدم السيدة والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات وتلقوا الإجابة عنها:

زينة جيب الله بتاريخ 16 أكتوبر 2023، حسن جربوعي بتاريخ 17 أكتوبر 2023، رمزي الشتوي بتاريخ 20 أكتوبر 2023، سامي الرايس بتاريخ 17 أكتوبر 2023، كمال كرعاني بتاريخ 11 أكتوبر 2023، هشام حسني بتاريخ 16 أكتوبر 2023.

وتقدم كل من السيد النائب أحمد سعيداني بتاريخ 3 أكتوبر 2023 والسيد النائب عبد الجليل الهاني بتاريخ 26 سبتمبر 2023 والسيد النائب محمد ماجدي بتاريخ 31 جويلية 2023 إلى السيد رئيس الحكومة وتلقوا الإجابة عنها.

كما تقدم كل من السيد النائب كمال فراح بتاريخ 25 أكتوبر 2023 والسيد النائب محمود العامري بتاريخ 31 أكتوبر 2023 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة التجهيز والاسكان وتلقوا الإجابة عنها يوم 17 نوفمبر 2023.

وتقدم السيد النائب عصام البحري جابري بتاريخ 13 أكتوبر 2023 بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة البيئة وتلقى الإجابة يوم 15 نوفمبر 2023.

كما تقدم السيد النائب رمزي الشتوي بتاريخ 5 أكتوبر 2023 بسؤال كتابي إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية وتلقى الإجابة عنه.

وأخيرا تقدم السيد النائب عمر بن عمر بتاريخ 31 أكتوبر 2023 بسؤال كتابي إلى السيد وزير الشؤون الدينية وتلقى الإجابة عنه يوم 16 نوفمبر 2023.

السؤال الكتابي

للنائب بدر الدين القمودي

الموضوع: حول شبهة تضارب مصالح

تبعا لتعيين السيد دعم التعداد العام للفلاحة وإنجاز الجرد الوطني للغابات والمراعي والزياتين شرعت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري خلال شهر جانفي 2020 في إنجاز مشروع تدعيم التعداد العام للفلاحة وإنجاز الجرد الوطني للغابات والمراعي والزياتين وهو مشروع تشبثت الوزارة بإدراجه ضمن مشروع التصرف المندمج في المشاهد بالمناطق الأقل نموا، الممول من طرف البنك الدولي عن طريق قرض بقيمة 100 مليون دولار، وذلك بعد سنتين من دخول مشروع البنك الدولي حيز التنفيذ وكإضافة إلى المكونات الرئيسية للمشروع وعلى حساب جزء من الميزانية المخصصة لهذه المكونات بإعتباره غير مبرمج مسبقا في ميزانية مشروع البنك الدولي .ولإنجاز هذا المشروع تم عقد صفقة بالتفاوض المباشر بين وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ومكتب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بتونس بتعليمات من السيد وزير الفلاحة آنذاك دون اللجوء إلى طلب عروض إيمانا من الداعمين لهذا التمشي آنذاك أن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تمتلك الخبرة العالية لإنجاز هذا النوع من المشاريع، وعلى هذا الأساس تم تخصيص 9.7 مليون دولار من ميزانية مشروع البنك الدولي لتمويل هذه الصفقة ووضعها تحت تصرف مكتب منظمة الفاو بتونس مع حصوله على commission تتراوح عادة بين 10 و 15بالمائة من قيمة الصفقة .وقد أشرف السيد على جميع مراحل إنجاز مع مكتب منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة" الفاو "بما في ذلك إعداد الوثيقة التفسيرية إجابة على تساؤلات اللجنة العليا للصفقات برئاسة الحكومة بخصوص مبررات اللجوء إلى الصفقة المباشرة مع مكتب الفاو، وإشراك كل المتدخلين من وحدة التصرف في مشروع البنك الدولي والإدارة العامة للغابات والإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية والإدارة العامة للإنتاج الفلاحي، والبنك الدولي في هذا التمشي. وتم إمضاء اتفاقية ثلاثية في الغرض بين وزارة الفلاحة ومكتب الفاو بتونس والبنك الدولي يوم 10 أكتوبر 2019 تحت إشراف

وانطلق الإنجاز الفعلي لهذه الاتفاقية بمكونتها" التعداد العام للفلاحة "و"الجرد الوطني للغابات والمراعي والزياتين الجرد الوطني للغابات والمراعي والزياتين "خلال شهر جانفي 2020، وقد قامت قبل ذلك منظمة الأمم المتحدة الفاو طبقا لإجراءاتها المعتمدة بانتداب الخبراء الذين سيشرفون بالتنسيق مع الإدارات المعنية على إنجاز هذه الاتفاقية، وهم كما يلي :

-المنسق الأول للمشروع : الذي سيشرف على إنجاز الاتفاقية بمكونتها،

-المنسق الفني للتعداد : المسؤول على إنجاز التعداد العام للفلاحة،

-المنسق الفني للجرد : المسؤول على إنجاز الجرد الوطني للغابات والمراعي والزياتين، وتمت موافاة وزارة الفلاحة بأسماء والسير الذاتية لهؤلاء الخبراء وتمت الموافقة عليهم من جميع الأطراف المعنية بوزارة الفلاحة وانطلقوا في العمل رسميا في 20 جانفي 2020 غير أنه وفي أواخر شهر فيفري 2020 أي بعد شهر من العمل أجبر المنسق الأول للمشروع على الاستقالة بداعي تضارب المصالح باعتباره مدير عام سابق بوزارة الفلاحة بقي هذا المنصب شاغرا إلى شهر أكتوبر2020 ، حين تم اقتراح السيد لهذا المنصب بعد القيام بكل الإجراءات المطلوبة من قبل مكتب الفاو، وتمت الموافقة عليه من قبل الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية أحد الأطراف المعنية بالموافقة والرفض، وعلى عكس ما كان منتظرا تم إعلام ممثلي وزارة الفلاحة خلال الاجتماع الشهري الذي انعقد يوم 17 نوفمبر 2020 مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الفاو، أنه وقع الاختيار على الذي كان من بين المدعمين لاختيار مكتب الفاو لإنجاز المشروع لمنصب المنسق الأول لمشروع ودون القيام بالإجراءات المتبعة من قبل الفاو، كما تم التأكيد على هذا الاختيار عن طريق مراسلة إلكترونية يوم 26 نوفمبر 2020 من قبل الفاو، والتي تعلم من خلالها بأن المعني بالأمر باشر عمله منذ يوم 24 نوفمبر 2020

وتبعا لكل هذه المعطيات فإن اختيار **السيد للدراسات والتنمية الفلاحية الجهة المستفيدة من المشروع، لهذا المنصب يثير العديد من الشبهات وخاصة منها تضارب المصالح، وهو الذي كان يشغل منصب رئيس ديوان وزير الفلاحة لما أجبر المنسق الأول السابق للمشروع على الاستقالة بداعي تضارب**

المصالح باعتباره مدير عام سابق بالوزارة وحسب المعطيات المتوفرة، فقد تم إعلام السيدة وزيرة الفلاحة السابقة بهذا الملف غير أنها لم تحرك ساكنا بل عقدت بتاريخ 30 ديسمبر 2020 لقاءا حول تقدم المشروع مع ممثلي البنك الدولي والفاو وبحضور السيد أول للمشروع.

والسؤال الذي يطرح نفسه :**كيف يمكن لمسؤول سامي وسابق بالوزارة أن يشغل منصبا في منظمة دولية في إطار مشروع ممول بالمال العام، وهو الذي أشرف على عقد صفقة بالتفاوض المباشر مع هذه المنظمة لإنجاز هذا المشروع ."**

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: بخصوص شبهة تضارب مصالح تتعلق بالمنسق الأول لمشروع "دعم التعداد العام للفلاحة وإنجاز الجرد الوطني للغابات والمراعي والزياتين".

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 26 جويلية 2023

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص شبهة تضارب مصالح تتعلق بتعيين السيد منسقا أولا المشروع **دعم** التعداد العام **للفلاحة** وإنجاز الجرد الوطني للغابات والمراعي والزياتين أتشرف بإفادتكم بما يلي :

في إطار حرص وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على التدقيق في وضعية المعني بالأمر تمت مراسلة رئاسة الحكومة (مستشار القانون والتشريع للحكومة) قصد الإفادة بمدى توفر شبهة تضارب المصالح في وضعية المعني بالأمر، وقد تمت الإجابة بما يلي :

فيما يتعلق بشبهة تضارب المصالح :يعرف تضارب المصالح، ضمن الفصل 4 من القانون عدد 46 لسنة 2018 المؤرخ في 1 أوت 2018المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح، بأنه : **الوضعية التي يكون فيها للشخص الخاضع لأحكام هذا القانون مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة يستخلصها لنفسه أو لغيره، تؤثر أو من شأنها أن تؤثر على أدائه الموضوعي والنزيه والمحايد لواجباته المهنية** ، وقد نص الفصل 17من القانون المذكور على منع الجمع بين بعض الوظائف التي يشغلها العون العمومي، والتي من بينها خطة رئيس ديوان وبين وظيفة لدى المنظمات الدولية الحكومية أو غير الحكومية، بما يجعل هذا المنع مقتصرا على الفترة التي يكون فيها العون مباشرا لمهامه وليس بعد الانتهاء منها .وبناء عليه، فإن وضعية تضارب المصالح في مفهومها الاصطلاحي غير متوفرة في حق المعني بالأمر .

فيما يتعلق بممارسة نشاط خاص بمقابل :دعت رئاسة الحكومة في إجابتها إلى ضرورة التثبت من عدم مخالفة الوضعية لمقتضيات الفصل 97 ثالثا من المجلة الجزائية الذي ينص على **"أنه يعاقب بالسجن مدة عامين إثنين وبخطية قدرها ألفا دينار كل موظف عمومي يعمد، وهو في حالة المباشرة أو عدم المباشرة أو الإلحاق إلى ممارسة نشاط خاص بمقابل له علاقة مباشرة بمهامه دون أن يكون له ترخيص مسبق في ذلك، وتضبط شروط الحصول على ترخيص من قبل الإدارة وإجراءاته بأمر".**

وحيث أن الفصل المشار إليه يجزم فقط وضعية تعاطي نشاط ثان بمقابل إلى جانب النشاط الأصلي الممارس في إطار حالة المباشرة أو عدم المباشرة أو الإلحاق، وهي غير صورة الحال مثلما يفهم من الفصل نفسه والتوضيحات اللاحقة لصدوره والواردة بكل من الأمر عدد 83 لسنة 1995 المؤرخ في 16 جانفي 1995 المتعلق بممارسة أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات ذات الصبغة الإدارية والمنشآت العمومية بعنوان مهني لنشاط خاص بمقابل كما تم تنقيحه بالأوامر اللاحقة وآخرها الأمر عدد 3804 لسنة 2013 المؤرخ في 18 سبتمبر 2013 وكذلك بمقتضى المناشير التوضيحية الصادرة عن رئاسة الحكومة في الغرض ذاته.

وتجدر الإشارة إلى أن مطلب الإلحاق لدى الوكالة التونسية للتعاون الفني الذي تقدم به المعني بالأمر قد تمت الموافقة عليه من رئيس مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي والمدير العام للمعهد الوطني للبحوث الزراعية بتونس .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حسن جربوعي

عملا بأحكام الفصل 114 **من** الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا .

الموضوع: التجاوزات المنجزة عن الترفيع في أسعار مادة الشعير في مسالك التوزيع .

تحية طيبة أما بعد،

بلغنا عديد التشكيات من المواطنين إثر القرار الأخير بالترفيع في أسعار مادة الشعير مما أثر سلبا على مربي المواشي والأبقار والإبل، حيث راهن الفلاح على دعم الدولة اللامحدود بتوفير مادة الشعير والسداري رغم الصعوبات المعلومة من الجميع والمرتبطة أساسا بالسوق العالمية نتيجة الحرب الأكرانية الروسية والجفاف الكبير الذي تشهده بلادنا منذ سنوات.

السؤال:

1.ماهي الحلول المستديمة التي اتخذتها الوزارة لإنقاذ الثروة الحيوانية من الهلاك والاندثار ؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: حول الترفيع في أسعار بيع مادة الشعير العلفي .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 12 أكتوبر2023 .

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه أتشرف بإفادتكم بما يلي :

ساهمت الظروف المناخية الصعبة التي مرت بها البلاد خلال السنوات الفارطة وتراجع إنتاج الزراعات الكبرى إلى جانب ارتفاع الأسعار العالمية لجل المواد الأولية للأعلاف في كثرة الطلب على الشعير المدعم بصفة كبيرة، حيث تعدت الطلبات الشهرية من 65 ألف طن شهريا الى 100 ألف طن شهريا من الشعير مما يجعل ديوان الحبوب غير قادر على الترفيع في الكميات الموردة، خاصة في ظل الصعوبات المالية التي يواجها في هذه الفترة .

وبهدف المحافظة على الثروة الحيوانية وتفادي كل الانعكاسات السلبية على قطاع تربية الماشية تم وضع برنامج وطني لمجابهة الجفاف وحماية القطيع، وارتكزت الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الإطار على توفير الأعلاف بالكميات اللازمة والضغط على الكلفة من خلال :

-تشجيع الفلاحين للتوسع في الزراعات السقوية بالمياه المعالجة مع توفير البذور العلفية الصيفية بسعر مدعم،

- السماح للخواص لتوريد الشعير وقوالب الفصة المجففة ومادة السداري والأعلاف الخشنة،

-توزيع حصص إضافية من السداري عندما تتوفر كميات إضافية لدى المطاحن على المناطق الأكثر تضررا من الجفاف،

-تثمين فواضل المنتجات الفلاحية والتشجيع على التجهيزات المعدات الخاص بذلك،

-اقتراح التخفيض في المعاليم الديوانية عند توريد الاعلاف الخشنة ابتداء من سنة 2024،

-التخفيض في هامش الربح لدى الموردين والصناعيين للحد من الكلفة ولضمان ديمومة القطيع التخفيض في سعر بيع الأعلاف المركبة الموجهة للأبقار الحلوب في ثلاث مناسبات عندما تنخفض المواد الأولية في الاسوق العالمية،

- تشديد المراقبة على مسالك التوزيع على الصعيدين المركزي والجهوي مع تسليط عقوبات إدارية على المخلين تتمثل في إيقاف المزود من التزود أو شطبه من القائمة في صورة العود .

وإلى جانب ذلك شرعت الوزارة في إعداد استراتيجية للنهوض بمنظومة الأعلاف من خلال تشريك البحث والخبراء والمهنة لاعتماد مقاربات جديدة في ظل التغيرات المناخية ترتكز على نتائج البحث العلمي والأصناف المحلية والمستنبطة والمتأقلمة مع التغيرات المناخية . كما تشتمل الاستراتيجية على مقترحات لمزيد حوكمة قطاع المواد العلفية المدعمة من خلال توجيه هذه المواد إلى التصنيع في علائق متوازنة لكل الحيوانات

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة عواطف الشنيتي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا:

1.تعتبر الأراضي الدولية الفلاحية من أهم الأراضي ضمن المنظومة الفلاحية في تونس ويساهم حسن استغلالها والتصرف فيها في تحقيق جزء من الاكتفاء الذاتي للبلاد .لذا فالمرجو مدنا بقائمة في الأراضي الدولية الفلاحية المسندة إلى الخواص مع تحديد ما إذا تم احترام مستغليها لكراسات الشروط المقدمة لإحيائها؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :حول استغلال الأراضي الدولية الفلاحية.

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 16 أكتوبر 2023 .

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه، بخصوص استغلال الأراضي الدولية الفلاحية، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تتوزع الأراضي الدولية الفلاحية المسوغة للخواص في إطار برنامج إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية على النحو التالي :

* 78ألف هك شركات إحياء وتنمية فلاحية (176 شركة)،

* 53ألف هك مقاسم فنية فلاحية (850 مقسما محدثا) ،

* 32ألف هك مقاسم فلاحين شبان ومتعاضدين (حوالي 5500 مقسما) .

وتتم متابعة الضيعات والمقاسم الدولية الفلاحية المسوغة لفائدة شركات الإحياء والفنيين و قدامى العملة والمتعاضدين والفلاحين الشبان في إطار المنشور المشترك عدد 386 المؤرخ في 27 جويلية 1998 من قبل اللجان الجهوية لمتابعة الأراضي الدولية الفلاحية التي يرأسها السادة الولاة والتي تتولى القيام بالمعاينات الميدانية المشتركة وترفع مقترحاتها للجنة الفنية الاستشارية لمتابعة إحياء الأراضي الدولية الفلاحية المحدثة بمقتضى الأمر عدد 2635 المؤرخ في 22 نوفمبر 1999والمنقح بالأمر عدد 70 لسنة 2021 المؤرخ في 25 جانفي2021 ، لاتخاذ الإجراءات المناسبة في شأنها .

وتتولى اللجنة الفنية الاستشارية لمتابعة إحياء الأراضي الدولية الفلاحية اقتراح قرارات إسقاط حق في شأن المستغلين المخلين طبقا لإجراءات الفصل 15 جديد من القانون عدد 21 المؤرخ في 13 فيفري 1995المتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة عواطف الشنيتي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا .

لماذا يحرم فلاحي منطقة سيدي السهيلي من مياه وادي - مجردة والحال أنهم يستعملونه في سقي الزراعات العلفية مثل" المنجور والفضة "حماية للثروة الحيوانية من الاندثار خاصة مع غلاء العلف وندوة العلف المدعم ؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: حول حرمان منطقة سيدي السهيلي من ولاية باجة من مياه الري

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 12 أكتوبر 2023 .

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه، بخصوص حرمان فلاحي منطقة سيدي السهيلي من مياه الري لسقي الزراعات العلفية، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

ينتمي فلاحو المنطقة المذكورة الى المنطقة السقوية العمومية سيدي السهيلي التي تتزود بمياه الري المتأتية من منظومة بوهرتمة ملاق من خلال الضخ المباشر من محطة الضخ التابعة الشركة استغلال قنال وأنابيب مياه الشمال المركزة على ضفاف وادي مجردة بمنطقة سيدي اسماعيل من معتمدية باجة الجنوبية ولاية باجة .وفي إطار الدور الموكول إليها اجتمعت المصالح المعنية بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بباجة برؤساء المجامع بتاريخ 25 سبتمبر 2023 في إطار الاستعداد للموسم الفلاحي 2023-2024حيث تقدموا بطلب كميات من المياه لري الأعلاف طبقا لقائمة اسمية للفلاحين أعدت في الغرض (2.16 مليون م^3 على ستة أشهر ابتداء من شهر أكتوبر 2023)

وبناء عليه، وتبعا لحالة الجفاف المتواصلة والتراجع الكبير المسجل في مخزون السدود فإنه لم تتم الاستجابة للطلب على غرار العديد من المناطق السقوية الأخرى باعتبار إعطاء الأولوية المطلقة حاليا لمياه الشرب .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب كمال كرعاني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية .

الموضوع :حول وضعية الشركات والمركبات الفلاحية التابعة لديوان الأراضي الدولية والأراضي الغير المستغلة بجهة القيروان

هل للوزارة برنامج لاستغلال الأراضي الدولية المهملة التابعة لمعتمديات **نصر الله - منزل المهيري - الشراردة** وأحوازهم من ولاية القيروان خاصة بمنطقة **سيدي سعد الطويلة والمنارة وأحواز نصر الله والسوالم وبئر السلايمية والشوايحية ؟**

هل لكم برنامج في إحياء ورفع إشكاليات الشركات والمركبات الفلاحية التابعة لديوان الأراضي الدولية وخاصة الشركة الفلاحية بسيدي سعد وشركة حدائق سيدي منصور نظرا لوضعيتهما الكارثية؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد والمائية والصيد البحري

الموضوع: حول وضعية الشركات والمركبات الفلاحية التابعة لديوان الأراضي الدولية والأراضي غير المستغلة بولاية القيروان

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 11 أكتوبر .2023

وبعد جوابا على سؤاليكم المضمنين بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه، بخصوص وضعية الشركات والمركبات الفلاحية التابعة لديوان الأراضي الدولية والأراضي غير المستغلة بولاية القيروان أتشرف بإفادتكم بما يلي :

الجواب 1:

حول برنامج الوزارة لاستغلال الأراضي الدولية المهملة التبعة لمعتمديات نصر الله ومنزل المهيري والشراردة وأحوازها من ولاية القيروان خاصة بمنطقة سيدي سعد الطويلة والمنارة وأحواز نصر الله والسوالم وبئر السلايمية والشوايحية:

يتصرف ديوان الأراضي الدولية في مساحة جملية تقدر بـ 10269 هك موزعة كما يلي :

-المركب الفلاحي الفجيج : 1557 هك

-الأراضي المتعهد بها الديوان قصد إعادة توظيفها: 8692هك موزعة كما يلي :

- وحدة القيروان :1 6300هك،
- وحدة القيروان 2: 2392 هك .

وفي إطار برنامج الاستثمار في المركبات وتحسين المردودية تم منذ بداية موسم 2024/2023 أخذ الإجراءات التالية بالمركب الفلاحي الفجيج :

-تجهيز بئر عميقة واستغلالها لري 230 هك زيتون،

-الشروع في اقتناء تجهيزات البئر العميقة عدد 2 لري 110 هك زيتون،

-طلب ترخيص لحفر بئر عميقة لري مساحة 40 هك زيتون مكثف،

-برمجة إحداث 20 هك لوز سقوي،

-برمجة 200 هك قمح صلب و10 هك شعير و20 هك قصيبة الموسم 2024/2023

-برمجة زراعة 100 هك من التين الأملس و100 هك من الأكاسي .

أما بالنسبة لاستغلال مساحات المنطقة السقوية والتابعة لسد سيدي سعد، فهو مرتبط بتوفر مياه الري بالسد .

وتجدر الإشارة إلى أن ديوان الأراضي الدولية حريص على تطبيق الحزمة الفنية اللازمة من حراثة وتقليم وري تكميلي لمجابهة الجفاف بقطاع الزياتين البعلي وذلك بالتنسيق مع مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالقيروان.

أما فيما يخص التعهد والاستغلال المساحة 8692 هك من الأراضي المسترجعة والمتكونة من 273 هك مروي على 03 آبار عميقة و2569 هك زيتون بعلي ومساحات بيضاء ترتكز جلها على الري من سد سيدي سعد والبقية مراعي، فقد تم أخذ الإجراءات التالية :

-تجهيز واستغلال 03 آبار عميقة وري مساحة 273 هك زياتين مكثفة،

-برمجة تركيز 300 هك حبوب مروية و20 هك لفت سكري،

-برمجة تجهيز 200 هك زيتون لريها قطرة قطرة من بئر رقم ، 2

-برمجة تجهيز بئر عميقة بالمعدات والكهرباء مع تجهيز 50 هك زياتين فتية قطرة قطرة،

-تجهيز بئر عميقة بمولد كهربائي لري مساحة 120 هك زياتين على ثلاث مراحل،

-العمل على وضع برنامج لاستغلال مياه السد عند توفرها لري مساحات من الزياتين البعلية وذلك بالتنسيق مع مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالقيروان.

الجواب 2:

حول برنامج إحياء ورفع إشكاليات الشركات والمركبات الفلاحية التابعة لديوان الأراضي الدولية وخاصة الشركة الفلاحية بسيدي سعد وشركة حدائق سيدي منصور:

يتعهد ديوان الأراضي الدولية بصفة ظرفية بـ 06 ضيعات دولية فلاحية مسترجعة بعد إسقاط حق شركات إحياء وتنمية فلاحية على مساحة حوالي 8500 هك منها ضيعتا سيدي منصور 2(819 هك) وسيدي سعد 1(1460هك) اللتان أدرجتا ضمن القائمة عدد 37 لشركات الإحياء والتنمية الفلاحية قصد توظيفهما في إطار الخطة الوطنية لإنتاج بذور البطاطا، ولم تكن نتائج طلب العروض مثمرة . وحاليا تدرس الوزارة بالتنسيق مع وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية إمكانية إعادة إدراجهما للتوظيف في نفس الإطار .كما أنه، ولمزيد حوكمة استغلال هذه الأراضي، فقد تم إحداث المركب الفلاحي الفجيج وحدة القيروان 1 ووحدة القيروان 2 بجهة القيروان إضافة إلى مركب العلم .

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم إحداث لجان تفكير استشارية جهوية ومركزية متعددة الاختصاصات لدراسة وضعية كل المركبات والوحدات المسترجعة الراجعة بالنظر لديوان الأراضي الدولية قصد وضع مخطط موسمي لكل وحدة أو مركب يعتمد على استغلال نتائج البحث العلمي ويأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية والشح المائي واستغلال كل الإمكانيات المتاحة بهذه الأراضي ومتابعة إنجازها وحوكمة التصرف فيها وتطوير صيغ استغلالها للرفع من مردوديتها

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد أمين الورغي

عملا بأحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي حول وضعية مستودع وزارة الفلاحة بمعتمدية جبل الجلود - ولاية تونس

-ماهي وضعية المستودع التابع لوزارة الفلاحة بفتح الله من معتمدية جبل الجلود من ولاية تونس خصوصا وانه عقار يمسح مساحة كبيرة ومحجور وأصبح وكر للفساد والوزارة لا تستغل تقريبا الا نصف المساحة والباقي متروك دون صيانة ونظافة ؟-

هل هنالك إمكانية إحالة نصف المساحة المتروك والغير مستغل للبلدية لأحداث سوق اسبوعي في المنطقة تلبية لرغبة السكان؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: بخصوص وضعية ورشة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بسيدي فتح الله معتمدية جبل الجلود ولاية تونس .

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 28 سبتمبر 2023

وبعد، جوابا على سؤاليكم المضمنين بمراسلتكم المذكورة بالمرجع بخصوص وضعية العقار الكائن بسيدي فتح الله من معتمدية جبل الجلود من ولاية تونس والنظر في إمكانية إحالة نصف مساحته لبلدية جبل جلود لإحداث سوق أسبوعية، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

الجواب 1:

العقار الكائن بمنطقة سيدي فتح الله من معتمدية جبل الجلود من ولاية تونس موضوع السؤال هو مستودع تتصرف فيه الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى، ويمسح قرابة 6 هكتارات ويشتمل على ورشة لإصلاح السيارات ومكاتب لحفظ الأرشيف ومخبر الهيدروكمياء لتحاليل المياه ومخزن للسيارات المحالة على عدم الاستعمال ومخزن لبقايا قطع غيار التجهيزات الهيدروميكانيكية للسدود .

وتستغل الإدارة العامة المذكورة حاليا قرابة 3 هك من العقار وتجد صعوبة في تأمينه وصيانته مما أثر سلبا على سير العمل به ونوعية الخدمات المسداة بسبب الحالة السيئة للفضاء العام للورشة والمباني الإدارية والمستودعات، وذلك نظرا للمساحة الهامة للعقار المذكور وبسبب النقص المسجل في العنصر البشري، خاصة بالنسبة للحراسة، نتيجة الإحالات على التقاعد .

الجواب 2:

تلقت الوزارة طلبا في التفويت أو التسويغ طويل الأمد لجزء من العقار يمسح حوالي 3 هك تقدمت به الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال "سومتراجات"، وهي منشأة عمومية تحت إشراف وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ويتطلب النظر فيه التنسيق مع المصالح المختصة بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية .أما فيما يتعلق بإمكانية التفويت في جزء من العقار لفائدة بلدية جبل الجلود لتركيز سوق أسبوعية، فإن الوزارة لم تتلق أي طلب في الغرض من البلدية المعنية .

وتجدر الإشارة إلى أن النظر في طلبات التفويت يتطلب تنسيقا مسبقا مع مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية باعتبارها الجهة المختصة بالنظر والموافقة على هذه الطلبات وفقا المقتضيات الأمر عدد 999 لسنة 1990 المؤرخ في 11 جوان 1990 المتعلق بضبط مشمولات وزارة أملاك الدولة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد بن حسين

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

حيث حصل في السنوات الأخيرة تكرّر خروج جثث لسمك التونة على طول شواطئ سلقطة والرجيش مما تسبب في روائح كريهة وتلوث بيني أقلق راحة السكان والمصطافين والبحارة وأثر سلبا على نشاط القطاع السياحي في الجهة مما دفع بلدية المكان وجمعيات بيئية إلى رفع دعاوي قضائية ضدّ الشركة المنتصبة بالجهة شركة" تونيزيا تونة " المختصة في تربية وتسمين أسماك التن الأحمر وحيث أن الشركة المذكورة تسببت في الكثير من الإشكاليات البيئية يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة التالية:

1.هل قامت أجهزة الرقابة بوزارتكم بمتابعة تجاوزات شركة "تونيزياتونة "؟

2.هل تم اتخاذ إجراءات أو عقوبات على خلفية عدم إحترام كراس الشروط والتلوث البيئي الحاصل ؟

3. هل قامت أجهزة الرقابة بوزارتكم بمراقبة نوعية الأعلاف المقدمة لأسماك التن .مع العلم أنه خلال كل عملية تعليف يلاحظ بروز مادة زيتية على سطح مياه البحر ؟

4.هل تنوي الوزارة إيقاف عقد الشركة الذي يستوجب التجديد بداية سنة 2024 ، مع العلم أن أهالي المنطقة يطالبون بذلك ؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :حول شركة تسمين التن الأحمر" تونيزيا تونا".

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 13 أكتوبر 2023.

وبعد جوابا على أسئلتكم المضمنة بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص شركة تسمين التن الأحمر تونيزيا تونا"، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

الجواب 1:

يخضع نشاط صيد وتسمين التن الأحمر لمقتضيات المنظمة الدولية لصون التنيات وهو يتم تحت الإشراف التام لمراقبين دوليين ووطنيين انطلاقا من عملية الصيد وصولا إلى أقفاص التسمين ويتم ضبط ومتابعة الكميات المسمنة ومالها الكترونيا عبر نظام e-bcd وميدانيا من خلال مشاركة مختلف مصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (بحث علمي ومراقبين) عند عملية القتل أو تغيير الأقفاص

الجواب 2:

تتولى مصالح الوزارة مراقبة نشاط تسمين التن في الجانب الراجع إليها بالنظر .أما المتابعة البيئية لنشاط الشركة، فإن مصالح وزارة

البيئة (الوكالة الوطنية لحماية المحيط) هي الجهة المختصة بالمراقبة .
كما أن المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالمهدية لم تتلق أية إفادة أو شكاية تدل على وجود تجاوزات بيئية متسببة فيها شركة تربية التن" تونيزيا تونة" أو غيرها من الشركات المنتصبة بالجهة .

وفيما يتعلق بالروائح الكريهة بالمنطقة، فإن البحر يلفظ من حين إلى آخر جيف حيوانات بحرية كالسلاحف البحرية والدلافين وأسماك التونة والحوت الكبير، وتتسبب هذه الجيف في انبعاث روائح كريهة بالمنطقة وعادة ما يقع ربط أسماك التونة التي يلفظها البحر بشركة تربية التن" تونيزيا تونة" دون غيرها رغم وجود شركة أخرى بسواحل الشابة من جهة بالإضافة إلى تجمع وحدات صيد التن التونسية (34 وحدة) والجزائرية والليبية بميناء المهدية خلال فترة صيد التن (من 15 ماي إلى 15 جوان من كل سنة) من جهة أخرى .

ويرجع تاريخ آخر معاينة السمكة واحدة من التن نافقة تولت القيام بها المصالح المختصة بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالمهدية إلى سنة 2019.

الجواب 3:

تتمثل الأعلاف المستعملة من طرف شركات تسمين التن في أسماك يتم توريدها، وهي تخضع إلى الرقابة الديوانية عند التوريد من طرف مصالح الادارة العامة للمصالح البيطرية .

وتؤكد المصالح الفنية بالوزارة أن كل الأعلاف المقتناة من طرف شركة تونيزيا تونة أعلاف موردة تتمثل في الأسماك العائمة المجمدة التي تخضع إلى المراقبة الصحية البيطرية عند التوريد طبقا للتراتيب الجاري بها العمل.

وبالإضافة إلى ذلك، يتم تعليف التن عرض البحر بالأسماك المجمدة بعد إزالة التجميد جزئيا وإلقائها داخل الأقفاص العائمة دون إضافة اية مواد أو زيوت للأسماك المجمدة .

الجواب 4:

يتم تجديد تراخيص المزارع المنتصبة على السواحل بناء على طلبات المستفيدين مع ملف يتضمن وثائق إدارية وتقارير المتابعة البيئية .

وللإشارة فإن الوزارة تعمل على مراجعة شاملة لمنظومة صيد وتسمين التن الأحمر سيتم فيها دراسة كيفية منح وتجديد تراخيص الاستغلال المسندة لشركات تسمين التن .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب مسعود قريرة

الموضوع: سؤال كتابي عملا بالفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية

1-أتساءل عن أمكانية صيانة ميناء الصيد البحري بجرجيس وتوسيعه

2- ما هي مشاريع الوزارة في مجال البنية التحتية المبرمجة لولاية مدنين خلال المخطط 2025/2023.

ولكم جزيل الشكر

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :حول ميناء الصيد البحري بجرجيس ومشاريع الوزارة في مجال البنية

التحتية لولاية مدنين

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 16 أكتوبر 2023 .

وبعد، جوابا على أسئلتكم المضمنة بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص ميناء الصيد البحري بجرجيس ومشاريع الوزارة في مجال البنية التحتية لولاية مدنين أتشرف بإفادتكم بما يلي :

الجواب 1:

انطلقت أشغال القسط الأول من توسعة ميناء الصيد البحري بجرجيس منذ شهر فيفري 2012 لتنتهي الاشغال خلال جوان 2015 أما بخصوص القسط الثاني فلقد ارتأت الادارة العامة للصيد البحري وتربية الاسماك القيام بتحيين الدراسة قبل الانطلاق في الاشغال، وتم قبول ترسيم تحيين الدراسة من طرف وزارة المالية ضمن ميزانية التنمية لسنة 2024 في انتظار المصادقة على قانون المالية لسنة 2024.

الجواب 2:

تم في إطار مشروع التعاون الدولي " NEMO KANTARA " إنجاز واستلام عدد 5 أرصفة إنزال موزعة على كامل سواحل ولاية مدنين وهي :العياطي وقلالة ولفلاف وبرج جليج وسد ويكش وذلك لتحسين ظروف عمل بحارة الصيد التقليدي وضمان جودة المنتوجات المنزلة.

كما تم في إطار مشروع تعزيز الادارة التشاركية الشاملة للصيد البحري بتونس "PROGEPECT " الإعلان عن طلب العروض الخاص بدراسة تهيئة وتوسعة ميناء الصيد البحري ببوغرارة وتقوم الادارة حاليا بتقييم العروض.

وبالإضافة إلى ذلك تم قبول ترسيم دراسة إصلاح وإعادة تهيئة ميناء الصيد البحري بحومة السوق من طرف وزارة المالية ضمن ميزانية التنمية لسنة 2024 في انتظار المصادقة على قانون المالية لسنة 2024.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة نور الهدى سبائطي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بالأسئلة الكتابية التالية لحضرتكم.

بما أن الماء حق يكفله الدستور لكل مواطن تونسي ونظرا لما تشهده كل الجهات بالبلاد التونسية من مشاكل تتعلق بالاضطراب المتكرر والانقطاع المتواصل للماء الصالح للشراب ولفترات زمنية طويلة خصوصا في فصل الصيف أتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة التالية :

1. ماهي المقاييس والمعايير المعتمدة من طرف وزارة الفلاحة والتي على أساسها تم منح شركة "Desert loy" المنتصبة بعمادة الهيشة من معتمدية وذرف ولاية قابس والمتخصصة في الفلاحة الجيوحرارية وبالتحديد انتاج وتصدير الطماطم منح ترخيص أوّل استثنائي لحفر واستغلال بئر عميقة وترخيص ثاني استثنائي الحفر واستغلال بئر

عميقة لمدة سنتين بعد اصدار قرار إيقاف أشغال وردم بئر اثر جلسة انعقدت بولاية قابس بتاريخ 27 جانفي 2022 إلى حين التزام الشركة المستثمرة بتركيز محطة تحلية خاصة بها والتي كان من المفروض تركيزها مع بداية النشاط حسب المنصوص عليه في كراس الشروط وهل وقع الاتفاق على تاريخ بداية أشغال تركيز محطة التحلية وتاريخ انتهاءها مع الشركة المنتفعة .

2. ما هي استراتيجية الوزارة للحد من الاضطراب المتكرر في توزيع الماء الصالح للشراب وانقطاعه لفترات طويلة في ولاية قابس عموما وفي معتمدية غنوش - المطوية - وذرف - منزل الحبيب، خصوصا في فصل الصيف مما يعمق معاناة متساكيني الجهة ؟

3.ما هو برنامج الوزارة لمعالجة مشكل الارتفاع الشديد لدرجة حرارة الماء الصالح للشرب في فصل الصيف والذي يحول دون قدرة متساكيني الجهة في حال تواجده على استعماله عند تواجده ؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص مشاكل القطاع الفلاحي بولاية قابس عموما ومعتمديات غنوش والمطوية ووذرف ومنزل الحبيب

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 2 أكتوبر2023 .

وبعد، جوابا على أسئلتكم المضمنة بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص الشأن الفلاحي بمعتمدية بني خداش من ولاية مدنين أتشرف بإفادتكم بما يلي :

الجواب 1:

تستغل شركة فرحة الهيشة العقار الدولي الفلاحي المعروف بالهيشة الماسح لحوالي 200 هك بمقتضى عقد تسويغ لمدة 25 سنة لإنجاز مشروع مندمج يرتكز على المكونات التالية :

-تركيز بيوت محمية بلورية على مساحة 120 هك لإنتاج الطماطم الكرزية tomate cerise موجهة كليا للتصدير،

-تركيز وحدة لتحلية مياه البحر،

-تركيز وحدة للتوليد المؤتلف للطاقة،

-تركيز وحدة لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية،

-تركيز وحدة خزن وتكييف وتصنيف .

وينتظر أن يوفر المشروع حسب بطاقة التصريح بالاستثمار حوالي 3500موطن شغل قار .وقد شرعت الشركة في إنجاز مشروعها حيث بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة حوالي 200 مليون دينار وهي تشغل حاليا 320 عونا منهم 64 إطارا .

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة قد قامت بتركيز مساحة 20 هك من البيوت الحامية وشرعت في تصدير الإنتاج، كما أنها قدمت ما يفيد تقدم إجراءات تركيز محطة لتحلية مياه البحر حيث قامت بالدراسات الفنية اللازمة وبلغت مرحلة طلب العروض .غير أن الشركة أفادت بوجود بطء في الإجراءات الإدارية المستوجبة.

وعليه، وفي انتظار دخول محطة تحلية مياه البحر طور الإنتاج، ولتجاوز إشكال النقص في مياه الري طلبت الشركة تمكينها من ترخيص استثنائي للاستغلال الوقتي لبئر أولى وترخيص لحفر بئر ثانية لحاجتها الأكيدة إلى موارد مائية لري الزراعات ولضرورة الالتزام باتفاقات إنتاج موجهة كليا للتصدير مع تعهدها بالتسريع في تركيز محطة التحلية في غضون سنتين على أن تدخل حيز الاستغلال خلال سنة 2025.

وبالنظر إلى أهمية المشروع وحجم الاستثمارات المنجزة من قبل الشركة تم التوجه نحو عرض الملف على أنظار لجنة دراسة ملفات مطالب رخص البحث والتنقيب عن المياه الجوفية واستغلالها للبت فيه.

أما بخصوص المعايير والمقاييس الفنية المعتمدة لمنح تراخيص إحداث الآبار المائية العميقة، فهي من أنظار المصالح الفنية المختصة بالوزارة وتعتمد بالأساس على توفر المخزون المائي بكل مائدة مائية وتطور منسوب المياه بها مع تطور منسوب ملوحة المياه ووجود موقع الحفرية داخل منطقة صيانة أو تحجير .

الجواب 2:

إن الاضطرابات والانقطاعات التي شهدتها ولاية قابس خلال هذه الصائفة تعود الى النقص في الموارد المائية بالجهة نتيجة تواتر سنوات الجفاف وانخفاض منسوب جل الآبار المائية التي تستغلها الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه

وقد ساهم الارتفاع الملحوظ في درجات الحرارة والاضطرابات والانقطاعات في التيار الكهربائي على المنشآت المائية خلال شهر جويلية 2023 في تفاقم عجز الموازنات المائية بالمنظومة المزودة للولاية وعدم الانتظام في التزود بالماء الصالح للشرب ببعض المناطق.

واعتبارا لعدم توفر موارد مائية محلية ذات نوعية جيدة، يبقى الحل النهائي لإشكال المياه بولاية قابس عموما ومعتمديات غنوش والمطوية ووذرف يتمثل في دخول محطة تحلية مياه البحر بالزارات حيز الاستغلال مع موفي سنة 2023. أما بالنسبة لمعتمدية منزل الحبيب فتقوم الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه حاليا بتشخيص للبئر المنجزة لاستغلاله للحد من الاضطرابات المسجلة .

الجواب 3:

تقوم الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بأعمال الصيانة السنوية للمبردات بالحامة، إلا أنه أمام ارتفاع درجات حرارة مياه مائدة القاري الوسيط وارتفاع الطلب على المياه وفي ظل النقص في مياه الخلط ذات الحرارة المنخفضة والإشكال على مستوى مروحيات التبريد شهدت درجة حرارة المياه الموزعة بمعتمديات غنوش والمطوية ووذرف ارتفاعا نسبيا .وللحد من هذا الارتفاع قامت الشركة بتجديد ثلاث مروحيات، وتعمل حاليا على إضافة مروحيتين قبل موفي 2023.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإشكال سيحل عند دخول محطة تحلية مياه البحر بالزارات حيز الاستغلال مع موفي سنة 2023 والبئر العميقة وذرف -2 ذات المياه الباردة والتي قامت الشركة بإنجازها والمنتظر دخولها حيز الاستغلال قبل موفي سنة2023 .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب وليد حاجي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية.

الموضوع:المنبت الغابي بحاجب العيون- القيروان

تحية طيبة،

أتشرف بإعلامكم أنّ وزارتكم الموقرة تشرف على المنبت الغابي بحاجب العيون الذي تبلغ مساحته 12 هكتارا ويشغل عشرات العمال وتتوفر فيه كل سبل النجاح، هذا المنبت على شاسعته لا يتم استغلال سوى جزء صغير منه لإنتاج بعض الأشجار الغابية التي يتم إتلافها أحيانا وهو فضاء شاسع يمكن استغلاله لإنتاج أشجار غابية وأشجار مثمرة من شأنها دعم صغار الفلاحين.

1.ماهي أسباب الوضع الكارثي لهذا المنبت ؟

2.ما هو برنامجكم لتحسين هذا المنبت من حيث المردودية ؟

3. متى تتم الإصلاحات الضرورية لهذا المنبت ؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: حول المنبت الغابي بحاجب العيون من ولاية القيروان

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 6 أكتوبر2023 .

وبعد جوابا على أسئلتكم المضمنة بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص المنبت الغابي بحاجب العيون من ولاية القيروان أتشرف بإفادتكم بما يلي :

الجواب 1:

1-معطيات عامة حول القطاع الغابي بولاية القيروان :

تعد مساحة ولاية القيروان 590 ألف هك منها مساحات غابية 140ألف هك تتوزع كما يلي:

-غابات طبيعية: 133 ألف هك،

-غابات محدثة: 07 آلاف هك،

-نسبة الغطاء الغابي: 24 %،

كما يوجد بالولاية سبعة (7) منابت أحدها عصري "بمعتمدية الشبيكة والبقية من النوع التقليدي بمعتمديات السبيخة والوسلاتية ونصر الله وحاجب العيون وحفوز والقيروان الشمالية .

2-معطيات عامة حول المنبت الغابي بحاجب العيون من ولاية القيروان:

- المساحة الجملية للمنبت: 3 هك،
- المساحة المستغلة: 01 هك والمساحة المتبقية 02 هك أشجار غابية من نوع الكالاتوس،
- طاقة الاستيعاب 1 مليون شتلة،
- مصدر الماء: بئر عميقة مجهزة بالتيار الكهربائي، ذات دفق 2.5ل/ث وملوحة 2.1 غ/ل .
- عدد العملة بالمنبت: 20 عاملا مستر سلا (15 نساء و 05 رجال)،
- إنتاج الشتلات بالمنبت خلال سنة 2023:

العناصر	عدد الشتلات التي تم بذرها	نسبة النجاح بالمائة
صنوبر حلبي	30.000	40
سرول	40.000	40
كزورينة	20.000	50
أكاسيا	30.000	30
أشجار زينة	3.000	34
الجملة	**132.000**	**معدل 40 %**

قد أدى المدير العام للغابات زيارة إلى المنبت خلال شهر سبتمبر 2023للوقوف على الإخلالات والأسباب التي أدت إلى تردي الوضعية بالمنبت، حيث تم الاتفاق على ضرورة دراسة تهيئة المنابت الغابية التي تشكو صعوبات بالمنطقة وتطويرها وتثمين اليد العاملة التي تتوفر بها، وذلك من خلال إعداد جذاذات مشاريع لها يتم اعتمادها عند طلب الاعتمادات الضرورية لها.

وتجدر الإشارة إلى أن تردي وضعية المنبت الغابي بحاجب العيون يعود للأسباب التالية :

-عدم توفر الاعتمادات الضرورية لتأمين عملية إنتاج الشتلات بالرغم من برمجة تهيئة المنبت عن طريق المندوبية في العديد من المناسبات،

-نقص وسائل الإنتاج ومعدات العمل،

-الظروف المناخية الصعبة التي تعيشها المنطقة نتيجة الجفاف،

-انقطاع الماء لمدة فاقت السنة بسبب عدم إصلاح المضخة التي تتطلب إجراءات توفير اعتمادات إصلاحها مدة زمنية طويلة .

-ضعف نسبة التأطير بسب الإحالات على التقاعد للعديد من الفنيين وغياب الانتدابات،

- تقادم البناءات المقامة نتيجة الافتقار للموارد المالية الضرورية للعناية بها،

- المنبت تقليدي ولا يسمح بإنتاج شتلات بالجودة المطلوبة .

الجواب 2 و3:

تقوم الإدارة العامة للغابات حاليا بجرد لكل المنابت التي تعاني اشكاليات في تشغيلها لاتخاذ التدابير اللازمة حالة بحالة بالتنسيق مع المندوبيات والبحث عن **مصادر** التمويل الضرورية لتهيئة جميع المنابت وقد تم الشروع في الإعداد الدراسة تشخيصية لكافة المنابت قصد إعادة تهيئتها ضمن برامج التنمية .كما سيتم ضبط برنامج لتكوين بعض العملة المسترسلين في ميدان إنتاج الشتلات.

ولتحسين مردودية المنبت الغابي بحاجب العيون تم الإعلان عن استشارة أولى لاقتناء بعض وسائل العمل، غير أن هذه الاستشارة شهدت عزوف المزودين عن المشاركة إلى جانب تخلي المزود الذي أرست عليه عن الإيفاء بالتزاماته فتم إلغاء نتيجتها وإعادة الإعلان عن استشارة جديدة .ومن المؤمل الانتهاء من الإجراءات الإدارية للتزود خلال شهر نوفمبر2023. كما تمت **برمجة** توفير جرار خاص بالمنبت خلال شهر نوفمبر 2023 **بهدف** تحسين المردودية وحسن توظيف اليد العاملة .

وفي إطار حرص الوزارة على العناية بالمنابت الغابية بالجهة، تمت برمجة جلسة عمل يوم الأربعاء 15 نوفمبر 2023 بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالقيروان وبحضور الإدارة العامة للغابات لوضع برنامج عمل متكامل للمنابت بالجهة ومن بينها المنبت الغابي بحاجب العيون وسيتم ضبط برنامج عملي لتأهيل بعض المنابت والاستغناء عن البعض الآخر وإعادة توظيف فضاءاتها

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة زينة جيب الله

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم بسؤال كتابي

الموضوع :حول مزيد إسناد الرخص .

تعيش ولاية زغوان أزمة حقيقية في توزيع الخبز وتوفيره لأهالي المنطقة وذلك لمحدودية الرخص المدعمة للمخابز وعدم قدرتها على تغطية حاجيات الجهة من التزود من الخبز المدعم،

1.متى سيتم تمكين الولاية من المزيد من اسناد الرخص لبعض المخابز حتى يكون هناك توازن في التوزيع على كامل الولاية وتجنّب الإشكاليات الراهنة في صعوبة التزود ؟

إجابة السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات

إجابة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات حول السؤال الكتابي الموجه من السيد النائبة المحترمة زينة جيب الله حول مزيد إسناد الرخص

السؤال1: متى سيتم تمكين ولاية زغوان من المزيد من إسناد الرخص لبعض المخابز حتى يكون هناك توازن في التوزيع على كامل الولاية وتجنب الإشكاليات الراهنة في صعوبة التزود؟

تعد ولاية زغوان حاليا 45 مخبزة مصنفة تختص في توفير الخبز المدعم من الحجمين الكبير (400 غرام) والصغير" باقات (220 غرام) . وقد تزودت هذه المخابز بكمية جملية من الفرينة المدعمة تقدر بـ 76139قنطار منها كمية استثنائية بـ 1677 قنطار تم إسنادها لها للرفع من نسق التزويد بالخبز المدعم ومجابهة النقص الحاصل،

وفيما يتعلق بإسناد الرخص فإن هذه النقطة من صلاحيات السادة الولاة واللجان الجهويةللمخابز،

وتجدر الإشارة إلى أن مصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات قامت بمسح ميداني لمحلات صنع الخبز يهدف الى تحيين حاجيات البلاد من مادة الخبز والمخابز وسيتم بعد تحليل مخرجاته اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتجاوز التفاوت المسجل فى انتصاب المخابز وملائمة العرض بمادة الخبز مع الحاجيات الفعلية لكل منطقة .

السؤال الكتابي

للنائب حسن جربوعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا .

الموضوع :التجاوزات المنجرة عن الترفيع في أسعار مادة الشعير في مسالك التوزيع .

تحية طيبة أما بعد،

بلغنا عديد التشكيات من المواطنين إثر القرار الأخير بالترفيع في أسعار مادة الشعير مما أثر سلبا على مربي المواشي والأبقار والإبل، حيث راهن الفلاح على دعم الدولة اللامحدود بتوفير مادة الشعير والسداري رغم الصعوبات المعلومة من الجميع والمرتبطة أساسا بالسوق العالمية نتيجة الحرب الأكرانية الروسية والجفاف الكبير الذي تشهده بلادنا منذ سنوات.

وما زاد الأمور تعقيدا وتأزما هي قلة وضعف مراقبة نقاط توزيع الأعلاف والتي لا تزال إلى اليوم تحت سيطرة الخلايا النائمة وعصابات مافيا الأعلاف التي تتحكم في مسالك توزيع السوق السوداء، إلى جانب وجود عديد المنتفعين ضمن قائمات توزيع السداري والشعير والذين لا يمتلكون في الحقيقة مواشي ويتحولون إلى وسطاء بين الدولة والفلاح للسمسرة في أسعار الأعلاف.

السؤال :

1. ماهي استراتيجية الوزارة للقضاء على الفساد الموجود في نقاط التوزيع وذلك لرد اعتبار الفلاح؟

إجابة السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات

إجابة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات حول السؤال الكتابي الموجه من السيد النائب المحترم حسن جربوعي حول التجاوزات المنجرة عن الترفيع في أسعار مادة الشعير في مسالك التوزيع

جوابا على تساؤلكم، أتشرف بإعلامكم أن اتخاذ قرار الزيادة الأخيرة في سعر بيع مادة الشعير العلفي لا يعود للتجاوزات المسجلة في القطاع، فقد تم بصفة تشاركية بين الوزارات المكلفة بالفلاحة والتجارة وذلك وعيا منها بأهمية تأمين التغذية الحيوانية في ظل الصعوبات المناخية المستجدة والنقص الحاصل في المراعي وفي الأعلاف الخشنة ومواكبة لما تقتضيه متطلبات تأمين انتظامية التزويد بمادة الشعير العلفي المدعم بعد التراجع المسجل في الكميات المتوفرة بالسوق بالتزامن مع ارتفاع الحاجيات الوطنية منها،

وبالنسبة لقائمات توزيع السداري والشعير، لا تتدخل مصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات في ضبطها وهي تحت إشراف مصالح الوزارة المكلفة بالفلاحة واللجان الجهوية المحدثة في الغرض،

وفيما يتعلق باستراتيجية الوزارة للقضاء على الفساد الموجود في نقاط التوزيع وذلك لرد اعتبار الفلاح، فتعمل مصالح الوزارة بالاشتراك مع بقية الهياكل المتدخلة في المجال على تنظيم مسالك توزيع المواد العلفية وحوكمتها لمزيد تكريس شفافية المعاملات بها والتصدي لمختلف الظواهر غير القانونية المسجلة وذلك من خلال:

-مراجعة الأطر التشريعية المنظمة لتجارة الأعلاف،

-رقمنة مسالك توزيع الأعلاف،

-تكثيف التدخلات الرقابية لضرب عمليات الاحتكار .

وعلى مستوى ولاية صفاقس، تعمل المصالح الجهوية للوزارة المكلفة بالتجارة على المراقبة الدورية لمسالك توزيع المواد العلفية والتصدي للتجاوزات غير القانونية بها سواء في إطار برامج جهوية تحت إشراف السادة الولاة أو في إطار برامج مركزية تحت إشراف الوزارة وذلك بالاشتراك مع مختلف السلط الرقابية التابعة لبقية الوزارات وخاصة الأمنية منها، حيث سجل نشاطها في هذا الجانب خلال الفترة المنقضية من هذه السنة رفع 21 مخالفة اقتصادية في التجاوزات المخلة بشفافية المعاملات والأسعار وحجز 62 طن من المواد العلفية المختلفة.

السؤال الكتابي

للنائب رمزي الشتوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤالين الكتابيين التاليين.

الموضوع: حول التسريع في الإجراءات المتعلقة بفتح منطقة تبادل حر على مستوى المعبر الحدودي حزوة بتوزر.

تحية طيبة وبعد،

سيدي الوزير،

إن دخول السوق الحرة حيز النشاط سيكون له الأثر الايجابي على التنمية بالجهة وسيدر مداخيل هامة لخزينة الدولة خاصة وأنه تم إضفاء الصبغة التجارية للمعبر الحدودي بحزوة منذ ديسمبر 2019وإننا نثمن هذا المكسب الوطني بجهتنا وعملا بالمرجع المذكور أعلاه نتوجه اليكم بالسؤال التالي :

1.ماهي الأسباب التي تحول دون تفعيل التبادل الحر بهذا المعبر الحدودي؟

2متى سيتم الانطلاق الفعلي للنشاط ؟

إجابة السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات

إجابة عن سؤال السيد النائب المحترم رمزي الشتوي حول التسريع في الإجراءات المتعلقة بفتح منطقة تبادل حر على مستوى المعبر الحدودي حزوة بتوزر .

أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية :

قامت وزارة التجارة وتنمية الصادرات بإنجاز دراسة عن طريق مكتب دراسات تعلقت بإعداد مخطط مديري لإنشاء مناطق حرّة تجارية على الحدود التونسية الجزائرية، والتي أفضت إلى اقتراح أربع مواقع لإنجاز مناطق حرّة تجارية وهي :حزوة (ولاية توزر) فريانة (ولاية القصرين)، ساقية سيدي يوسف (ولاية الكاف)، غار الدماء (ولاية جندوبة).

✓ **<u>الأهداف المحدّدة لهذه الدراسة تتمثل فيما يلي :</u>**

-دفع النشاط التجاري في المناطق الحدودية وتحديثه في اتجاه تنمية المبادلات مع القطر الجزائري والولوج إلى الأسواق الافريقية،

-خلق أنشطة تجارية وخدماتية جذابة،

-الترويج للأنشطة السياحية والترفيهية،

-إدماج التجار في المسالك المنظمة والتصدي للتجارة الموازية.

وقد اعتمد مكتب الدراسات على منهجية ترتكز على مجموعة من المعايير الكمية والنوعية تتعلق بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة من المعتمديات التونسية المتاخمة للحدود الجزائرية والتي من بينها حزوة.

هذا وباعتبار أن مقومات نجاح المناطق الحرّة على الحدود المشتركة التونسية الجزائري مرتبطة بالمصلحة الاقتصادية المشتركة لكلا البلدين، فقد بادرت الوزارة على تشبيك المشاورات مع وزارة التجارة وترقية الصادرات بالجزائر والعمل على توحيد المقاربات وتبادل الخبرات في مجال انجاز المناطق الحرّة التجارية وذلك من خلال لقاءات ثنائية (آخرها اجتماع اللجنة الفنية التونسية الجزائرية للتعاون التجاري خلال منتصف شهر سبتمبر2023) ،و أخرى موسعة(خلال اجتماع اللجنة العليا التونسية الجزائرية المنعقدة في بداية شهر أكتوبر 2023)

وتبعا لما سبق ذكره سيتم عرض نتائج الدراسة المتعلقة بالمخطط المديري لانشاء مناطق حرّة تجارية على الحدود التونسية الجزائرية ونتائج المشاورات مع الجانب الجزائري على أنظار مجلس وزاري للمصادقة وذلك في أقرب الآجال.

السؤال الكتابي

للنائب سامي رايس

<u>الموضوع</u>:سؤال كتابي حول أسعار زيت الزيتون لموسم2023 .

تحية طيبة وبعد

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

من خلال التصاريح الرسمية لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري من جهة وديوان الزيت من جهة أخرى تقدر صابة الزيتون لسنة 2023 بحوالي 200 ألف طن وسيتم تصدير ما لا يقل عن 80 % منها بما سيوفر مداخيل هامة من العملة الصعبة، كما سيتراوح سعر اللتر الواحد من زيت الزيتون خلال سنة 2024 على المستوى الداخلي بين 25 دينار و30دينار حسب الجودة.

- فهل أن المواطن التونسي قادر على استهلاك هذا المنتوج بمثل هذه الأسعار التي تتجاوز بكثير القدرة الشرائية لأغلب الشرائح الاجتماعية؟
- ماهي الإجراءات المزمع اتخاذها للتحكم في الأسعار خاصة بالنسبة للكميات الموجهة للاستهلاك الداخلي؟
- ما هي الإجراءات التي تعمل عليها الوزارة لتوفير الزيت النباتي المدعم استجابة لحاجيات المواطن والسوق؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات

إجابة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات حول السؤال الكتابي الموجه من السيد النائب سامي رايس حول أسعار زيت الزيتون لموسم 2023

التساؤل الأول حول قدرة المواطن التونسي على استهلاك زيت الزيتون بمثل هذه الأسعار التي تتجاوز بكثير القدرة الشرائية لأغلب الشرائح الاجتماعية؟

التساؤل الثاني :حول الإجراءات المزمع اتخاذها للتحكم في الأسعار خاصة بالنسبة للكميات الموجهة للاستهلاك الداخلي؟

تنكب حاليا مصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات على متابعة تطور سير موسم الزيتون وسيتم على ضوء ذلك اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان انتظامية التزويد والتحكم في الأسعار ومراقبة شفافية المعاملات بالتنسيق مع وزارة الفلاحة وبقية الوزارات المعنية وذلك في إطار مقاربة توازن بين مصالح الاقتصاد الوطني وضمان مردودية معقولة للمنتج وتراعي المقدرة الشرائية للمواطن،

وستعمل الوزارة في نفس الإطار على تفعيل الصلاحيات المخولة لها لعقلنة الأسعار بعد التشاور مع الوزارة المكلفة بالفلاحة فضلا على تكثيف الرقابة على مسالك توزيع الزيتون والزيت بالتنسيق مع مصالح وزارة الداخلية وبقية السلط المختصة مركزيا وجهويا .

السؤال 3 : ماهي الإجراءات التي تعمل عليها الوزارة لتوفير الزيت النباتي المدعم استجابة لحاجيات المواطن والسوق ؟

يتم توريد الزيت النباتي المدعم عن طريق الديوان الوطني للزيت الخاضع لإشراف الوزارة المكلفة بالفلاحة .وتعمل مصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات على تكثيف أعمال المتابعة والمراقبة بمسالك توزيع هذه المادة لضمان وصولها لمستحقيها والتصدي العمليات التلاعب بها . وتجدر الإشارة إلى أن مصالح المراقبة الاقتصادية التابعة للوزارة قد تولت خلال الفترة المنقضية من السنة الحالية حجز حوالي 394 ألف لتر من الزيت النباتي المدعم.

السؤال الكتابي

للنائب كمال كرعاني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية .

الموضوع: توزيع الأعلاف وغلاء أسعارها وتوفير المواد الأساسية المدعمة .

1ماهي خطة الوزارة لتجاوز إشكال التوزيع الغير القانوني بمعتمديات نصر الله - منزل المهيري - الشراردة واحوازهم من ولاية القيروان؟

2.هل تولت الوزارة مراقبة تزويد نقاط البيع والفلاح بالأعلاف لما تشهده من تجاوزات بصفة عامة ؟

3.هل تم توفير نقاط بيع وتزويد المواد الأساسية المدعمة بالمناطق الريفية التابعة لمعتمديات نصر الله- منزل المهيري - الشراردة واحوازهم من ولاية القيروان نظرا لنقص الحاد ؟

إجابة السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات

إجابة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات حول السؤال الكتابي الموجه من السيد النائب كمال كرعاني حول توزيع الأعلاف وغلاء أسعارها وتوفير المواد الأساسية المدعمة

السؤال 1: ماهي خطة الوزارة لتجاوز إشكال التوزيع غير القانوني بمعتمديات نصر الله منزل المهيري - الشراردة وأحوازهم من ولاية القيروان؟

يخضع توزيع المواد العلفية إلى جملة من الإجراءات والتراتيب التنظيمية التي تدخل صلب اختصاصات اللجان الوطنية والجهوية والمحلية الناشطة تحت الإشراف المباشر للوزارة المكلفة بالفلاحة مركزيا وللسادة الولاة جهويا .ولا تتدخل مصالح الوزارة المكلفة بالتجارة بصفة مباشرة في توزيع حصص المواد العلفية وإعداد قوائم المربين وتجار الأعلاف المنتفعين ويقتصر دورها في هذا الجانب على المشاركة في أعمال هذه اللجان والتثبت من تصريح تجار الأعلاف بنشاطهم طبقا للشروط القانونية ومن توزيع الكميات على المربين الواردة أسمائهم بالقوائم عند مراقبة تجار الأعلاف .

غير أنه واعتبارا للتشكيات الواردة في هذا المجال، تعمل مصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات بالاشتراك مع مصالح وزارة الفلاحة بصفة عامة على حوكمة عمليات توزيع الأعلاف ومراجعة الطريقة الحالية من خلال إعداد وإصدار تراتيب مشتركة موحدة تهدف لإضفاء أكثر عدالة وشفافية على هذه العملية وتحديد الآليات والمقاييس التي تمكن من ذلك مع توضيح دور مختلف السلط والهياكل المتدخلة فيها .

السؤال 2: هل تولت الوزارة مراقبة تزويد نقاط البيع والفلاح بالأعلاف لما تشهده من تجاوزات بصفة عامة؟

تندرج مراقبة مسالك توزيع الأعلاف ضمن الاهتمامات الدورية لمصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات ويتم تنفيذ برامج رقابية في الغرض من طرف مصالحها سواء في إطار برامج جهوية تحت إشراف السادة الولاة أو في إطار برامج مركزية تحت إشراف الوزارة وذلك بالاشتراك مع مختلف السلط الرقابية التابعة لبقية الوزارات وخاصة الأمنية منها،

وعلى مستوى ولاية القيروان تعمل المصالح الجهوية للوزارة المكلفة بالتجارة بالقيروان على المراقبة الدورية لمسالك توزيع المواد العلفية والتصدي للتجاوزات غير القانونية بها حيث سجل نشاطها في هذا الجانب خلال الفترة المنقضية من هذه السنة رفع 37 مخالفة اقتصادية في التجاوزات المخلة بشفافية المعاملات والأسعار وحجز 114طن من المواد العلفية المختلفة .

السؤال 3: هل تم توفير نقاط بيع وتزويد المواد الأساسية المدعمة بالمناطق الريفية التابعة لمعتمديات نصر الله - منزل المهيري -الشراردة وأحوازهم من ولاية القيروان نظرا للنقص الحاد؟

حظيت ولاية القيروان بعناية خاصة على مستوى دعم التزويد بالمواد الأساسية المدعمة وخاصة مادة السميد والخبز والفرينة والسكر من خلال وضع برامج خصوصية للتوزيع شملت مختلف المعتمديات وإسناد كميات استثنائية من هذه المواد .ويتم في هذا الإطار التنسيق الدوري مع السلط المحلية لمجابهة حالات النقص وارتفاع الطلب .

السؤال الكتابي

للنائب هشام حسني

تحية وبعد،

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب نتوجه لكم بالسؤال التالي :

حيث أصدرت وزارتكم بتاريخ 05 ديسمبر 2022 قرارا يقضي بمنع تصدير زيت الزيتون الوقاد الخام ولفيتورة الزيتون مع استثناء العمليات التصديرية التي تم في شأنها فتح سندات تجارة خارجية قبل دخول الاجراء حيز النفاذ لا غير لكننا علمنا أنكم أسندتم ترخيصا استثنائيا لشركة فيتولينا بتاريخ 2023/09/12 وفتح سند تجارة خارجية خارج الآجال للقيام بعملية تصدير لزيت الفيتورة الخام بتاريخ 2023/09/26.

ما هو تبريركم لتجاوز القرار المذكور أعلاه واسناد سند تجارة خارجية لزيت الفيتورة الخام للشركة آنفة الذكر دون سواها؟

وتقبلوا سيدي الوزير فائق الاحترام والتقدير

إجابة السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات

إجابة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات حول السؤال الكتابي الموجه من السيد النائب المحترم حسني حول قرار منع تصدير زيت الزيتون الوقاد الخام وزيت فيتورة الزيتون وإسناد ترخيص استثنائي لشركة" فيتولينا "

تحية طيبة وبعد،

إجابة على سؤالكم أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية :

أتشرف بإعلامكم أنه على إثر مطلب وارد من الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية ممضى من قبل السادة رئيس الجامعة الوطنية للصناعات الغذائية ورئيس الغرفة الوطنية لمكرري الزيوت ورئيس الغرفة الوطنية لمعاصر زيت الزيتون ورئيس الغرفة الوطنية لمستخرجي الزيت من الفيتورة بتاريخ 04 أكتوبر 2022 والمتعلق بطلب منع تصدير مادة الفيتورة ومادتي زيت البكر الوقاد وزيت الفيتورة وباعتبار أن هذه المواد يتم تصديرها خام وسائبة دون تعليب وتحويل بتونس وسعيا لمزيد تثمينها والرفع من قيمتها

التصديرية .فقد تم اتخاذ قرار منع تصدير هذه المواد على حالتها الخام والسائبة تلك يوم 5 ديسمبر 2022 مع استثناء الشركات التي لها التزامات سابقة للقرار مع حرفائها الأجانب .

غير أن بعض الشركات من مستخرجي زيت الفيتورة احتجت على هذا القرار ورأت أنه يضر من مصالحها وعلى إثر ذلك تم عقد سلسلة من الاجتماعات بمقر الوزارة مع ممثلي هذه الشركات لدراسة الموضوع كما قامت الوزارة تفاعلا مع طلباتهم بمراسلة الوزارات المعنية (الصحة والصناعة والفلاحة) لاستشارتهم في الإبقاء على هذا القرار أو التخلي عنه، حيث وافقت وزارة الصحة على التخلي عن القرار شرط إخضاع المنتوجات المعنية للمراقبة الفنية عند التصدير في حين أن وزارة الصناعة أفادت بتمسكها بمخرجات الجلسة التحضيرية السابقة للقرار والمنعقدة بتاريخ 21 نوفمبر 2022 بوزارة الفلاحة والمتمثلة في ضرورة إنجاز دراسة لسلاسل القيمة لهذه المنتوجات للنظر في الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لهذا الطلب .

غير أن مصالح وزارة الفلاحة رأت من الصالح استشارة هياكل الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية باعتباره صاحب المبادرة الأصلية وقد قامت الوزارة بناء على ذلك بمراسلة الاتحاد غير أنه لم ترد إجابة واضحة ورسمية منه في الموضوع، في الأثناء تلقت الوزارة مطالب من الغرفة النقابية الوطنية لأصحاب المعاصر والاتحاد الجهوي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بكل من القيروان وبن عروس لإلغاء القرار .إثر ذلك قامت الوزارة بعقد اجتماع في الموضوع بتاريخ 08 سبتمبر 2023 لم يحضره سوى رئيس غرفة مكرري الزيت الذي تمسك بالقرار ورأى أنه مكن من تثمين هذه المواد في السوق المحلية عوض تصديرها خاما واستغلالها في السواق الخارجية .

في الأثناء تقدمت شركتين من بين الشركات المعارضة للقرار خلال شهري ديسمبر وجانفي بما يفيد أن لها التزامات مع حرفاء أجانب قبل صدور القرار (نسخة من العقد مع الحريف الأجنبي ممضى قبل القرار كشوفات حسابات بنكية تفيد التحويلات مالية قبل القرار...) وتم تمكينها من تصدير مادة زيت الفيتورة بتاريخ 23 ديسمبر و25 جانفي 2023.

ويجدر التذكير أن الوزارة وخلال الاجتماعات التي تم عقدها في الموضوع بحضور ممثلين عن الشركات المعارضة للقرار قد طلبت من هؤلاء إن كان لديهم عقود مع حرفاء أجانب سابقة للقرار حتى يتم النظر فيها وذلك باعتبار أن العقد في حد ذاته يعتبر التزاما مع الحريف قد ينجر عنه تتبعات للشركات التونسية في صورة عدم إنجازه ويتطلب كذلك توفير مخزونات من المواد المزمع تصديرها في إطار هذا العقد وكلفة لوجستية ومالية للمصدرين .

بالنسبة لشركة فيتولينا فقد تقدمت بمطلب للترخيص لها في تصدير زيت فيتورة الزيتون بتاريخ 10 ماي 2023 وباعتبار أن المطلب ورد متأخرا مقارنة بتاريخ المنع فقد طلبت الإدارة من وكيل الشركة الاستظهار بالعقد الأصلي بينه وبين الحريف الأجنبي وهو ما توصلت به الإدارة بتاريخ 02 جوان 2023 وقد تم منحه الترخيص يوم 13 جويلية 2023وذلك بنفس الشروط المنصوص عليها (العقد الأصلي مع الحريف الأجنبي ممضى قبل القرار، كشوفات حسابات بنكية تفيد التحويلات مالية قبل القرار ...) وعلى قدم المساواة مع الشركات الأخرى .

هذا ويجدر التذكير أنه وباعتبار الانتعاش التي تشهدها أسعار جميع أصناف زيت الزيتون وزيت فيتورة الزيتون في الأسواق العالمية نتيجة لتراجع الإنتاج لهذه المادة واستجابة لطلب شريحة موسعة من الصناعيين المصدرين ولوضع جميع المهنيين على قدم المساواة فقد تم تعليق قرار المنع في انتظار البت في بدائل أخرى أكثر مرونة في سبيل تثمين هذه المواد على غرار مقترح توظيف معلوم عند التصدير وهو في الأصل مقترح المهنيين الناشطين في مجال تحويل وتصدير هذه المواد .

السؤال الكتابي

للنائب أحمد السعيداني

تحية وطنية وبعد،

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن اتقدم اليكم بالسؤال الكتابي الآتي

حاولت عائلة أصهار الرئيس المخلوع زين العابدين بن على وضع يدها على العقار المسجل تحت عدد 36581 بنزرت وبالتحديد في القطع عدد 11/9/8/7/5/4 و- 13وإلى يوم الناس هذا مازال هناك تجميد لإحالة ملكية العقار إلى ورثته الشرعيين.

فهل تنوون فتح بحث في الموضوع عن طريق هيئة مكافحة الفساد المنتصبة برئاسة الحكومة؟

إجابة رئاسة الحكومة

الموضوع :حول سؤال نائب الشعب السيد أحمد سعيداني .

المرجع :مكتوب السيد رئيس مجلس نواب الشعب المؤرخ في 06 أكتوبر 2023

والمضمن بمكتب الضبط المركزي للوزارة تحت 8647 بتاريخ 06 أكتوبر 2023 2023

المصحوب: نسخة من رسم عقار

وبعد تبعا للسؤال الكتابي الصادر عن نائب الشعب السيد **أحمد** سعيداني في خصوص العقار موضوع الرسم العقاري عدد 36581 بنزرت، نتشرف بإعلام الجناب أن العقار المذكور كائن بولاية بنزرت وتبلغ مساحته 806 هك 14 آر 47 ص وراجع بالملكية لمجموعة أولاد فقير بوراوي المنجر لها التسجيل الصادر عن المجلس المختلط بتاريخ 04 نوفمبر 1936 وتعلقت به **عدة** مطالب تحيين حكم في شأنها بالرفض.

ولم يثبت لدى لجنة المصادرة **أن** عائلة أصهار الرئيس الأسبق للجمهورية التونسية قد وضعت يدها على العقار مثلما جاء بالسؤال الوارد عن النائب المذكور، وبالتالي فإنه لم يكن موضوع مصادرة .هذا كل ما لدينا أفدناكم به.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عبد الجليل الهاني

الموضوع :سؤال كتابي حول تنقيح الأمر الحكومي عدد 504 لسنة 2018 والمتعلق بتسوية وضعيات التجمعات السكنية المقامة على ملك الدولة .

تحية وبعد،

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا

حول تأخر صدور الأمر المتعلق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 504 لسنة 2018.

حيث أن وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ووحدة التصرف حسب الأهداف المحدثة بمقتضى الأمر الحكومي عدد 505 لسنة 2018، وأثناء عملها لتسوية وضعيات التجمعات السكنية المقامة على ملك الدولة الخاص تعرضت لعديد الإشكاليات وخاصة منها المصادقة على الأمثلة التقسيمية وتقدمت لرئاسة الحكومة بمشروع تنقيح الأمر الحكومي عدد 504 لسنة 2018 لتجاوز هذه العقبات إلا أن رئاسة الحكومة لم تتفاعل إلى حد الساعة مع المشروع.

-1-متى يقع إصدار الأمر المتعلق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 504 لسنة 2018 موضوع المشروع الذي تقدمت به وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية حسب مكتوبها الموجه لرئاسة الحكومة تحت عدد 65بتاريخ 2022/04/22 ؟

ولكم جزيل الشكر

إجابة رئاسة الحكومة

بطاقة حول سؤال النائب السيد عبد الجليل الهاني والمتعلّق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 504 لسنة2018

والمتعلق بتسوية وضعيات التجمعات السكنية المقامة على ملك الدولة الخاص

وبعد، أتشرف بإفادتكم أنّه في إطار مشروع تنقيح الأمر الحكومي عدد 504 لسنة 2018 المؤرخ في 7 جوان 2018 المتعلق بضبط صيغ وشروط تسوية وضعيات التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص المنقح بالأمر الحكومي عدد 172 لسنة 2019 المؤرخ في 19 فيفري 2019،

-عرف تطبيق الأمر الحكومي المذكور عديد الإشكاليات تمثلت خاصة فيما يلي :

*نص الفصل الأول على أنّ التسوية تتعلق بوضعيات التجمعات السكنية القديمة وهو ما يؤدي إلى القول بأن موضوع التسوية يتمثل في التجمع السكني صبرة واحدة بجميع مكوناته بينما صوابه وطبقا لما جاء بالفصول الموالية لذات الأمر الحكومي فإن موضوع التسوية يتمثل في المحلات السكنية المتواجدة بالتجمع السكني حيث يتم دراسة وضعيات المحلات السكنية حالة بحالة بحسب توفر شروط التسوية طبقا للأمر الحكومي المذكور من عدمه في شأن كل محل سكني .لذا تم اقتراح تنقيح الفصل الأول من الأمر الحكومي بتوضيح أنه يتعلق بتسوية الوضعيات العقارية للمحلات السكنية المتواجدة بالتجمعات السكنية .

*بموجب الفصل 2 يتم الترخيص في التفويت في المباني كما نصت الفقرة الأولى من الفصل 4 على أن التفويت يتعلق بالمحلات وبناء على ذلك فإن موضوع البيع يتعلق بالمباني والمحلات إلا أن التسوية في الحقيقة تتعلق بقطع الأرض المقامة عليها تلك المباني والمحلات السكنية موضوع التسوية .لذا اقتضى تصويب الوضعية اقتراح تنقيح الفصل 2 والفقرة الأولى من الفصل 4 بتوضيح موضوع البيع بأنه يتمثل في قطع أرض على ملك الدولة الخاص ومقامة عليها المحلات السكنية .

*حدد الأمر الحكومي مجال التسوية في المحلات السكنية المبنية قبل سنة 2000 غير أنه تبين أن هذا الشرط لا يستند لسبب موضوعي أو مبرر منطقي علاوة على تعارضه مع مبدأ المساواة بين الوضعيات الاجتماعية المماثلة والمتجاورة في نفس الموقع لا سيما وانه ضيق من مجال التدخل بما أثر على مردودية المشروع بعد أن تبين وأن نسبة كبيرة من التجمعات السكنية التي تم جردها في إطار الإعداد للتسوية مبنية بعد سنة 2000 لذا تم اقتراح تنقيح شرط البناء قبل سنة 2000وتعويضه بشرط البناء قبل سنة 2011 .

وفيما يلي جدول بياني حول أحكام الأمر الحكومي المراد تنقيحها ومقترح التنقيح:

ما ينص عليه الأمر الحكومي عدد 504 لسنة 2018	التنقيح المقترح
الفصل الأول: يضبط هذا الأمر الحكومي الأحكام المتعلقة بتسوية وضعيات التجمعات السكنية القديمة المقامة قبل سنة 2000 على ملك الدولة الخاص وشروط وصيغ وأثمان التفويت فيها.	**الفصل الأول (جديد):** يضبط هذا الأمر الأحكام المتعلقة بتسوية وضعيات المحلات السكنية بالتجمعات السكنية والمقامة قبل سنة 2011 على ملك الدولة الخاصة وشروط وصيغ وأثمان التفويت.
الفصل 2: يرخص بمقتضى هذا الأمر الحكومي وطبقا لأحكامه في التفويت مراكنة، لتسوية وضعيات عقارية قديمة في المباني ذات الطابع السكني المقامة عن حسن نية قبل سنة 2000 على ملك الدولة الخاصة والتي تتلاءم صبغتها مع التسوية المزمع إنجازها. يستثني من الانتفاع بأحكام هذا الأمر الحكومي الأشخاص المتحوزون بعقارات بيضاء.	**الفصل 2(جديد):** يرخص بمقتضى هذا الأمر وطبقا لأحكامه في التفويت مراكنة، في قطع الأرض الراجعة لملك الدولة الخاص والمقامة عليها عن حسن نية مباني ذات طابع سكني قبل سنة 2011 والتي تتلاءم صبغتها مع التسوية الزمع إنجازها يستثني من الانتفاع بأحكام هذا الأمر الأشخاص المتحوزون بعقارات بيضاء.
الفصل 4 (فقرة أولى): يتم التفويت في المحلات ذات الصبغة السكنية المقامة قبل سنة 2000 طبقا لجدول الأثمان التالي.	**الفصل 4 (فقرة أولى جديدة):** في إطار عملية التسوية طبقا لأحكام هذا الأمر يتم التفويت في قطع الأرض الراجعة لملك الدولة الخاص المقامة عليها قبل سنة 2011 محلات ذات الصبغة السكنية طبقا لجدول الأثمان التالي.

تم إعداد مشروع أمر يتعلق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 504 لسنة 2018 المؤرخ في 7 جوان 2018 المتعلق بضبط صيغ وشروط تسوية وضعيات التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص وذلك مثلما سبق بيانه بالجدول آنف العرض وإحالته على مصالح رئاسة الحكومة قصد الإذن بالمتعين في شأنها.

- لمراجعة مشروع الأمر على ضوء ملاحظات وزارة المالية والمحكمة الإدارية تم عقد جلستان في موفي سنة 2022 خلصتا إلى:

- ضرورة تشريك المصالح البلدية في مشروع التسوية لارتباط عدة جوانب فيها باختصاصها خاصة وأنها مرجع نظر وزارة الداخلية ودعوة

السادة الولاة لمعاضدة مجهود تحسيس المتساكنين للإقبال على عملية التسوية .

-أن أسعار البيع الواردة بالأمر الحكومي هي أسعار تفاضلية تم مراعاة الجانب الاجتماعي في ضبطها لكون التسوية تشمل وضعيات العديد منها تم تركيزها من قبل جهات إدارية وفي إطار برامج عمومية (إعادة إيواء حماية المدن من الفيضانات برامج تنمية جهوية، مقاومة الأكواخ ...) كما تم اعتماد تدرج في الأسعار حسب الوضعية القانونية ومؤشر التنمية والحالة الاجتماعية .أن توسيع مجال التسوية ليشمل المحلات التجارية لا ينسجم مع الصبغة الاجتماعية للتسوية التي ينظمها الأمر الحكومي واستقر الرأي على مكاتبة وزارة المالية لإحاطتها بما تم التوصل إليه ودعوتها عند الاقتضاء لتحديد الأسس التي تقترحها لعملية تحيين ومراجعة أثمان البيع المحددة بالأمر الحكومي عدد 504 لسنة 2018.

-على ضوء مخرجات الجلسات أعيد عرض موضوع ضبط المعايير التي يتم على أساسها مراجعة الأثمان وتحيينها على وزارة المالية فطلبت اعتماد مؤشرات التنمية الجهوية لسنة 2021 ونسبة التضخم المالي.

-وبناء على ذلك فإن الصيغة النهائية من مشروع التنقيح في مراحل الإعداد الأخيرة بالتنسيق مع الهياكل المعنية .

السؤال الكتابي

للنائب محمد ماجدي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى حضرتكم بالسؤال التالي:

تبعا للقانون عدد 35 لسنة 2018 المؤرخ في 11 جوان 2018 المتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات فإنني أتقدم إليكم السيدة رئيسة الحكومة بسؤال يتعلق بالإجراءات المتخذة بخصوص الأمر الذي نص عليه القانون حول إحداث لجنة قيادة جهوية للمسؤولية المجتمعية تركيبتها وصلاحيتها والأمر المتصل بتركيبة المرصد وتنظيمه وذلك بهدف التسريع في إنجاز المشاريع المتصلة بالبرامج التي تضبطها المؤسسات المنتصبة بالجهة.

وتقبلوا بقبول فائق عبارات الاحترام.

إجابة رئاسة الحكومة

الإجابة على السؤال الكتابي

المتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات

توجه به النائب المحترم السيد محمد ماجدي إلى رئاسة الحكومة

نص السؤال :تبعا لصدور القانون عدد 35 لسنة 2018 المؤرخ في 11 جوان 2018 المتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات فإنني أتقدم إليكم بسؤال يتعلق بالإجراءات المتخذة بخصوص الأمر الذي نص عليه القانون حول إحداث لجنة قيادة جهوية للمسؤولية المجتمعية تركيبتها وصلاحيتها والأمر المتصل بتركيبة المرصد وتنظيمه وذلك بهدف التسريع في إنجاز المشاريع المتصلة بالبرامج التي تضبطها المؤسسات المنتصبة بالجهة؟ "

الإجابة عن السؤال :

أتشرف بإعلامكم أنّ المصالح المعنية برئاسة الحكومة انتهت من إعداد مشروع الأمر المتعلق بضبط تركيبة لجان القيادة الجهوية للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات واختصاصاتها وصلاحياتها ومشروع الأمر المتعلق بمرصد المسؤولية المجتمعية للمؤسسات وتنظيمه وطرق سيره، غير أنه اعتبارا لوجود مشروع تنقيح لأحكام القانون عدد 35 لسنة 2018 المؤرخ في 11 جوان 2018 المتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات بما سيترتب عليه آليا وجوب إعادة النظر في مشروعي الأمرين المذكورين، فقد تم الإذن للمصالح المعنية لإعادة النظر في الصيغة المعروضة من مشروعي الأمرين المذكورين وذلك على ضوء الصيغة النهائية لمشروع التنقيح المزمع إدخاله على القانون عدد 35 لسنة 2018.

هذا وقد تولت المصالح المعنية برئاسة الحكومة إحالة كل من مشروع تنقيح القانون ومشروعي الأمرين المذكورين لإبداء الرأي إلى كافة الوزارات والهيئات المعنية حتى يتسنى استكمال الإجراءات القانونية بشأنها في أقرب الآجال.

السؤال الكتابي

للنائب كمال فرّاح

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤالين الكتابيين التاليين :

الموضوع: حول البنية التحتية ببومهل البساتين والزهراء

السؤال الأول :

تعتبر الطريق المتوسطية عدد 39 من أهم المحاور المرورية بمعتمدية بومهل- البساتين إذ تشهد اختناقا كبيرا خاصة في أوقات الذروة من مفترق الحلايبية إلى مفترق بجردقة .

فمتى سيتم إعادة تهيئتها وتوسعتها وتهيئة مفترق المنقالة الذي يمثل إحدى النقاط السوداء بهذه الطريق؟

السؤال الثاني :

إن تهيئة الطريق الوطنية عدد 1 وإنجاز جملة من الجسور بها من مفترق الحلايبية إلى مفترق برج الوزير ساهمت وبشكل ملحوظ في انسيابية حركة المرور وتجنّب الاختناق المروري لكن هناك مشكلة لا تزال عالقة وتسببت في عدة حوادث وهي انعدام جسر للمترجلين يربط بين المنطقة الصناعية بيومهل-البساتين والمنطقة الصناعية بالزهراء خاصة وأن حركة تنقل المترجلين تكون كثيفة بينهما إذ يعبر الطريق عدد كبير من العمال والعاملات في اتجاهين.

فمتى سيتم برمجة هذا الجسر والانطلاق في إنجازه علما وأنّه يمثل ضرورة ملحة؟

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع :حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد كمال فراح .

المرجع مكتوبكم عدد و -2730-0001-13-2023 الموجه إلينا بتاريخ 9 نوفمبر .2023

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالين كتابيين تقدم بهما النائب السيد كمال فراح، يتعلق الأول بإعادة تهيئة الطريق الجهوية رقم 39 وتهيئة مفترق المنقالة، ويتعلق الثاني بإنجاز جسر للمترجلين يربط المنطقة الصناعية ببومهل-البساتين والمنطقة الصناعية بالزهراء .

وجوابا، يشرفني إعلامكم بما يلي :

فيما يتعلق بإعادة تهيئة الطريق الجهوية رقم 39 وتهيئة مفترق المنقالة : تمت برمجة صيانة أجزاء من هذه الطريق بطول حوالي 1 كلم على مستوى مدينة بومهل بالخرسانة الإسفلتية ضمن البرنامج السنوي للصيانة، ويتم حاليا تقييم عروض الصفقة .كما يتم حاليا إعداد دراسة مضاعفة المنشأة الفنية على الطريق الجهوية رقم 39 بالنقطة الكيلومترية 21+500 على مستوى الطريق السيارة أ- 1 بومهل .

أما فيما يتعلق بتهيئة مفترق المنقالة على مستوى تقاطع الطريق الجهوية رقم 39 مع الطريق المحلية رقم 563 فإن هذا المشروع غير مبرمج في الوقت الحالي، علما وأن إنجاز هذا المفترق يتطلب تحرير حوزته العقارية بالمكان وبالتالي إعداد ملف عقاري في الغرض .

فيما يتعلق بانجاز جسر للمترجلين يربط بين المنطقة الصناعية بومهل البساتين والمنطقة الصناعية بالزهراء، يتم حاليا إعداد دراسة إنجاز ممر علوي للمترجلين بالموقع المذكور .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

الموضوع: سؤال كتابي الى السيدة وزيرة التجهيز والاسكان عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

تحية طيبة وبعد،

في إطار متابعتنا للشؤون المحلية بلغتنا عديد التشكيات سواء من أصحاب السيارات الخاصة والتاكسيات من عديد مخفضات السرعة المقامة على امتداد المدخل الجنوبي لمدينة القلعة الصغرى في جزء قصير من الطريق المحلية نظرا لعدم تطابق هذه المخفضات مع المواصفات القانونية والفنية، الأمر الذي تضرر منه أصحاب السيارات وركابها.

نسألكم سيادة الوزيرة هل ان الوزارة قامت بما يلزم لأجل اصلاح هذه الوضعية بإرجاع المخفضات مطابقة للمواصفات الفنية والتقليص من عددها أو التفكير في تركيز رادار سرعة على مستوى هذه الطريق؟

وتقبلوا فائق عبارات الاحترام والتقدير

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد محمود العامري

المرجع :مكتوبكم عدد و -2730-0001-13-2023 الموجه إلينا بتاريخ 9 نوفمبر 2023

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد محمود العامري، تطرق من خلاله إلى تشكيات مستعملي الطريق المحلية رقم 819 على مستوى المدخل الجنوبي لمدينة القلعة الصغرى من ولاية سوسة وذلك بسبب كثرة مخفضات السرعة وعدم مطابقتها للمواصفات الفنية.

وجوابا، يشرفني إعلامكم أن مخفضات السرعة المذكورة أعلاه تم إنجازها بناء على عديد الطلبات الواردة على مصالحنا الجهوية من السلط المحلية والجهوية، وتم تأكيد إنجازها من قبل اللجنة الجهوية للسلامة المرورية طبقا للمواصفات الفنية، كما تم تجهيزها بالإشارات العمودية وتعهد الإشارات السطحية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، كما تم خلال الشهر الحالي إعادة تجهيز عددا منها بالعاكسات الزجاجية لمزيد تحسين مجال الرؤية وفيما يتعلق بكثرة عدد هذه المخفضات فسيتم عرض الموضوع على أنظار اللجنة الجهوية للسلامة المرورية للنظر في إمكانية التقليص منها .

أما فيما يخص تجهيز الطريق برادار ألي عوضا عن مخفضات السرعة، فإن ذلك يرجع بالنظر إلى مصالح وزارة الداخلية.

السؤال الكتابي للنائب

عصام البحري جابري

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

1.ماهي استراتيجية الوزارة للوضع البيئي الكارثي لولاية قابس والإجراءات الفورية للحد من التلوث البيئي حسب المعايير الدولية ؟

2. هل قامت الوزارة بتشخيص الوضع البيني الحقيق لولاية قابس لأنّ هناك هواجس بأن التقارير البيئية والصحية مزورة خدمة للوبيات الصحية والتلوث والبيئ بالنظر لارتفاع أمراض السرطان والأمراض ضيق التنفس ؟

3.لماذا إلى حد الآن لم تقم الوزارة بإحداث إدارة جهوية للبيئة لمتابعة هذه المنطقة الحمراء رغم قرارات المجالس الوزارية سابقة ؟

وفي انتظار اجابتكم نثمن دوركم في حلحلة مشروع محطة التطهير المعطل .

مع فائق عبارات الاحترام والتقدير

إجابة السيدة وزيرة البيئة

إجابة حول أسئلة النائب عصام البحري جابري

تساءل السيد النائب حول خطوات الوزارة في متابعة توصيات رئيس الجمهورية لانطلاق الدراسات في تثمين مادة الفسفوجيبس .

الإجابة :

تنفيذا لتوصيات سيادة رئيس الجمهورية بادرت مصالح وزارة البيئة بالتعاون مع مصالح وزارة الصناعة والطاقة والمناجم بتكوين لجنة مكلفة بدراسة تثمين مادة الفسفوجبس حيث باشرت اجتماعاتها منذ شهر فيفري2023 .

وقد تمكنت هذه اللجنة من التعرف على التجارب العالمية لتثمين مادة الفسفوجيبس ومقارنة خصائصها الكيميائية بكل من الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية ومصر كما اطلعت اللجنة على نتائج الدراسات في مجال تثمين هذه المادة مثل الفلاحة كسماد فسفاطي أو لاستصلاح التربة وفي مجال البناءات والطرقات واستصلاح الأراضي المالحة والقلوية .

وقد أكدت مصالح المجمع الكيميائي التونسي استعمال مادة الفسفوجيبس كمادة منتجة خاصة في صناعة الأسمدة مثل أحادي الفسفاط الرفيع واستعداد عديد الأسواق العالمية لشراء هذه المادة .

وأكدت اللجنة أهمية مواصلة الدراسات والتعمق في الأبحاث في مجال تثمين مادة الفسفو جيبس في مختلف القطاعات الاقتصادية.

علما وان ممثلي الوزارة المكلفة بالصناعة والمناجم والطاقة اقترحوا تغيير تصنيف مادة الفسفوجيبس من" نفايات خطرة" الى مادة منتجة "co-produit" " مع إدراج مفهوم هذا النوع من المواد ضمن مجلة المناجم مع تحديد إجراءات استغلاله وتسويقه إلا أن نقص المعطيات والمعلومات حول مدى خطورة هذه المادة تحول دون ذلك في الوقت الحالي .

وفي هذا السياق عقدت يوم الخميس 22 جوان 2023 بمقر وزارة البيئة جلسة عمل تحت إشراف السيدة وزيرة البيئة والسيدة رئيسة ديوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة وبحضور ممثلين عن الوزارات والهياكل المعنية وخبراء مختصين في المجال تم التطرق خلالها لموضوع التصنيف الحالي للفسفوجيبس كمادة مصنفة خطرة طبقا للأمر عدد 2339لسنة 2000 المؤرخ في 10 أكتوبر 2000 والمتعلق بضبط قائمة النفايات الخطرة والتأكيد على ضرورة الحصول على تحاليل علمية صادرة عن جهات مختصة ومرخص لها تؤكد ما توصلت إليه أبحاث الخبراء وكذلك أبحاث وتقارير المجمع الكيميائي التونسي .علما وانه في مرحلة ثانية، ستقوم اللجنة بضبط برنامج لتثمين مادة الفسفوجيبس للاستعمال في مختلف المجالات الممكنة بالتنسيق مع مختلف الجهات المعنية وخاصة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة الصحة ووزارة التجهيز والإسكان ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

✓ **أما فيما يتعلق باستراتيجية الوزارة للوضع الكارثي لولاية قابس والإجراءات الفورية للحد من التلوث حتى يرجع الى المعدلات حسب المعايير الدولية .**

فقد أولت وزارة البيئة والمصالح التابعة لها كل الاهتمام والعناية بالوضع البيئي بقابس ونفذت العديد من المشاريع البيئية بالجهة شملت مد شبكات التطهير ومعالجة المياه المستعملة وتطوير البنية الأساسية ذات العلاقة (محطات ضخ المياه المستعملة ومحطات التطهير ومعالجة الحماة) وتنظيف الشواطئ والتصرف في النفايات المنزلية.

وقد ارتكزت استراتيجية الوزارة لمعالجة الوضع البيئي بالجهة على التشخيص الدقيق للوضعية البيئية وتكثيف جهود المعاضدة والمساندة للنسيج الصناعي المنتصب بالجهة من دعم للقدرات الفنية والمساندة والمعاضدة وتجسد ذلك في تنفيذ مشروع لحوكمة الأنشطة الصناعية بالجهة وقد مكن هذا المشروع من مزيد تشخيص مختلف مظاهر التلوث بالجهة ودعم قدرات الصناعيين والفاعلين المحليين في مجال الحوكمة البيئية والتصرف البيئي السليم في مجال الاتصال البيئي والحوكمة البيئية،

ومن بين الركائز الأساسية لهذه الاستراتيجية عمليات المراقبة التي تقوم بها المصالح المختصة بالوزارة بصفة متواصلة عبر شبكة لمتابعة نوعية الهواء المحيط وعبر الحملات العرضية لقيس نوعية الهواء بالقرب من الوحدات الصناعية وعبر فريق من الخبراء المحلفون الذين يقومون بتحرير المحاضر في صورة تم تسجيل تجاوزات بيئية كما تساهم مصالح وزارة البيئة في البحث عن الحلول الجذرية لتجنب سكب الفسفوجيبس بخليج قابس وشاركت في مختلف اللجان الفنية لاختيار المواقع المحتمل تركيز الوحدات الصناعية الصديقة للبيئة بها التي ستعوض الوحدات الملوثة الحالية .

علما وان وزارة البيئة ارست الإطار القانون اللازم لمراقبة تركيزات الحدود القصوى للملوثات الغازية او السائلة او الصلبة عبر قانون نوعية الهواء الصادر بتاريخ 4 جوان 2007 والأمر عدد 2519-2010 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 2010 المتعلق بالحدود القصوى عند المصدر لملوثات الهواء للمصادر الثابتة والقانون عدد 41 لسنة 1996 مؤرخ في 10 جوان 1996 يتعلق بالنفايات وبمراقبة التصرف فيها وازالتها والقرار المشترك بين الوزير المكلفة بالبيئة والوزير المكلفة بالصناعة الصادر بتاريخ 26 مار 2018 حول الحدود القصوى للملوثات السائلة بالوسط المتلقي .

✓ وحول تشخيص الوضع البيئي الحقيقي لولاية قابس لان هناك هواجس بان التقارير البيئية والصحية السابقة مزورة خدمة للوبيات الفساد الصحية والتلوث والبيئة بالنظر لارتفاع امراض السرطان والامراض السارية وضيق التنفس .

نتشرف بإعلامكم ان مصالح وزارة البيئة قد قامت في العديد من المناسبات حسب الإمكانيات الفنية والتقنية المتوفرة وعبر عدد من المشاريع والبرامج بتشخيص الوضع البيئي بخليج قابس بصفة عامة والوضع البيئي بالوحدات الصناعية بمنطقة غنوش بصفة خاصة ونذكر على سبيل المثال مشروع حماية خليج قابس الذي مكن من بين انشطته تشخيص وتقييم لحالة التنوع البيولوجي بخليج قابس والدراسة التي أعدتها مصالح وزارة البيئة حول التأثيرات البيئية والصحية للانبعاثات الغازية لوحدات تحويل الفسفاط بكل من قابس وصفاقس وقفصة التي مكنت من اعداد تشخيص دقيق لامتداد التلوث الهوائي بالمناطق المحيطة بالوحدات الصناعية الملوثة بقابس والتأثيرات الصحية والبيئية المحتملة للتلوث الهوائي بالجهة .بالإضافة الى ان مصالح الوزارة تقوم بقيس نوعية الهواء المحيط عبر محطة مراقبة منتصبة ببوشمة الى جانب الحملات العرضية لقيس تركيزات ملوثات الهواء عند المصدر وبالمناطق المجاورة للوحدات الصناعية وبالقرب من الاحياء السكنية .

علما وان مصالح الوكالة الوطنية لحماية المحيط قد شرعت في اعداد دراسة لإعداد مخطط لتحسين نوعية الهواء بجهة قابس سيتم من خلاله القيام بتشخيص دقيق لنوعية الهواء حتى يتم تحديد الإجراءات اللازمة لتحسين نوعية الهواء بالجهة .

كما تم في إطار تنفيذ مشروع الحوكمة البيئية للأنشطة الصناعية بجهة قابس بإعداد دراسة مكنت من تقييم التأثيرات الاقتصادية للأنشطة الصناعية بالجهة ودراسة لتقييم التأثيرات الصحية للتلوث الصناعي بالجهة لم تمكن من الوصول الى نتائج ملموسة .

✓ أما فيما يخص إحداث إدارة جهوية للبيئة لمتابعة هذه المنطقة الحمراء رغم قرارات مجالس وزارية سابقة في الغرض، فقد شرعت وزارة البيئة منذ مدة في اعداد مشروع تنظيم هيكل جديد على المستوى المركزي والجهوي سيمكن من احداث إدارات جهوية بعدد من الولايات من بينها قابس وذلك لتعزيز دور وزارة البيئة داخل الجهات .

✓ حول مشروع الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت من وحدات حامض الكبريتي بكلفة 30 م.د. فانه نظرا لقدم وحدتي انتاج الحامض الكبريتي المتبقيتين ب مصنع ICM وعدم قدرتهما فنيا على استيعاب أي تغيير بتجهيزاتهما فان المجمع الكيميائي التونسي لم يبرمج انجاز مشروح للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكبريت بهاتين الوحدتين .

✓ أما مشروع الحد من انبعاثات أكسيد الازوت من وحدة الحامض النتريكي بكلفة 5 م.د :

فيهدف هذا المشروع للتخفيض من انبعاثات اكاسيد الازوت من 350جزء من مليون الى 50 جزء من مليون وقد كلف بإنجازه مجمع مقاولات تونسية صينية بكلفة بلغت 6.139 م.د عبر عقد امضي بتاريخ 16نوفمبر 2015 على أن تنتهي الاشغال في غضون 12 شهرا .وقد شهد هذا المشروع تأخيرا ملحوظا نتيجة للصعوبات المالية التي تعرض لها مجمع المقاولات علما وان الاشغال بلغت حاليا 100 بالمائة .

وتم اجراء التجارب الأولية للتجهيزات من قبل المقاولة التونسية في انتظار اجراء التجارب النهائية بحضور الشريك الصيني .

✓ حول انطلاق مشروع استعمال تطبيق الامتصاص المضاعف واسترجاع الحرارة في الوحدة الثانية لإنتاج الحامض الكبريتي .

فيهدف هذا المشروع للحد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكبريت والاقتصاد في الطاقة .وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى للمشروع والمتمثلة في اعداد الدراسات التنفيذية واقتناء وتوفير المعدات الخصوصية للمشروع حيث تم تسلم هذه المعدات خلال الفترة 2017-2019 في حين ان المرحلة الثانية من المشروع والمتمثلة في اشغال البناء وتركيب المعدات الخصوصية واقتناء بقية المعدات الغير خصوصية تشهد بعض التعطيل .وقد تم تكليف لجنة فنية تابعة للمجمع الكيميائي التونسي بمراجعة كراس الشروط وتحديد الشروط الفنية للتجهيزات المصاحبة ومن المتوقع ان تبلغ كلفة هذا المشروع 93 م.د وتنتهي الاشغال موفي 2025.

وتجدر الإشارة انه في إطار اتفاقية للتعاون بين وزارة البيئة والوزارة الفدرالية للبيئة بألمانيا الممضاة بتاريخ 28 فيفري 2021 والتي تهدف الى تركيز منظومة للحد من انبعاثات غاز "N2O" من وحدة انتاج الحامض النيتريكي بمعمل الامونيتر بقابس وذلك تنفيذا لآلية التنمية النظيفة وعبر مبادرة Nitric Acid Climate Group المنبثقة عن قمة باريس للمناخ والتي تبلغ كلفته 6 م.د فقد تم الانتهاء من الدراسات الفنية كما تم خلال شهر فيفري 2023 امضاء الصفقة بين المجمع الكيميائي التونسي والشركة التي ستقوم بتزويد المجمع بمنظومة لمراقبة انبعاث هذا الغاز كما تم خلال شهر فيفري 2023 اعلان طلب العروض الخاص باقتناء المحفز الذي سيمكن من الحد من انبعاث هذا الغاز علما وانه من المتوقع الانتهاء من هذا المشروع في موفى سنة 2024 .

السؤال الكتابي

للنائب رمزي الشتوي

الموضوع :حول وضعية عدد 02 مطالب لكراء مقاسم فلاحية بمعتمدية توزر من وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

المرجع :الفصل 114 و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

المصاحيب :ملفين للشابين عاطلين عن العمل

تحية طيبة وبعد عملا بالمرجع المذكور أعلاه و حيث تقدم شابين بمطالب كراء مقاسم فلاحية بمعتمدية توزر منذ سنة 2018 وتم توجيههما كبقية الشباب اللذين تقدموا بمطالب في الغرض للقيام بتكوين في المجال الفلاحي وبناءا على توجهات السلطة الجهوية ومصالحكم الجهوية قدموا دراسات في الغرض و أبدت اللجنة الجهوية لمتابعة الأراضي الدولية الفلاحية موافقتها على بعض الملفات وهناك من أبرم عقد الكراء وأخرون في طور الإمضاء غير أن هاذين الشابين لم تتم إجابتهم لا بالموافقة ولا بالرفض ولا بطلب استكمال وثائق وحسب الاتصالات التي قمت بها مع مصالح الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية فانه لا يمكن إتمام الإجراءات نظرا لصدور مذكرة العمل عدد م . ع-10- 2023 بتاريخ 02 ماي 2023 والصادرة عن الإدارة العامة للعقارات الفلاحية والممضاة من سيادتكم .

سيدي الوزير ان الشابين تقدما بمطالب منذ سنة 2018 وبناءا على توجهات الإدارة التونسية قاما بما هو مطلوب رغم الكلفة المالية للدراسة ومن باب تواصل تعهدات الإدارة أن تتعامل مع الملفات السابقة للمذكرة بنفس الإجراءات السابقة في إطار اللجنة الجهوية لمتابعة الأراضي الدولية الفلاحية، كما تجدر الإشارة أنه بعد الاتصال بمصالح الشؤون العقارية بالولاية من طرف الشباب الراغبين في الاستثمار تمت إفادتهم أنه تمت مراسلة مصالحكم المركزية لمزيد توضيح طريقة تطبيق المذكرة .

سيدي الوزير الرجاء التدخل العاجل قصد إصدار مذكرة عمل يتم بمقتضاها معالجة الملفات المودعة بالإدارة (قبل صدور المذكرة المتعلقة بضبط شروط وإجراءات الكراء مراكنة للعقارات الفلاحية الغير مهيكلة) ينفس الإجراءات السابقة، و في انتظار تدخلكم تقبلوا فائق عبارات الاحترام والتقدير .

إجابة السيد وزير أملاك الدولة

والشؤون العقارية

بطاقة حول السؤال الكتابي لنائب الشعب السيد رمزي الشتوي بخصوص أسباب تعطل

إبرام عقدي كراء عقارين دوليين فلاحيين

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي حول أسباب تعطل إبرام عقدي كراء مراكنة لعقارين دوليين فلاحيين لفائدة الشابين تقدما بمطلبين في الغرض، أتشرف بأن أنهي إليكم ما يلي :

-ورد خلال بداية سنة 2023 على الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بتوزر من مصالح الولاية مطلبين تقدم بهما المعنيين بالأمر في كراء المقسمين عدد 182 بالنسبة مرفوقين بنسختين من دراستين منجزتين من قبلهما.

-تم إجراء معاينة ميدانية وأبحاث عقارية بشأن العقارين المعنيين وجهت نتائجها إلى السيد والي توزر بتاريخ 29 مارس 2023 مفادها أنّ المقسمين المطلوبين يقعان بتقاسيم ابن الشباط بمعتمدية توزر وهما عبارة عن قطعتي أرض بيضاء مسيجتين بالجريد الجاف غير مسجلتين ترجع ملكيتهما للدولة تطبيقا لأحكام الفقرة السابعة من الفصل الأول من الأمر المؤرخ في 18 جوان 1918 وتم اقتراح عرض الملفين على أنظار اللجنة الجهوية لمتابعة الأراضي الدولية الفلاحية للبت فيهما وفق التشريع الجاري به العمل .

تجدر الإشارة إلى أن كراء العقارات الدولية الفلاحية الصغرى تسوّغ في الأصل بالإشهار والمزاد العلني ضمانا للشفافية والمنافسة والمساواة طبقا للتراتيب والإجراءات الجاري بها العمل، ويعتبر الكراء مراكنة استثناء لهذا المبدأ باعتباره يتم أساسا في إطار تسوية وضعيات تصرف قديمة طبقا لمقتضيات مذكرة العمل الصادرة تحت عدد/8/103 م بتاريخ 2015/12/03 والتي تمت مراجعتها بموجب مذكرة العمل عدد 10 المؤرخة في 02 ماي 2023 حول ضبط شروط

وإجراءات الكراء مراكنة للعقارات الدولية الفلاحية غير المهيكلة علما أنّ درس الملفات والبت فيها موكول إلى الجهوية لمتابعة الأراضي الدولية الفلاحية التي يترأسها السيد الوالي.

السؤال الكتابي

للنائب عمر بن عمر

الموضوع :طلب توجيه سؤال كتابي حول ترميم زاوية سيدي إسماعيل بزرمدين .

المصاحيب: بطاقة وصفية لمعلم ديني

سيدي الوزير،

يعتبر مقام الولي الصالح سيدي إسماعيل بمعتمدية زرمدين من ولاية المنستير إحدى أهم المعالم التاريخية بالمدينة على اعتبار إحداثه خلال القرن السادس عشر من جهة والأدوار الاجتماعية الهامة التي لعبها خلال فترات صعبة وحساسة مرت بها المدينة كفيضانات 1969... هذا بالإضافة إلى دوره في تأطير الشباب من خلال الأنشطة الدينية والشبابية والثقافية التي كانت تجرى بساحة الولي .إلا أن هذه الزاوية سيدي إسماعيل بزرمدين، أصبحت تمثل خطرا على الزوار باعتبار وجود أضرار على مستوى السقف والجدران كما سجلت المصالح الفنية للإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بالمنستير سنة 2022 خلال معاينتها لمقر الزاوية وجود رطوبة وشقوق على مستوى الجدران والقباب وسقف الرواق والأعمدة مما جعل السلطة الجهوية والمحلية تتخذ قرار بإلغاء الأنشطة بفضاء زاوية سيدي إسماعيل وغلق الزاوية إلى حين إجراء الإصلاحات اللازمة وهو ما خلق نوع من التذمر والاحتقان من شباب وأهالي المدينة .

سيدي الوزير، اعتبارا لأهمية هذه الزاوية وما لها من رمزية وخصوصيات معمارية تطلب تدخل مختصين لترميم وإصلاح هذا المعلم **فهل تنوي الوزارة اتخاذ إجراءات عملية لترميم زاوية سيدي إسماعيل بزرمدين ومتى سيقع هذا التدخل لإعادة بريق هذا المعلم الديني والتاريخي الهام الذي يمتاز بخصوصية قبابه وإرجاعه إلى سالف إشعاعه الديني والاجتماعي والثقافي بالمدينة؟**

الجمهورية التونسية
وزارة أملاك الدولة
والشؤون العقارية
الإدارة الجهوية بالمنستير

24 ماي 2017

بطاقة وصفية لمعلم ديني

إسم المعلم : زاوية سيدي إسماعيل بزرمدين
الولايـــة : المنستير
المعتمدية : زرمدين
العمـــادة : زرمدين
العنوان : حي جندوبة

المساحة الجملية : 3500 م^2 تقريبا
المساحة المغطاة : 500 م^2 تقريبا
المحتويات : تتكون الزاوية من بناية (تحتوي عدد 08 بيوت+ مطبخ + ضريح الولي) مساحة شاغرة تحيط بالبناء من الناحية الجنوبية والغربية وتحتوي على بعض الأضرحة التابعة للزاوية وجميعها محاطة بسور

حسنة	*	متوسطة		سيئة	

الحدود
- شمالا : التهامي العيوني ومحمد الهيشري وفي الكمال زنقة غير نافذة
- جنوبا : محلات بلدية ودار الشباب
- شرقا : زنقة غير نافذة
- غربا : طريق جندوبة

3)الوضعية العقارية :
- مرجع الملكية : الملك العمومي للمساجد
- المتصرف في العقار : وزارة الشؤون الدينية

4)الملاحظات:
زاوية سيدي إسماعيل مفتوحة للزيارة وتحتوي على ضريح الولي و هي في تصرف وزارة الشؤون الدينية ومرسمة لديها تحت عدد 5254006

إسم العون الباحث:
- محمد السوسي

تاريخ المعاينة 2017/05/08

رئيس مصلحة الأبحاث و متابعة
إستغلال أملاك الدولة الغير الفلاحية

إجابة السيد وزير الشؤون الدينية

الموضوع: حول ترميم زاوية سيدي إسماعيل بمعتمدية زمردين من ولاية المنستير .

المرجع: مكتوبكم عدد ص -2023-26-2030-1894 بتاريخ 09 نوفمبر 2023

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع المرفق بسؤال كتابي حول ترميم زاوية سيدي إسماعيل الكائنة بمعتمدية زمردين من ولاية المنستير يشرّفني إفادتكم بما يلي :

-زاوية سيدي إسماعيل مرسمة ضمن الملك العمومي للمساجد منذ 27 جانفي 2023 تحت عدد 3740.

-تمت مراسلة السيد والي المنستير، قصد فتح استشارة فنّية لتكليف مكتب دراسات مختص لإجراء اختبار فني لجميع مكوّنات المعلم، واقتراح الحلول المناسبة لترميمه .

-تمت مراسلة المعهد الوطني للتراث قصد موافاتنا بقرار ترتيب الزاوية حتى يتسنى إنجاز الدراسات الفنية الخاصة بترميمها، وفق الإجراءات المعمول بها والمنصوص عليها بالأمر عدد 967 لسنة 2017 المؤرّخ في 31 جويلية 2017 المتعلّق بتنظيم إنجاز البناءات المدنية .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة في إطار مشمولاتها تتولّى دوريا متابعة الوضعيات الإنشائية للمعالم الدينية واتخاذ الإجراءات اللازمة لصيانتها وتعبّدها عند الاقتضاء وذلك بالتنسيق مع جميع الأطراف المتدخلة وفي حدود الاعتمادات المرسمة بالميزانية .

والسلام

مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : **"مداولات مجلس نواب الشعب"** يقع :

بمصلحة وكالة المقابيض
مجلس نواب الشعب (باردو)
الهاتف 71.157.000

ثمن العدد الواحد : دينار واحد

.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :
بالجمهورية التونسية ..... : 17 دينارا
بالخارج ..... : 20 دينارا

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكيلة المقابيض
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس نواب الشعب والمسمى " حساب دعم النشاط الفكري مجلس نواب الشعب".